في عدن:

مجاري سياحية ومتحفاً للقمامة!

عبد القادر رخصي

ان بعض الظن .. اثم !!

ومن هذا المنطلق .. اعترف ان سكان عدن واعلامها المقروء والمرئي والمسموع ، قد ظلموا كثيرا حكومتنا الموقرة .. واساءوا الظن بوزرائها ومسئوليها .. ابتداء من رئيس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم والوكلاء ومساعديهم والمدراء العامين وسياراتهم !

ففي الوقت الذي كان كل هؤلاء منشغلين في العاصمة التاريخية (صنعاء) بمستقبل العاصمة التجارية والاقتصادية ليمن الوحدة (عدن) خاصة وان موعد اعلانها لم يتبق له سوى ايام معدودة ..

وفي الوقت الذي كانت فيه حكومتنا العزيزة بكافة كوادرها ومستشاريها يعدون مفاجآت عديدة لعدن واهلها الطيبين الصابرين على كل المحن .. في هذا الوقت كان اهالي عدن واعلامها يهاجمون الحكومة ويشنعون عليها ، منتقدين اهمالها لمدينة (عدن) .. مدعين انهم تناسوها بعد ان تحصلوا على الفلل وآخر موديلات السيارات والريالات (الذي يقال ان البعض منهم لم يعد يستطيع ان يحسب راتبه وعلاواته الخاصة والعامة) متهمين هذه القيادات انها تركت (عدن) وحيدة تصارع رياح الفوضى والتسيب في معظم المرافق ، ويموت ابناؤها كل يوم بعد ان يطحنهم الغلاء وارتفاع الاسعار ، ويمرض اطفالها ونساؤها ورجالها وشيوخها من اكوام القمامة في كل شارع ، وانهار المجاري ! التي وصلت الى بيوت احيائها الفقيرة ، فاستطاعت ان تخرج سكانها من بيوتها بعد ان عجز عن ذلك اصحاب الاملاك الذين ينتظرون طرد هؤلاء السكان الدخلاء الى الشوارع !!

والواقع انني بكل اسف كنت احد هؤلاء المواطنين الذين ظلموا الحكومة الى ان شاء حسن حظي ان يجمعني باحد هؤلاء الكبار من رجال الحكومة (وما اكثرهم ايام العبد في عدن) في جلسة قات عبدية .. ورغم ضيقي من رداءة القات الموجود في اسواق عدن ، واسعاره التي اصبحت تنافس الدولار في الارتفاع الجنوني .. الا انني قد استفدت جداً من هذه الجلسة لانني على الاقل (وارجو ان لايقال انني تشطيري التفكير وعدني النزعة ، فانا وحدوي حتى العظم) قد تطمنت على مستقبل مدينتي (عدن) واهلي الطيبين فيها !!

وارجو ان يعذرني صديقي المسئول الكبير الذي اطلعنا على سر المفاجاة العظيمة التي تعدها الحكومة الطيبة المظلومة ، لعدن .. واهل اليمن الساكنين في عدن .. فقد نصحه البعض ان لايقول اي سر امام صحفي .. الا انه اكد انني اهل لثقته الكريمة ..

لذا اعتذر عن خذلان ثقته تلك .. لان فرحة المفاجاة التي اذهلتني قبل ان تفرحني ، قد جعلتني انال شرف السبق الصحفي لاعلان تلك المفاجاة العظيمة والسعيدة .. والتي تؤكد اننا في الوقت الذي نكون فيه نيام ، يكون هناك رجال مخلصون يخططون ويفكرون لصالح الوطن واهله وهؤلاء اجرهم يوم القيامة في جنة الله !

قارئي العزيز وبالذات من سكان عدن لاشك انك تنتظر تلك المفاجاة وتؤكد ان الشكر سياتي بعد معرفتها ..

والحكاية يا اهلي وناسي .. ان اكوام القمامة في شوارع عدن التي غطت الشوارع ومنعت السيارات والمشاه من السير وتلك الانهار من مجاري البالوعات .. كل هذا ليس سببه الاهمال وانما سببه التحضير لاعلان المفاجاة التي ستخرج من النطاق اليمني والعربي .. الى النطاق الدولي !!

فمسئولونا الكرام لم يكفهم انهم سيجعلون من عدن عاصمة تجارية واقتصادية وانما يريدونها (وهنا المفاجاة) مدينة سياحية عالمية ؟! ويبدو ان حكاية المدينة السياحية ستسبق العاصمة التجارية .. بل ستكون مدخلا ذكيا لها !!

والحكاية يا اهلي وناسي، مرة اخرى هي ان مدينة (فينيسيا) السياحية الجميلة ، مهددة بالغرق .. ولذا فقد فكر بعض مستشارينا الاذكياء بجعل مدينة (عدن) الجميلة مدينة سياحية عائمة لتلعب نفس الدور السياحي الذي تلعبه فينيسيا) وتصور اغنياء السواح وهم يقودون قواربهم في مجاري مدينتنا الجميلة .. ويمرون امام بيوتنا ليعطوا لابنائنا (بقشيش) ويشتروا محتاجاتهم من متاجرنا بالدولار !

اليس هذا حدثا عالميا لصالح السياحة في مدينة (عدن) .. وبكل اسف بدلا من ان نشكرهم عليه ، ننتقدهم مدعين بجهل مفضوح .. ان المجاري مضرة وخطر على اطفالنا .. فماذا لو مات ابناؤنا في سبيل مصلحة الوطن السياحية اليست عدن دائما ما تقدم القرابين للوطن بشكل عام .. فليحصل ذلك في سبيل المصلحة العليا للوطن !

لذا فعلى ابناء مدينة عدن ان يبيعوا سياراتهم ويشتروا بدلا منها قوارب انيقة لتنقل السياح .. وتنقلهم هم ايضا!! فهل من سيشترى سيارتي ؟!

اما الجزء الثاني من المفاجاة العظيمة .. فقد استوحته قيادتنا الحكيمة من خبر نشر في معظم الصحف العالمية ، ومنها اليمنية ، وفحواه ان محافظ احدى المدن الامريكية قد اقام متحفاً الاول من نوعه في العالم ، في اكبر ميادين تلك المدينة الامريكية .. ومن هذا المتحف استوحى مستشارو الحكومة وعباقرتها هذه الفكرة ..

فقد كان المتحف .. خاصا بالقمامة !!

اي ان المحافظ قد جمع قمامة سكان تلك المدينة ومخلفاتهم .. وعرضها في ذلك المتحف الغريب ، ليعرف كل مواطن هناك مدى استهتاره بنظافة مدينته ، ومدى كرهه ايضا لمدينته التي تعطيه كل الحب !

لذا فان اكوام القمامة المهولة في شوارعنا هي عبارة عن بدء تطبيق تلك الفكرة في (عدن) السياحية .. ليتجمع السواح من كل بقاع الارض مستمتعين (بمتحف القمامة) و (مدينة المجاري السياحية) !!

اليست مفاجاة عظيمة تلك التي يعدها عباقرة الحكومة لمدينة (عدن) وناسها الفقراء ، لتحسين اوضاعهم .. وجعل مدينتهم، المدينة السياحية الاولى في العالم ؟! الا يستحق هؤلاء المسئولون ، الشكر ، والاعتذار عن ظننا السيء بانهم قد تناسوا عدن واهملوها ؟! الجواب .. هو نعم .. والف نعم !!

اما انتِ ياحبيبتنا (عدن) فقلوبنا تتمزق حزنا عليك ؟!

إنجاز التسكين الوظيفي للعاملين في قطاع التربية والتعليم في المحافظات الجنوبية والشرقية واعتماد صرف البدلات المختلفة للمستحقين منهم

في سياق الجهود الدؤوبة التي بذلتها السكرتارية العامة لنقابة المهن التعليمية اليمنية مشتركة مع الاخوة اعضاء اللجنة المكونة من ممثلي فروع وزارات التربية والتعليم والمالية والخدمة المدنية بعدن والتي تكللت في إنجاز عملية التسكين والتصنيف الوظيفي لكافة العاملين في قطاع التربية والتعليم بالمحافظات الجنوبية والشرقية وإعتماد وصرف البدلات المختلفة للمستحقين منهم وفقاً للنظام المركزي المتبع في ذلك ، وكذا انجاز إجراءات إعادة النظر والبت في التظلمات والقيام بعملية المسح والمراجعات الشاملة لكافة الخطوات التنفيذية بصدد ذلك .

وتواصلا لتلك الجهود .. اوضح الاخ/ عبدالجبار سلام سعيد السكرتير العام لنقابة المهن التعليمية في تصريح خاص للصحيفة مشيراً الى انه في ضوء ما افرزته عملية المسح والمراجعات من معطيات موضوعية جديدة تستحق الاهتمام .. فقد دابت السكرتارية العامة للنقابة على حصر العديد من القضايا والملاحظات الحيوية وعملت على إعدادها في مذكرة خاصة تم رفعها الى الاخ/ محمد عبدالله الجائفي وزير التربية والتعليم متضمنة مقترحات النقابة بصددها وذلك للنظر فيها ودراستها و بحث امكانية وسبل معالجتها .

ونوه الاخ/ عبدالجبار سلام في ختام تصريحه الى مدى الاهتمام الكبير الذي توليه نقابة المهن التعليمية وخاصة فيما يتعلق بتحسين الاوضاع المعيشية للعاملين في هذا القطاع الحيوي والهام ومشيداً بالتفاعل والتفهم الجادين اللذين تحظى بهما النقابة من قبل قيادة وزارة التربية والتعليم وفرعها بعدن وعلى راسهم الاخ الوزير .

الامر الذي ساعد على إيجاد العديد من الحلول لقضايا العاملين الحيوية المطروحة من قبل النقابة وفي هذا السياق فقد صدرت التوجيهات اللازمة بشان تمديد الفترة المنتهية للمراجعة وذلك لمدة عشرة ايام كفترة اضافية اخيرة بالنسبة لقضايا التظلمات والمراجعات لبدلات العاملين وتسكينهم الوظيفي لكل من محافظتي حضرموت والمهرة بعد ان تم إنجاز كافة القضايا للمحافظات الاخرى .. كما صدرت التوجيهات بشان إتخاذ الاجراءات اللازمة بالتنسيق مع فرع وزارة المالية بعدن لاعتماد صرف البدلات المقرة للحالات الجديدة التالية وفقاً لشروطها .

١- حاملو المؤهلات السياسية

٢- المفرغون لدى المنظمات الحزبية والجماهيرية

٣- العاملون في دوائر التدريب والتاهيل التربوي

٤- مدراء ونواب مدراء التفتيش المدرسي

٥- اية حالات اخرى يعتمد لها صرف البدلات المقرة في المحافظات الشمالية تعالج بالمثل على صعيد المحافظات الجنوبية والشرقية .

منظمة حزب البعث العربي الاشتراكي - القطر اليمني :

جماهير شعبنا مطالبة باطلاق كلمة "نعم" للدستور .. قوية .. مدوية

دعت منظمة حزب البعث العربي الاشتراكي القطر اليمني في بيان سياسي لها اصدرته في صنعاء جماهير شعبنا للاشتراك الفعال وباوسع ماهو ممكن في الاستفتاء السياسي العام على دستور الجمهورية اليمنية وباطلاق كلمة "نعم" للدستور .. قوية مدوية كي تشكل تفعيلاً هاما وحيويا لكامل الية الدولة الوطنية المركزية الموحدة لعموم الوطن اليمني وفيما يلي نص البيان .

ياجماهير شعبنا اليمني المناضل .. ايها الاماجد، صناع وحماة ثورتي سبتمبر واكتوبر الخالدتين

ان اعلان قيام الجمهورية اليمنية .. كدولة موحدة لكامل اراضي دولتي شطري الوطن، سابقا، في ٢٢ مايو ١٩٩٠م .. كان التتويج العظيم والخاتمة الظافرة لمرحلة تاريخية طويلة مليئة بالنضالات الصبورة والتضحيات الهائلة التي قدمتها، وبكل السخاء المتواصل، جماهير الشعب اليمني واحزابها الديمقراطية الوطنية والقومية في مختلف ساحات الوطن اليمني، وكانت وستظل منظمتنا الحزبية الكفاحية .. منظمة حزب البعث العربي الاشتراكي في القطر اليمني .. احدى الطلائع السياسية المقدامة التي لم ولن تتوانى البته عن تصعيد الكفاح من اجل الانتصار الكامل للمصالح الوطنية والقومية لشعبنا في الوحدة والحرية والاشتراكية، والتي في سبيلها قاسى الالاف صنوف العذاب واستشهد المئات .. من خيرة واصلب مناضلي حزبنا وشعبنا وفي مقدمتهم الرفاق الشهداء الاماجد العظام علي عبدالمغني وعلي حسين القاضي ومثنى الحضيري ومحمد مطهر زيد وعبدالرب العطاش .

لما كانت كافة جماهير شعبنا في الوقت الراهن مدعوة للاشتراك في اول استفتاء سياسي جماهيري في تاريخها المعاصر بشان وثيقة الدستور كمظلة قانوني عام لمجمل مناحي حياة المجتمع في الجمهورية اليمنية .. فان منظمة حزبكم الكفاحي .. منظمة حزب البعث العربي الاشتراكي .. تعلن وبكامل الوضوح انها تساند، وبشكل حاسم، الاشتراك الفعال لكل مواطني الجمهورية .. وباوسع ماهو ممكن .. في الاستفتاء السياسي العام على دستور الجمهورية اليمنية .. وتهيب بكافة جماهير شعبنا لاطلاق كلمة "نعم" للدستور .. قوية .. مدوية .. كي تشكل تفعيلا هاما وحيويا لكامل آلية الدولة الوطنية المركزية الموحدة لعموم الوطن اليمني .

ان نعم للدستور التي نعلنها ونناشد جماهير شعبنا باعلانها .. هي نعم للتقيد الكامل والصارم بمواد الدستور الذي يعني في الاخير تجاوز كل الممارسات التي لاتنسجم معه ومع اقراره، لان في انتصار "نعم" للدستور هي بداية السير الجدي نحو معالجة الاحباطات الجماهيرية ومشاكلها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومشاكل الغلاء والارض والاسكان وتجاوز لكل عوامل التخلف والاستلاب ولمجموع الممارسات التي تستغلها القوى المناهضة للوحدة والديمقراطية والعدالة في بلادنا كذريعة ضد الوحدة والدستور .. ان كلمة "نعم" للدستور اسقاط لكل المراهنات الخاسرة التي تنطلق منها بعض القوى السياسية لعرقلة مسيرة التقدم والنمو الوحدوي الديمقراطي .

ياجماهير شعبنا الوفية

ان منظمة حزب البعث العربي الاشتراكي في القطر اليمني اذ تعلن موقفها هذا انما تؤكد حقيقة التوافق بين اهدافها المبدئية وقضايا الشعب المصيرية، وتعتبر ان الاستمرار في انتهاج خط العمل الديمقراطي بآفاقه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية هو الضمانة وهو الحماية لانتصار مسيرة الوحدة والتفاف الجماهير مع "نعم" للدستور .. فلنزحف بقوافل واعية ومتواصلة للمساهمة الايجابية والفاعلة في انجاح عملية الاستفتاء على دستور الجمهورية اليمنية وعلى طريقنا نحو - نعم - للدستور

عاشت ثورتا سبتمبر واكتوبر المجيدتان

المجد .. كل المجد لشهداء الثورة اليمنية والخلود لرسالتنا

قيادة منظمة حزب البعث العربي الاشتراكي القطر اليمني

صنعاء ١٢/٤/١٩٩١م

الديمقراطية في اليمن .. الى اين؟ وحديث هادئ مع الافاكين !!

عبدان دهيس

● تحققت الوحدة اليمنية، وجمع شمل اليمانيين. والتقت الاسرة اليمنية الواحدة، والاهم من ذلك، ألغي النظامان السياسيان اللذان كانا قائمين في الشطرين وولد نظام واحد ودولة واحدة، هي الجمهورية اليمنية، بعلمها ونشيدها ودستورها الوحيد الاوحد .

● تحققت الوحدة اليمنية، على غير ماتوقعه الاعداء، وتحول حلم اليمانيين الى حقيقة .. بفضل اخلاص ووفاء قيادتهم السياسية .. وبفعل عظمة التضحيات ومسيرة النضال الوطني الطويل لكل الشرفاء والقوى الخيرة .

● تحققت الوحدة اليمنية .. ورفع شعارها الكبير، حماية الوحدة والديمقراطية، والاصلاح، والعدالة الاجتماعية، وتعزيز الاستقرار والامن والنضال ضد كل مخلفات الماضي وعهد التشطير والعادات السيئة ..!!

● باعادة وحدة الوطن اليمني الكبير، هلل الشعب طربا ورقص حتى الثمالة - ان جاز التعبير .. فاما الاعداء والحاقدون والافاكون فلم يرق لهم، ان يروا الوطن اليمني موحدا .. وهكذا - ومنذ اعلان يوم الوحدة - التي سنحتفل بذكراها الاولى عما قريب، بدا هؤلاء الاعداء برسم سياستهم الجديدة، لتعكير صفو الوحدة، وزعزعة الامن والاستقرار وخلق المكائد والفتن، مستغلين في اعمالهم الدنيئة هذه - روح الديمقراطية، التي بدات تترسخ جذورها .. بترسخ جذور الوحدة .

● فلم يعد يخاف على اي مواطن يمني غيور، تلك الافعال السيئة التي يمارسها مثل هؤلاء اليوم استغلالا للديمقراطية وتحت شعارات ويافطات وتجمعات، قد عفى عليها الزمن واخرتها المسيرة الطويلة، وكان دوما مصيرها المحتوم الفشل والفشل وحده!

● فالذين ايدوا دستور دولة الوحدة في عهد التشطير، نراهم اليوم «وباسم الدين» يقفون ضده في عهد الوحدة وهم انفسهم ممن كانوا يدعون للوحدة باي ثمن لاسقاط ماكانوا يسمونه بالنظام «الشيوعي» في عدن .. واليوم يحاولون ايقاف مسيرتها وزعزعتها، وبذر بذور الفتن الاهلية والانشقاق بين ابناء الوطن الواحد، ولتحقيق ذلك، اشتروا الذمم لضعفاء النفوس ب(أموال) مشبوهة وبتوزيع السلاح والاغراءات الكبيرة وماخفي كان اعظم!

● فماذا يريد هؤلاء ..؟! وماهو مستقبل الديمقراطية في اليمن، اذا كان الحال قد وصل الى ماوصل اليه وفي فترة وجيزة من عمر الوحدة؟!

● اسئلة مهمة تبحث عن اجابات شافية لابد من كل الغيورين والشرفاء والوطنيين المخلصين والقوى الوطنية الخيرة .. ان تشارك في الاجابة عليها، ضمانا لمستقبل الديمقراطية في اليمن التي بدات تترسخ جذورها بترسخ جذور الوحدة!!

● بصريح العبارة، فان الوضع خطير جدا .. ولايحتمل السكوت عنه فقراءة واحدة في افكار مستغلي الديمقراطية .. تحت يافطات مشبوهة وبعضهم تحت شعار الدين - والدين منهم براء كبراءة الذئب من دم ابن يعقوب، قراءة واحدة لافكارهم، يتجلى لنا بوضوح نواياهم الشريرة، التي قبضوا مقابلها (العدي كيش) .

● ان شعبنا اليمني، ليس بحاجة لان يثبت ايمانه بالله وتمسكه بالشريعة الاسلامية والرسالة المحمدية، من خلال تاديته للصلاة ويديه على قلبه او تحت (خاصرته) او ممدودة - مثل وقفة (الجندي في طابور عسكري - عند حالة الاستعداد!

● وليست المراة اليمنية، بحاجة لاثبات ايمانها بالله من خلال (الخمار) و تدثير كل الجسم من الراس حتى اخمص القدمين - بالليباس الاسود وتكبيس الايدي والارجل بالجوارب السوداء ايضا ..!!

● كما ان شعبنا اليمني، ليس بحاجة لاثبات ايمانه من خلال قرار ايقاف (مصنع البيرة) .. او تحطيم القبور واضرحة اولياء الله الصالحين وتكفير الدولة واستباحة الدماء والحجاب من ذوي القربى والارحام!

● انها لـ "بدع" مضحكة، لايرضى بها الله ولا رسوله ولا المؤمنون الصادقون، فالمسلم من سلم الناس من اذاه والدين الاسلامي دين حضارة وتقدم وهو دين يسر وليس دين عسر .. والاهم من ذلك انه دين المحبة والالفة والتآخي والمودة والوحدة والعدالة الاجتماعية بين كل شعوب الارض وليس دين للمتاجرة والقبض (كيش) ولبس البراقع والسجود على (البطن) ومداهمة بيوت الله والعبث بها واستغلالها لمآرب اخرى غير مآرب التقرب الى الله وطلب الرضوان والمغفرة والطمع لدخول الجنة والخاتمة الحسنة!

● انني اسال هؤلاء «الافاكين» :

لماذا معاداة الدستور مثلا ..؟

ولماذا المحاججة في قضايا لاتمت بصلة الى الدين ..؟! والاخطر المتاجرة به؟!

ولماذا .. ولماذا .. ولماذا اخيرا .

التمسك بأن (الدين المصدر الوحيد) وليس (المصدر الرئيسي ..؟!)

● انني اذكر هؤلاء .. بما قاله الرسول (محمد) صلى الله عليه وسلم، عندما ارسل معاذ بن جبل الى اليمن حين قال له

- بماذا ستحكم يامعاذ؟

- قال بالقرآن

- وقال له اذا لم تستطع؟

- قال بالحديث

- ثم قال له .. واذا لم تستطع؟

- قال بالراي فدعا له الرسول بالتوفيق وامره بالتوجه لليمن .

حديث الرسول - صلى الله عليه وسلم هذا ليس نصا بالطبع - ولكن هذا معنى ماقاله الرسول . اي ان القرآن - نصا يستحيل في حالات كثيرة - الاخذ به .. بمعنى ان الدين مذهب نفس، فليس ضيرا، ان يكون الدين (المصدر الرئيسي) في تصريف امور الناس والمجتمع وليس (المصدر الوحيد) والا فالقيامة ستقوم اجراسها .. لذلك تظل القوانين الانسانية المستوحاه من الشريعة الاسلامية مطلوبة وضرورية ايضا لبقاء تماسك المجتمع وتربية واصلاح ابنائه وضمان عيشهم الكريم!

● اكرر ان وضع الوحدة الاجتماعية للناس اليوم في خطر ويبدو ان البلاء بفعل اولئك (الافاكين) في وضع اخطر، وربما ينذر بالفتنة المعلنة التي قد تؤدي في اخر المطاف الى الاحتراب والاقتتال فتريه (اصار) التي يجري توزيعها هنا وهناك حسب

مانسمع .. ويقابلها سكوت من الحكومة وكان شيئاً لم يحدث .. في

حين يصعب بعد ذلك السيطرة على الامور!!

● فهل تحترم الديمقراطية من عبث العابثين .. وارجو ان حديثي قد كان هادئا مع هؤلاء «الافاكين» والله المستعان .

العريقي .. سيظل حياً بين كل من عاش معهم

عبدالله عبد العليم

● فقد الوطن اليمني وقواته المسلحة ، منذ ايام ، احد ابنائه الابرار ، الذين اعطوا وضحوا وكرسوا حياتهم ونضالاتهم من اجل الوطن وحريته ووحدته والحفاظ على سيادته وامنه واستقراره ومن اجل انتصار ثورته اليمنية المجيدة .. انه المناضل الفقيد عقيد محمد علي العريقي ، والذي وافته المنية إثر نوبة مفاجئة ، وهو في إجازة ، حيث كان قبلها بشغل آخر مهمة عسكرية وهي، قائد للسلاح الجوي في المنطقة ، وقد تولى ذلك بعد إعادة تحقيق وحدة الوطن اليمني ، وقيام الجمهورية اليمنية الفتية

لقد تولى الفقيد العريقي ، عدة مناصب عسكرية قيادية في إطار القوات المسلحة اليمنية ، منذ عام ٧٤م، الى قبيل منحه اجازة وتعيين بديل عنه كقائد للسلاح الجوي في المحافظات الجنوبية، وذلك قبل وفاته بفترة وجيزة !

كان للفقيد العريقي دور وطني مشرف، منذ ان انخرط سرياً، في حركة القوميين العرب، وتواصل دوره هذا وبنفس حماسه الوطني، اثناء دراسته في المجال العسكري في الاتحاد السوفيتي ، وذلك بين اوساط الطلاب اليمنيين .. وقد كان إختياره للدراسة في الخارج بعد انتصار ثورة ٢٦ سبتمبر عام ١٩٦٢ ، بعد ان ادى واجبه الوطني في الحرس الوطني .. للدفاع عن الثورة والجمهورية .. وصموده اثناء حصار صنعاء في وجه الاعداء والتآمر .

لقد كانت الكفاءة العسكرية للفقيد العريقي ، عالية، وقد كرسها مع كامل خبراته وتجاربه ، لتطوير المنشات العسكرية في إطار تخصصه في مجال السلاح الجوي .. وقد كانت بداية تخصصه في مجال السلاح الجوي وقد كانت بداية مهام عمله بعد التخرج في القاعدة الجوية بالحديدة

وكان له دوره السياسي بين اوساط زملائه وبسرية تامة آنذاك

● لقد كرس الفقيد العريقي كل حياته ونشاطه ، من اجل تحقيق اعظم وانبل اهداف الثورة اليمنية (٢٦ سبتمبر و١٤ اكتوبر) المجيدة ، وكان حديثه بين زملائه وحتى في اوساط اسرته ، لايخلو من ذكر الوحدة اليمنية ، وضرورة إعادة تحقيقها وعن هموم الوطن ومستقبله ومتطلبات حياة الناس والشعب، من السلع الاساسية وتوفرها والحفاظ على ثبات الاسعار، اضف الى همه حول وحدة ثبات الثورة اليمنية وضرورة إقامة الجبهة الوطنية العريضة ، لمواجهة كافة تآمرات الاعداء وخطورتهم في المرحلة الراهنة والذين يهدفون عرقلة مسيرة الوحدة تحت شعارات مختلفة وبضمنها التستر تحت شعار الدين .

لقد تميز الفقيد العريقي بالصراحة والشجاعة وقد عرفه زملاؤه وكل من عايشوه بهذه الصفة ، والتي بسببها قد تعرض للكثير من المعاناة في مختلف مراحل نضاله الوطني ، وكان لايتردد في تحمل اية مسؤولية توكل اليه وظل حتى آخر وفاته وفياً لمبادىء الحزب الاشتراكي اليمني ، الذي انتمى إليه ، ولصفاته النضالية ، تم إختياره في الاجتماع الحزبي الاخير قبل وفاته، عضواً في اللجنة الحزبية لمنطقة خورمكسر بعدن

لقد كان الفقيد العريقي جسوراً وصلباً ويعمل بتكران ذات وبرفض النزعات القبلية والطائفية والعشائرية والتي لاتخدم مصلحة الوطن العليا بقدر ماتخدم مطامع الاعداء .. والفقيد حاصل على العديد من الميداليات وشهادات التقدير والتكريم

● سيظل الفقيد المناضل العقيد العريقي ، حياً بين اوساط كل من عرفوه وعايشوه عن قرب ، بمآثره وصفاته النضالية والقتالية وبطولاته العسكرية

فلا نقول وداعاً ياقفيدنا .. ولكن على دربك انا سائرون .

● مدير أمن لواء تعز ينفي صحة شكوى مواطن تقدم بها الى «صوت العمال»

● المواطن يتوفى بعد ارساله الشكوى بيوم واحد !

افاد الاخ العقيد احمد محمد الحلالي مدير امن لواء تعز في رسالة له الى «صوت العمال» ان ما نشرته الصحيفة في عددها الماضي عن مدير قسم امن «النشمة» لا اساس له من الصحة .

وكانت «صوت العمال» قد نشرت شكوى لمواطن «توفي بعد ارسالها للصحيفة بيوم واحد» قال فيه ان «مدير القسم قد حبسه دون توجيه تهمة واستولى على مبلغ مالي خاص به» .

وفي متابعة لحيثيات الشكوى افادت مصادر في منطقة «النشمة» لمندوب «صوت العمال» الذي توجه الى هناك عن سلامة الاجراءات التي اتخذت بحق الشاكي والذي كانت قد اثيرت حوله العديد من شكاوى المواطنين وتهم موجهة منهم ضده ، وطالبوا مدير القسم بوضع حد لممارساته .. الامر الذي ادى بالرجل الى مغادرة المنطقة الى محافظة عدن والذي توفي فيها إثر شكواه للصحيفة .

وفي رسالته للصحيفة اكد الاخ العقيد الحلالي متابعته لكل ما نشر عبر «صوت العمال» من قضايا تخص المواطنين مستعدين ذلك من نهج الصحيفة في متابعة تلك القضايا بصورة ايجابية وبناءة ومستندة الى حقائق ثابتة وليس لمجرد العلم لاي قضية او شكوى ، وهنا في رسالته هيئة تحرير الصحيفة والعاملين فيها بعيد الفطر المبارك راجياً ان يعيد الله هذه المناسبة على شعبنا اليمني وقيادته الرشيدة وقد تحقق له كل ما يصبو إليه من تقدم وازدهار .

تهنئتان

، تهنىء اسرة تحرير صوت العمال وعمال مؤسسة صوت العمال وموظفو شركة النفط زميلهم الشاب خالد محمد حسين بمناسبة عقد قرانه على الانسة الشابة هدى سلطان عقلان الذي سيتم اليوم الخميس .. فالف مبروك للعروسين .. وعقبال الفرحة الكبرى ودخول القفص الذهبي

● تم في صنعاء عقد قران الاخ خالد شرف قاسم وبهذه المناسبة تهنئه اسرة الحاجبي والاخوة رشاد محمد قاسم ومحمد السروري .

فالف مبروك وعقبال البنين والبنات .

في رسالة الاحزاب والتنظيمات السياسية الى مجلس الرئاسة:

بيان مجلس الرئاسة إخلال بالشرعية.. وليس ملزماً للشعب..

● وجهت عدد من الاضراب والتنظيمات اسياسية في اليمن. رسالة هامة إلى الاخوين رئيس ونائب رئيس مجلس الرئاسة والاخوة اعضاء مجلس الرئاسة . عبروا فيها عن وجهة نظرهم ازاء بيان مجلس الرئاسة بشان الاستفتاء على الدستور، كما حذروا من الاستجابة لاية طلبات او مراجعات بهذا الصدد منعا للارباك والتناقضات واهتزاز الوحدة الوطنية التي يحرص الجميع عليها في هذا الظرف اليمني والعربي الخطير.

● ولاهمية الر.. الة ننشر نصها فيما يلي ـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الاخ / الرئيس المحترمين
الاخ / نائب الرئيس
الاخوة / اعضاء مجلس الرئاسة

يهم الاحزاب الموقعة على هذه الرسالة، ان تتقدم اليكم بالتحية في هذه الفترة الدقيقة من تاريخ شعبنا، موضحة موقفها الثابت من مسالة الاستفتاء على الدستور وما يجري من خلافات حولها. وتعرب لكم عن تمسكنا بدستور الوحدة الذي اكدت عليه كل الاتفاقات ووقعت عليه الرئاسة في وطننا وصادق عليه المجلسان التشريعيان (مجلس الشورى ومجلس الشعب الاعلى)

ومن هذا المنطلق نلفت نظركم إلى مسالة الشرعية التي لا يمكن تجاوزها من اية جهة نيابية او تنفيذية او حزبية او شخصيات اجتماعية

لقد تم الاعلان رسمياً من قبل مجلس الرئاسة عن الشروع في الاستفتاء على الدستور وهو الامر الذي يمنع إصدار اية بيانات او تفسيرات او تعديلات لا يملك احد الحق في صنعها ونحذر من الاستجابة لاية طلبات او مراجعات بهذا الصدد منعا للارباك والتناقضات واهتزاز الوحدة الوطنية التي يحرص الجميع عليها في هذا الظرف اليمني والعربي الخطير

الدستور مطروح على الشعب وهو صاحب الحق في القول بلا او نعم

(التتمة ص ٥)

صوت العمال

صحيفة سياسية تصدر عن مجلس نقابي للاتحاد العام لنقابات العمال

الخميس ٢٥ ابريل ١٩٩١م الموافق ١١ شوال ١٤١١هـ العدد ١٠٠ السنة الثالثة والعشرون

١ قبل ٣ ريالا

تظل وحدة الشعب اليمني وتقدمه الاجتماعي صدف الاقلام الشريفة وتظل الكلمة ركيكة المعنى مجزأة الحرف إذا لم تكن من أجل الشعب.

عبدالفتاح اسماعيل

عمال بلادنا يحتفلون بالعيد العالمي للعمال (الأول من مايو)

كلمة صوت العمال

بيان مجلس الرئاسة.. نكبة للديمقراطية

امر مقلق ان يستوعب مجلس الرئاسة مطالب حزبي الاصلاح والاخوان المسلمين ويخضع لبعض مطالبهم التي استوعبها مجلس الرئاسة في بيانه الاخير الصادر في ٢٢/٤/١٩٩١م. وتزداد المخاوف والقلق ان يستوعب مجلس الرئاسة بقية مطالب هؤلاء وتصل حد التنازل بالارض (للاشقاء)..!

نقر ان حزبي الاصلاح والاخوان قدما العديد من المطالب ومن اجل تحقيقها وفرضها على القيادة السياسية مارس هذان الحزبان ومن معهما من الافراد (باسم احزاب وهمية) الضغوطات على الحزب الاشتراكي والغزل مع المؤتمر الشعبي العام حتى وصلا الى تحقيق ماربهما التي عبر عنها بيان مجلس الرئاسة الاخير.

لكن المثير للغرابة ان المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني لم يعطيا حتى ابسط الاهتمام للمطالب التي تقدم بها رفاقهما في مسيرة الثورة اليمنية وحلفاؤهما الحقيقيون في صنع الوحدة وانجاز مهامها اللاحقة الممثلون بالاحزاب الوطنية الديمقراطية والمنظمات النقابية والجماهيرية والمهنية والابداعية.. حتى قال البعض انه كان على هذه الاحزاب والتنظيمات ان تعارض الدستور وتعارض القيادة حتى تحصل على مطالبها التي هي اصلا تعكس مطالب جماهير الشعب اليمني.

مع احترامنا الكبير وثقتنا العظيمة بقيادتنا السياسية ممثلة بالاخ الفريق علي عبدالله صالح رئيس مجلس الرئاسة والاخ علي سالم البيض نائب مجلس الرئاسة وبالاخوة اعضاء مجلس الرئاسة الا اننا لابد ان نقف معهم هنا وقفة صريحة مع الذات.. وهي ان بيان مجلس الرئاسة الاخير قد شكل تجاهلا مستفزا للقوى السياسية المختلفة التي كان لها دور في صنع الثورة اليمنية وفي مسيرة حماية الثورة وحماية السيادة وفي تحقيق الوحدة اليمنية وتعزيز الديمقراطية والنضال من اجلها.. كما انه تجاهل ايضا المنظمات الجماهيرية النقابية والشعبية والمهنية والابداعية.

كما ان هذا البيان قد تجاهل دور المؤسسات الدستورية فحل مجلس الرئاسة محل مجلس النواب وتجاوز اتفاقيات الوحدة فكان مجلس الرئاسة في محل الجميع وشكل بذلك اول نكبة للديمقراطية.

لقد الغى مجلس الرئاسة ببيانه هذا كل القوانين وهي في حقيقة الامر مهمة مجلس النواب فالقانون لايلغيه الا قانون.

وفي هذا السبيل نتساءل استنادا الى بيان مجلس الرئاسة هذا تعتبر قوانين مثل قانون الاسرة وقانون الاصلاح الزراعي والحيازات وقانون التاميم ملغية (!!) واذا كانت كذلك فماهي القوانين البديلة التي ستنظم نشاطنا في هذه المجالات وهل يحق لمجلس الرئاسة بهكذا قرار ان يلغي قوانين يمكن ان تؤدي الى انفجار العديد من المشاكل يمكن ان تصل حد الفتنة وانفجارها بين الناس!؟

واذا كان مجلس الرئاسة وكما يعرف الجميع ويصرحون به جامع من الحزبين اليمنيين اللذين حققا اعظم انتصار للثورة اليمنية باعادة وحدة الوطن اليمني فالسؤال يتبادر هل شاركت الاطارات المعنية بالمشاركة في صنع القرارات الكبيرة كهذه التي خرج بها مجلس الرئاسة في بيانه الاخير فاذا كانت الاجابة بنعم فتلك مصيبة واذا كانت الاجابة بلا فتلك مصيبة اكبر.. اذ ان مسؤولية هذا البيان عمليا سيتحمل مسؤوليتها كل اعضاء الحزبين اولا.. وثانيا وثالثا وحتى المليون.

اننا في مرحلة جديدة هي مرحلة الديمقراطية وهذا يعني ان على الحزبين اللذين رفعا هذا الشعار العظيم وربطاه بكل المهام والاهداف اللاحقة لاعادة وحدة الوطن وقيام الجمهورية اليمنية عليهما ان يجسدا هذا المبدأ داخل احزابهما اولاً ومع بقية الاحزاب اليمنية ثانياً وبدرجة اساسية تلك الاحزاب العريقة في تكوينها وفعلها الوطني والعميقة الفعل والعمل داخل الساحة اليمنية وكذا مع النقابات كاطار جماهيري واسع ومع بقية المنظمات الجماهيرية والابداعية والمهنية.

اننا في الوقت الذي نعبر فيه عن قلقنا من مخاطر التنازلات التي تشم رائحتها من بيان مجلس الرئاسة فاننا ننبه الى ان اي تنازلات تمس الحقوق المكتسبة للسواد الاعظم من شعبنا سواء مايتعلق بالارض او الاسكان او حقوق المرأة لايمكن الا ان تواجه بالمعارضة والمعارضة الشديدة.. كما ننبه الى الاثار السلبية التي ستنجم عن هذا البيان سواء في اضعاف الوحدة الوطنية او في الاخلال بالشرعية.. وهذا يستدعي من مجلس الرئاسة اعادة النظر في فحوى بيانهم وبما يستوعب جملة الملاحظات التي تقدمت بها الاحزاب الوطنية التي سبق ان اكدت على الدستور والاستفتاء عليه بنعم.

الثلاثاء القادم مسيرة عمالية حاشدة في محافظة عدن

ينظم المجلس العمالي بمحافظة عدن مسيرة حاشدة يشارك فيها كافة العاملين في مرافق العمل والانتاج في المحافظة.. وذلك على طريق الاستقبال الفاعل للاول من مايو عيد العمال العالمي والمطالبة بتنفيذ قرارات مجلس الرئاسة والوزراء بصدد القضايا التي تهم العاملين.

ودعا المجلس العمالي في المحافظة عقب لقاء موسع له ضم المجالس العمالية في مديريات المحافظة برئاسة الاخ محمد عبدالله امين سكرتير المجلس دعا كافة العاملين واللجان النقابية للمشاركة في هذه المسيرة وانجاحها.

هذا وكان المجلس قد ناقش في هذا اللقاء عدداً من القضايا النقابية ومن ضمنها الاعداد والتحضير للدورة الانتخابية للجان النقابية بالمحافظة والدورة الكاملة للاطر النقابية في عموم محافظات الجمهورية وخرج اللقاء باجراءات تكفل تنفيذ المطالب المشروعة للعاملين التي سيعلن عنها عشية الاول من مايو القادم.

في بيان للمجلس العمالي بمحافظة عدن:

بيان مجلس الرئاسة لبى قناعات القوى المعادية للوحدة

اكد المجلس العمالي في محافظة عدن ان الطبقة العاملة وحركتها النقابية وجماهير العمال في المحافظة قد اصيبوا بخيبة امل من مضامين بيان مجلس الرئاسة والذي لبى في مضمونه قناعات بعض القوى المعادية للثورة اليمنية والوحدة والديمقراطية.

ودعا المجلس العمالي في بيان له اصدره يوم امس دعا القيادة السياسية وكل القوى الوطنية الخيرة بالحفاظ على مكاسب الوطنية لجماهير الشعب وتكبيت دعائم النظام والقانون وسيادة الامن والاستقرار

(التتمة ص ٥)

نقابة الخدمات العامة تفند اسباب اضراب عمال البلدية وتدين احتجاز النقابيين

فندت نقابة الخدمات العامة اسباب الاضراب الاخير لعمال بلدية العاصمة التجارية والاقتصادية عدن واشارت النقابة في بيان لها بهذا الصدد الى ان اسباب الاضراب قد جاءت نتيجة لاستقطاع ادارة البلدية لعدد من مستحقات العاملين المشروعة وتناول البيان كافة الاجراءات والمتابعة التي قامت بها النقابة بصدد اعادة هذه الحقوق للعاملين والتي لم تلب من قبل الادارة.

كما اشار البيان الى اقدام الشرطة الشعبية وبالتنسيق مع قيادة فرع وزارة الاسكان والتخطيط الحضري بعدن باحتجاز ثلاثة من النقابيين

(التتمة ص ٥)

القضاة يؤجلون اضرابهم اسبوعين قادمين

عدن / صوت العمال

اجل القضاة العاملون في المحاكم الجنوبية والشرقية اضرابهم الذي كان مقرراً له ان يبدأ امس الاول الى بعد اسبوعين بعد ان تلقوا وعوداً بحل قضيتهم والخاصة بالتسكين الوظيفي خلال هذه الفترة.

وكان الاخ محمد محسن نائب وزير

(التتمة ص ٥)

ملاك الاراضي في مديرية القطن يستولون على أدوات الانتاج والفتن والاحقاد تنتشر بين المواطنين

اقدم يوم الجمعة الماضي عدد كبير من ملاك الاراضي الزراعية في مديرية القطن بمحافظة حضرموت على إيقاف عجلة الانتاج الزراعي إثر استيلائهم على ادوات الانتاج والتشغيل وعدد كبير من المضخات الزراعية وقد قدرت اعداد هذه الادوات بما تشمل حوالي ٢٦ فرقة إنتاجية، وذلك لان الفلاحين في هذه المديرية يعيشون حالياً حالة من التذمر.. فهل من استغاثة لحل مشاكلهم التي تفاقمت اخيراً؟

نوجه نداءنا هذا الى المسؤولين في السلطة المحلية والمركزية للاسراع في التدخل وحل المسالة جذرياً قبل ان تتعقد الامور وتتفاقم المشاكل بعد ان انتشرت مؤخراً الفتن والاحقاد بين المواطنين والتي يحاول البعض اثارتها وتاجيجها.

القطاع العام يبيع محلاته التجارية على القطاع الخاص !!

عدن ـ صوت العمال

علمت «صوت العمال» ان محلات تجارية تتبع المؤسسة العامة للاقمشة والكهربائيات قد قامت في فترة سابقة ببيع محلات تجارية على تجار بعضها بالعملة الصعبة..

وعلمت الصحيفة ان التجار اصحاب هذه المحلات الاصليين قد رفعوا دعاوي الى المحاكم باسترداد حقهم بعد ان انتفى عنصر المصلحة العامة التي كانت سبباً في نزع هذه المحلات منهم واتخذت المحاكم قرارات ايجابية بهذا الشان.

وعلمت الصحيفة انه اتضح من خلال سير تلك الدعاوي ان بعض تلك المحلات قد تم بيعها لحساب المؤسسة العامة وان بعضها قد تم استلام قيمتها بالعملة الصعبة.

١٧ حزباً على المشمش! والوليد غير الشرعي

الوثيقة التي قيل ان ١٧ حزبا وشخصية واحدة قد وقعا عليها وكانت المرجع الذي استند اليه مجلس الرئاسة في بيانه الاخير تبين ان عدداً من الاحزاب التي ذيلت في الوثيقة لم يوقع عليها ممثلون منها حزب الحق مثلا كما ان بعض الاحزاب الموقعه هي احزاب وهمية وشكلية مثل الشورى ـ الجبهة الديمقراطية. وبعض الاحزاب ايضا هي من اصل واحد (حزب العمل الاسلامي / اتحاد القوى الشعبية) وهناك احزاب وقعت لكنها سحبت توقيعاتها فيما بعد مثل (الحزب القومي الاجتماعي ـ حزب البعث ـ حزب التصحيح) وحزب الناصريين الذين مثلهم في التوقيع الاخ عبده الجندي ايدوا الدستور

وتكون الوثيقة هذه في الاخير لسان حال الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر رئيس حزب الاصلاح وحزب الاخوان المسلمين. ورابطة (رأي) ممثلة بالجفري احد المتضررين من الثورة اليمنية الذي كان حتى شهر اغسطس الماضي ضيفا على سلطان بن عبدالعزيز وأحد زوار مكتبه الدائمين

اليوم لقاء موسع للنقابات لبحث:

● هموم العمل النقابي ● الاعداد للانتخابات النقابية ● التحضير للاحتفال بالأول من مايو

يعقد اليوم في قاعة الاتحاد العام للنقابات بعدن لقاء موسع للقيادات النقابية في عموم محافظات الجمهورية بحضور اعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد وسكرتيري عموم النقابات والمجالس العمالية

وفي تصريح للصحيفة ذكر الاخ ياسين حسين النجاشي امين شوون الاعلام في المكتب التنفيذي للاتحاد ان اللقاء سوف يناقش عدداً من القضايا النقابية الملحة المرتبطة بنشاط الاتحاد والنقابات ومختلف الاطر النقابية في عموم محافظات الجمهورية. وقال ان اللقاء سيقف

بدون تعليق

الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر رئيس حزب الاصلاح عاد مؤخرا من المملكة العربية السعودية واستقبله بيان مجلس الرئاسة

الاعلان عن تأسيس منظمة الدفاع عن الحريات الديمقراطية

تم مساء امس الاعلان عن تاسيس منظمة الدفاع عن الحريات الديمقراطية اليمنية. كمنظمة اجتماعه هدفها الدفاع عن الحقوق والحريات المدنية والسياسية لجماهير الشعب اليمني والجدير بالذكر ان صوت العمال كانت قد نشرت في اعداد سابقة نص مشروع برنامج المنظمة.

(التتمة ص ٥)

في ضوء ما اثارته «صوت العمال»:

الرئيس يعد بالافراج عن عدد من المسجونين من رجال الأمن

صنعاء / تعز / صوت العمال

وعد الاخ الفريق علي عبدالله صالح رئيس مجلس الرئاسة بالافراج عن عدد من افراد جنود الامن الذين سبق وان صدرت بحقهم احكام قضائية وامضى بعضهم سنوات في السجن ولاسباب تعود بعضها الى طرق واساليب معالجتهم للقضايا اثناء تاديتهم لمهام، كما وعد بإصدار توجيهاته للحكومة بدفع ماهو مقرر من مبالغ مالية تستوجب على بعضهم دفعها بموجب احكام قضائية صادرة بحقهم

وكانت صوت العمال قد اثارت الشهر الجاري قضايا اولئك الجنود ومنهم الجنديان عبدالملك الجرموزي وزميل له يدعى توفيق عبدالله محمد واللذان سجنا اثر مطاردتهم لمهربي مخدرات واطلاقهم النار عليهم وقتل احد المهربين وذلك عندما كانا يوديان واجبهما الامني والعسكري

وعلمت صوت العمال ان هذا الامر اثير في الامسية الرمضانية التي التقى فيها الاخ الرئيس بممثلي مؤسسات القوات المسلحة والامن حيث طرح الزميل العقيد عبدالسلام ناجي مدير دائرة التوجيه السياسي والمعنوي والعلاقات العامة بوزارة الداخلية امر هؤلاء الجنود المسجونين كما طرحت اولمات قضاياهم، ووعد الاخ الرئيس

(التتمة ص ٥)

بطاقة نهوض وطني للدستور

شعر: كور سعيد

نعم كلمة نعم تعمر تشيد
تحقق للمواطن كل مقصد
وكلمة لا من الرجعي المعقد
على الثورة تمارس حقد اسود
تخربش في الصرك دين قد تعبد
ولا بيقول لا غير المقيد
نعم مليون اربعتعش وأزيد
نعم والشعب من بدري مؤيد
بسبتمبر واكتوبر معمد
وبالسبعين وبردفان لمجد
نعم والريف والبندر يؤكد
من الغيضة الى شمسان وابعد
جماهير اليمن تعلن تردد
نعم للنصر دي يبرق ويرعد
وقل لي بعد هذا ايش تقصد
قطار العصر خلفكم وعمد
رصيد الرجعية اصبح مجمد
ولن يبقى سوى الرأي المسدد
بديمقراطية ترضى وتحرر
وقد خاب الذي يحفر ويحقد
كفاية شعبنا ماقد تنكد
وتربة ارضنا والشعب واحد
بنور الحق والثورة توحد
وفي اليمن السعيد الشعب يسعد

تحقق للبمن نهضة قوية
كرامة حرية عيشة هنية
بهذا الوقت كلمة ملتوية
لها مفهوم مفهوم الهوية
بدم الشعب في بكرة وعشية
بدولار الولا لاهل الوصية!!
لوحدة شعب هيه لب القضية
لدستور المسيرة الوحدوية
وبالامجاد وبدم الضحية
وغالب بن لبوزة واللقية
واكدها ضمير الأ غلبية
الى صعدة وصنعا واللحية
نعم دستور ثورتنا الابية
لتصبح ارضنا جنة رضية
بدخان الدعاية المدعية
الى شمس الحقيقة المعتلية
صبح في السوق عمله منهية
بديمقراطية حرة نقية
لصالح شعبنا وبحسن نية
على شعب الطريق المستوية
كواه العنف كيه بعد كيه
وبالتشطير كانت مبتلية
باشراقة قيادتنا الوفية
بخيره والايادي ملتقية

السعودية تسمح بعودة المغتربين اليمنيين

صوت العمال ـ خاص

● سمحت في الايام الماضية العربية السعودية بعودة الاخوة المغتربين اليمنيين الى المملكة الحائزين على تاشيرات خروج وعودة اثناء ازمة الخليج وتفيد مصادر مطلعه ان هناك

(التتمة ص ٧)

وكيل فرع وزارة المالية بعدن يعود من صنعاء

عدن / صوت العمال

عاد الى عدن قادماً من صنعاء الاخ محمد الهبوب وكيل فرع وزارة المالية بعدن بعد ان كانت قد ترددت إشاعات عن لجوئه الى صنعاء تحسباً من احتجازه من قبل القضاء في عدن

(التتمة ص ٧)

مدير مطار تعز يساعد مهربي العملة على الهرب خارج الجمهورية

اعترض مدير مطار تعز على اجراءات رجال الجمارك وقام بطردهم ومنعهم من القيام بمهامهم واتخذ قرارا بالسماح لثمانين مسافرا بمغادرة المطار في رحلة احدى الطائرات الى السعودية (جدة).

(التتمة ص ٧)

وزارة الانشاءات تصرف ٨ الآف ريال شهرياً لمدراء عموم مؤسسة البناء اضافة الى الراتب

صنعاء / صوت العمال

قررت وزارة الانشاءات صرف ثمانية الآف ريال فوق الراتب شهرياً للمدراء العامين واعضاء مجلس الادارة للمؤسسة العامة للبناء والتشييد وفروعها في المحافظات وذلك ابتداءً من يناير الماضي

يشمل الامر قرابة ١٥ فرداً ويسلم المبلغ اليهم تحت تسمية «اشراف وتسوية».

الجدير بالذكر ان وزارة الانشاءات كانت تدفع هذا المبلغ الاضافي الى الراتب للمدراء العامين في المحافظات الشمالية وعممته مؤخرا ليشمل المدراء العامين في جميع محافظات الجمهورية

عمال فرع كهرباء ابين يهددون بالاضراب السبت القادم اذا لم يمنحوا (علاوة الريف)!

صوت العمال / خاص

من المتوقع ان يبدأ عمال فرع كهرباء محافظة ابين اضرابهم الشامل، يوم السبت القادم، وذلك بعد نفاد الفترة التي حددتها

اللجنة النقابية باسم العمال في الفرع، وهي فترة اسبوع، يتم خلالها صرف (علاوة الريف) لكافة عمال الفرع اسوة بجميع العاملين في مختلف مرافق المحافظة في ضوء التسكين الوظيفي الذي حدد هذه العلاوة ونسبتها واستحقاقها واشارت اللجنة النقابية في ايضاح للصحيفة

(التتمة ص ٧)

انباء من مصر عن موافقة اليمن على ترشيح عصمت عبدالمجيد اميناً عاماً للجامعة العربية

القاهرة / ش /

ذكرت وكالة انباء الشرق الاوسط المصرية ان اليمن وافقت على ترشيح الدكتور عصمت عبدالمجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية المصري ليكون اميناً عاماً للجامعة العربية.

(التتمة ص ٦)

طفل يتعرض للاغتصاب من قبل مرشد في معهد علمي بنواحي محافظة ذمار

ذمار / صوت العمال

تعرض طفل عمره سبعة اعوام للاغتصاب من قبل مرشد في معهد علمي يقع في احدى نواحي محافظة ذمار في مخلاف «كبوت».

وكان الجاني ويدعى (ا.ن.س.ز) قد ضبط خلال هذا الاسبوع وهو متلبس بجريمته ومازال محجوزاً في سجن الناحية رهن التحقيق.

(التتمة ص ٧)

دمج تنظيم التصحيح الشعبي الناصري وفرع التنظيم الناصري في المحافظات الجنوبية والشرقية

راجع ص ٣

كلمة المحرر

مطالب العاملين وموقف النقابات.؟!

●● في كثير من المؤسسات والمرافق والوزارات وغيرها.. بدات موجة الاضرابات فيها.. ويرفع العاملون من خلالها مطالبهم المشروعة.. المتعلقة بعضها بصرف الرواتب المتاخرة منذ مايزيد عن (٧) اشهر.. وكذا العلاوات والتسكين الوظيفي.. وغيرها من المطالب الاستحقاقية العادلة.. التي يشفي تلبيتها في ظل غلاء الاسعار الذي طال حتى بعض المواد الاستهلاكية الاساسية.. التي كانت الحكومة تدعمها؟

●● ازاء هذه المطالب المشروعة للعمال.. نتساءل ماهو موقف النقابات هذا الاطار الذي يمثل العاملين ويحمي حقوقهم ومكاسبهم ويناضل من اجل تحسين مستوى حياتهم المعيشية.؟!

●● المكتب التنفيذي لاتحاد النقابات عقد في صنعاء الاسبوع الماضي.. دورة له وقف خلالها الى جانب بعض الموضوعات الاخرى امام هذه القضية وهي نفس القضية التي سبق للمجلس المركزي لاتحاد النقابات ان تناولها باستفاضة في مذكرته المقدمة الى القيادة السياسية منذ عدة اشهر..

●● ان ظاهرة الاستياء العام - وحالة الاحباط التي يعانيها قطاع واسع من العاملين في عدد من قطاعات العمل.. نتيجة لسلب بعض حقوقهم ومصادرة بعض المكاسب التي تحققت لهم.. والتي يبرز في مقدمتها التآمر على القطاع العام والعمالة فيه.. ان هذه الظاهرة - بحاجة الى وقفة خاصة من قبل النقابات والدخول مع الحكومة في حوار مسؤول لوضع المعالجات لها.. دون مس حقوق العمال او مصادرة مكاسبهم التي تحققت بفعل عرقهم وكدحهم والنضال الطويل..

●● ان مثل هذه القضية تبرز في مقدمة مهام النقابات.. وعلى النقابات ان ترتقي ومستوى المهام المناطة بها.. مالم ستظل ستزداد حدة مثل هذه القضايا ومعها سيتواصل عصيان واستياء العمال.. وهذا لن يكون مطلقا لمصلحة تطور الوطن وتقدمه الاجتماعي!

فهل النقابات ستبادر بتغيير اسلوبها ازاء التعامل مع هذه القضايا والتي تعد من صلب مهامها الرئيسية!

المحرر

نائب رئيس مجلس الرئاسة يلتقي القيادات النقابية

النقابات ميدان أساسي لممارسة الديمقراطية وهي أكثر استيعاباً للوحدة

أنا لست مع الحزب الذي يفكر باحتكار السلطة والمسؤولية

مساء الاحد الماضي.. كان موعد النقابات.. مع الاخ المناضل علي سالم البيض.. نائب رئيس مجلس الرئاسة.. الامين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني.. والذي رغم انشغاله حرص على هذا اللقاء في موعده المحدد.. ليلتقي بالقيادات النقابية اليمنية.. وليقدم لها التهنئة بالعيد.

رصد
عبدان دهيس

ترحيب وهموم النقابات

في البدء رحب الاخ راجح صالح ناجي رئيس المكتب التنفيذي للاتحاد العام للنقابات بالاخ نائب رئيس مجلس الرئاسة.. وذلك باسم قيادات النقابات العامة والمجالس العمالية مشيرا ان هذا اللقاء ياتي استجابة لمطلب المكتب التنفيذي للاتحاد.. لمناقشة كافة القضايا التي تهم العمال والحركة النقابية والمرتبطة بحياة الناس والمواطنين والموظفين ومن اهمها قضايا الاسعار والتسكين الوظيفي والوضع الذي يعيشه القطاع العام.. وهي مجموعة القضايا التي تقف حاليا في مقدمة مهام الحركة النقابية والتي اشارت اليها مذكرة المجلس المركزي المقدمة الى القيادة السياسية في يناير الماضي.. وقدم بعد ذلك الاخ علي سالم البيض ليتحدث عن مجموع هذه القضايا امام القيادات النقابية التي حضرت هذا اللقاء مع كامل اعضاء المكتب التنفيذي.

تحية للنقابات

في بداية كلمته حيا الاخ البيض النقابات وقياداتها وهنأها بمناسبة حلول عيد الفطر المبارك وقدوم العيد الاول للوحدة اليمنية.. وعبر عن اعتزازه من عدم تمكنه منذ فترة للقاء بالنقابات بسبب انشغالاته الكثيرة وقال ان الاخوة في النقابات لديهم القدرة على تحمل مهامهم ومواصلة دورهم في مختلف الميادين.

النقابات في مقدمة الصفوف

وقال الاخ البيض.. نحن نعرف ان الحركة العمالية كانت في مقدمة صفوف النضال الوطني ضد الاستعمار والامامة وفي النضال من اجل تحقيق الوحدة اليمنية وكان العمال اليمنيون ايضا في مقدمة الصفوف من اجل انتصار الثورة اليمنية ٢٦ سبتمبر و١٤ اكتوبر.

النقابات مدرسة للديمقراطية

واضاف ان اليمن اصبحت اليوم موحدة وشعبنا اليمني موحدا وامكانيات بلادنا اصبحت اكثر واكبر من اي وقت وتهيات ظروف ومناخات افضل لنضال العمال.. لان الوحدة اتت مع الديمقراطية.. والنقابات هي الميدان الاساسي لممارسة الديمقراطية وهناك ربط وثيق بين الوحدة والديمقراطية.. مشيرا ان هناك ثوابت اساسية في نضالنا بعد ان حققنا اهدافنا في استعادة وحدتنا وهي الوحدة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.. موضحا ان مايتم الحديث عنه من ثوابت اخرى فنحن نقول اننا شعب مسلم.. وبالتالي ليس هناك حاجة لجرنا الى متاهات اخرى نحن في غنى عنها.. فالشعب اليمني شعب متدين واليمانيون كانوا من المبادرين الاوائل في انتصار الدعوة الاسلامية منذ ايامها الاولى.

استيعاب الوحدة

وقال الاخ البيض.. ان الامل يحذونا من ان النقابات تعتبر اكثر من غيرها استيعابا لحدث الوحدة ولكن يبدو ان هذه المسالة لم تعط الانعكاسات التي كنا نتوخاها حيث انشغل الناس كما يبدو.. في اشياء اخرى اقل اهمية من الوحدة.. مشيرا انه عند اللقاء بشرائح اخرى مثلا المبدعين من الادباء وغيرهم فان الحدث العظيم لم ينعكس بعد في تراثهم وانتاجهم سواء في القصيدة.. المسرح وفي مجالات الادب الاخرى والفنون ولم نلمس شيئاً فهناك شيء غائب لابد من معرفته!

المحك العملي

واضاف نحن وثبنا الى الامام من اجل تحقيق املنا في الوحدة ولمصلحة الوطن ولم نعمل الا من اجل اليمن ومجدها وعزتها وكرامتها.. ولكن نحن في الحركة الوطنية وفي النقابات كنا نمارس ونرفع شعارات الوحدة ولكن الان وقت الجد وبعد تحقيق الوحدة اليمنية لم نلمس شيئاً من هذا الحماس لذلك يجب علينا ان نعمل من اجل تقدم اليمن وعلينا ان نتمسك بالوحدة وعدم التخاضي عنها.. ومعروف ان شعبنا اليمني قد حقق وحدته في وقت لم يتوقعه الاخرون ونخشى ان تستغل الامور والصعوبات وينال الاعداء المتربصون من هذا المكسب الكبير وقد برهنت الايام ان الموقف اليمني كان صحيحا في تحقيق الوحدة اليمنية وسرعتها واختصار الوقت بدلا من توفمبر الى مايو

وكان لنا الشرف في ذلك وهو شرف عظيم للقوى الوطنية اليمنية حيث استطعنا ان نحقق احد اهدافنا وهي وحدة البلاد.. ولكن هذا لايكفي فلابد من طعم ريحة الوحدة.. كيف؟!

تحسين حياة الناس

فاجاب البيض بالقول.. لان وحدتنا وتماسكنا وتحسين حياة الناس وخلق حالة جيدة في حياة ومعيشة الناس وتحقيق العدالة الاجتماعية.. والنقابات هي ميدان واسع للنضال من اجل ذلك وحقها مكفول في الدستور طالما يكفل حق قيامها.. موضحا انه لابد اليوم من ان يتعزز دور النقابات وان تتعزز مكانتها وتتقوى وروحها يجب ان تسري في عروق كل النقابيين والعمال.

ممارسة المهام بجدارة

وقال ندخل هذه المرحلة مع الوحدة بثقة كبيرة وعلينا ان نمارس مهامنا وتحمل المسؤولية بجدارة وعلى النقابات ان تمارس دورها فالديمقراطية لابد ان تكون طريقاً آخر لتعزيز دور النقابات وليس لاضعافها

واضاف ان النقابات منظمات طوعية تسمح بالتعددية السياسية فيها وتناضل من اجل حقوق العمال وتعزيز دورهم ومكانتهم في المجتمع اليمني داعيا القيادات في النقابات ان تهتم اهتماما كبيرا باوضاع العمال وحل قضاياهم وان تناضل من اجلهم وان ينال النقابيون رضا العمال فالاسلوب السابق قد انتهى لانه حمل في طياته الكثير من الاخطاء والمفهوم الان تغير فيجب ان تاتي قيادات منتخبة من العمال وهذا الطريق الحقيقي والصحيح لتعزيز دور النقابات ولكي يتعزز دور قياداتها التي تنال ثقة العمال.. واوضح انه في البلدان الديمقراطية مثلا تاتي قياداتها من النقابات.. والتي تتمرس الحياة وتكتسب خبرة وتعرف وتلم بحياة البلاد.

النقابات والديمقراطية

واشار ان النقابات مكان هام وعلينا ان نسمح للجميع وبديمقراطية لممارسة حقه ودوره وان نمد ايدينا لكل القوى الخيرة التي تلتقي معنا في دستور الجمهورية وانا لست مع الحزب الذي يفكر بالاحتكار للسلطة والمسئولية وعلينا ان نبحث عن المشاركة الواسعة في ظل الديمقراطية وتوسيع هذه المشاركة والمهم هو الروح التي نقبل بها هذه المشاركة وتبادل النقاش بالمحاججة وليس هناك طريق اخر غير طريق الديمقراطية وليست قوة القبيلة او العشيرة ويجب على النقابات ان تعمل بهذه الروح وان تترجم ذلك في نضالها وتقول للذي لديه القدرة ان يتفضل والذي لايستطيع يجب ان يترك الطريق ونحن جميعنا اخوة وهذا هو الطريق الذي اخترناه.. وهو طريق الديمقراطية والرأي والرأي الاخر ونريد الافضل والناس جميعها تريد الافضل.. وهذا احسن من طريق التآمر.

تعزيز الديمقراطية.. تعزيز للوحدة

وقال اننا نعرف وضع ودور النقابات في الجنوب والشمال ولكن الان الظروف تغيرت بعد الوحدة.. فعلى النقابات ان تكون مدرسة للديمقراطية ويجب ان تقول نعم للديمقراطية.. وارجو ان يكون هدفنا هو تعزيز الديمقراطية باعتبارها تعزيزا للوحدة.. وقضية تعزيز الاستقرار في اليمن هي الديمقراطية.. وليس في الانتخابات للنقابات وهيئات الدولة ولكن في برامج تطوير المجتمع في مختلف مناحي الحياة وان نتحدث عن افكار وبرامج وليس التنابز بالالقاب.. فالديمقراطية ليست انتخابات ولكن كيف نخلق الاستقرار والبناء والعدالة الاجتماعية وهذه مسائل اساسية لبناء بلادنا في المستقبل.. فقضية الاستقرار في اليمن بدات منذ اعلان يوم الوحدة وكان المفهوم لدى العالم ان اليمن غير مستقرة بسبب وجود نظامين مختلفين ولكن الحمد لله تحقق الاستقرار بفضل الوحدة.

فتح الصدور

وواصل حديثه قائلا.. هناك من يحاول جرنا الى مسائل جانبية عند الحديث عن الدستور وربما البعض يريد ان يبرز عضلاته قبل الوقت ولكن يجب ان نفتح صدورنا وان نبحث لما يجمعنا ونترك مايفرقنا وان ننظر الى الاختلاف من اجل الاتفاق! فمثلا

الان الحديث يدور حول الارض والاسكان فهذه الاجراءات قد تمت منذ اكثر من ٢٠ سنه وتاسس وضع واقيمت اسر وعلاقات اجتماعية معينة وليس من السهل ان ياتي شخص لينهي ذلك بجرة قلم ولكن لابد من تصحيح الملاحظات ونحترم بعض ولانتدخل في حال بعض.. ففي مسالة الارض هناك اخطاء وقد بحثنا عن هذه الاخطاء ووجدنا ان نسبتها لم تتجاوز ١٥٪ وهذه نسبة سهلة ويمكن حلها في اطار ارض الدولة وعندنا فلاحين متضررين وفلاحين منتفعين والمعالجة هدفها الاستقرار لمن تضرروا ولمن يعملون في الارض منذ ٢٠ سنة..

وكذا في الاسكان نشوف كم منتفعين وكم متضررين.. والحلول موجودة الان امام مجلس الوزراء لحل مشكلة الاسكان.. وهناك مشروع قرار بذلك ولا نفرط بالمكاسب ولكن لابد من احقاق الحق لمن تضرروا وان نراعي كل الظروف في المعالجات وان نبحث من الان..

وضع القطاع العام

وحول القطاع العام قال اذا كان هناك نواقص علينا ان نصلحها.. فمثلا في القطاع العام مشكلة التسويق.. ومؤسسات التسويق لديها عمالة كثيرة.. فكيف نعمل بهم.. ولابد من توفير عمل لها.. ولا بد للعمالة المسنة ان تتقاعد.. ومثلا المعالجة في مؤسسة الاصطياد اذا لم استطع ان ادبرها.. فاين (اوديها) فكان الحل الاتفاق مع شركة اجنبية لتشغيلها مع تشغيل العمالة فيها

لان مثل هذه المؤسسات يجب ان نفكر في حمايتها ما لم سوف تصبح في وضع صعب.. والان القطاعات متعددة.. في ضوء الدستور.. قطاع عام / مختلط / تعاوني / خاص ويجب ان نتمسك بذلك..

الاسعار وحياة الناس

وحول الاسعار.. قال كنا ندعم (٧) سلع اساسية.. وكنت اتصيحوا حتى لما (تعدم المكائن).. الان يجب ان نسال هل الوضع افضل وان نبحث عن حل.. وهناك ممكن تكون قد حدثت بعض الارباكات.. وظروف حياة المواطنين.. لكن لازم نتفق هل للدولة هامش ام لا.. حتى في الدول الراسمالية فيها ذلك.. ولكن نحن نشوف وضعنا كيمنيين واين تدخل الدولة واين هامشها؟

كنا نملك مجتمع (نصرف) عليه لكن نريد ان نقود مجتمع فاعل ويعمل.. ونريد ان نخلق مجتمع فيه الاستقرار والامن ونتخلص من ظواهر التآمر والقتل واراقة الدماء ويجب ان يتوقف ذلك والدم يجب ان يهدر من اجل الوطن وغير ذلك مرفوض.

اغلاق مصنع البيرة والمهربون

كما تطرق الى قرار مجلس الرئاسة بشان اغلاق مصنع البيرة.. وقال المطلوب وعي الناس وما هي القضية وعلينا ان نمسك بالقضية الرئيسية وهي تعزيز الوحدة والديمقراطية والبحث عن العدالة فلا يمكن ان يستقيم المجتمع بدون عدالة

فالمجموعة التي تنتفع من السلطة وهؤلاء السرق مجموعة صغيرة فاحسن من يفكر في ذلك وهم مجموعة قليلة ان يبطل والناس يعرفوا كل شيء ويشوفوا كل شيء وهذه مسالة معروفة فالمتحمسون لاغلاق (مصنع البيرة) مش رجال الدين ولكن مهربي الخمور

وتطرق الى العديد من الظواهر السيئة في المجتمع.

الاقتصاد والعجز ١٥ مليار

وقال ان الاقتصاد اليمني يعاني من متاهات ومصاعب كبيرة والوحدة قد جمعت العجز في الميزانية حيث بلغت هذا العام (١٥) مليار دولار.. فليس لدينا عصا سحرية ان نحكم من فوق وعندنا تركة وتخلف في الاقتصاد فكيف نعالج هذا الوضع.. فالاسعار ارتفعت بعضها الى (٣٠٠٪) بسبب الدولار.. ولكن ذلك كذب لا دولار ولا بترول ولا شيء.. فايش دخل الدولار وايش دخل البترول! ما حدث في قضية الدولار هناك عملية سياسية وهناك تدخل ونحن نعرف ذلك.. ونعرف الدينار والريال.. ونحن الان في وضع اخر وما نقدر ان نسيطر على هذا الوضع ويتطلب الامر معالجة.. وقد سمح الان بالسوق الموازي لكل المؤسسات

تمتين وحدة النقابات

ودعا في ختام حديثه النقابات الى المحافظة على وحدتها وتعزيز الديمقراطية في نشاطها.. ودعا الى الاعداد الجيد للدورة الانتخابية بمزيد من الوحدة وقال ان النقابات هي اول من ناضل من اجل الوحدة وهي مسؤولة عن كل العمال في عموم الجمهورية وليس حيثما توجد.. وقال ان اليمن فيها امكانيات وخيرات كثيرة.. تحت وفوق الارض

وقال يجب ان تأخذ عدن مكانتها ودورها في ظل دولة الوحدة وفي تعزيز الاقتصاد الوطني وعدن منطقة حرة وكانت دائما منطقة رافدة لكل القوى الوطنية وسيظل حضنها دافئ من اجل

البقية ص ٧

رسالة العلامة

مصنع الغلال.. ووسائل الأمن الصناعي

بدا العمل بمصنع الغلال.. تحت اسم المؤسسة العامة لمطاحن الغلال ضمن مشاريع الخطة الثلاثية.. يتكون المصنع من اربعة اقسام رئيسية.. قسم الاستلام والطحن والتخليف.. قسم التعبئة وقسم ميكانيكي وكهربائي.. الات ومعدات المصنع بشكل عام قديمة جدا اذا ماقورنت بالات ومعدات مطاحن البحر الاحمر في مدينة الحديدة الامر الذي يؤدي الى الكثير من الصعوبات وبالذات في ما يتسبب من اصابات عمل وامراض المهنة.

على الرغم من ان ادارة المصنع عملت على توفير غالبية وسائل الامن الصناعي من ملابس واحذية وكمامات واسطوانات لمكافحة الحرائق اضافة الى صرف الالبان يوميا الا ان بعض العمال لايلتزمون بالارشادات التي من الواجب اتباعها اثناء تادية العمل.

وبصدد علاوة الخطورة عملت اللجنة النقابية بالتنسيق مع ادارة المصنع على رفع مذكرة بهذا الشان الى وزارة الصناعة وعلى ضوء ذلك تم تشكيل لجنة مختصة بغية تحديد اماكن الاعمال الخطرة كما ان مهمة اللجنة تقدير المبالغ المالية لذلك وفعلا اقرت اللجنة مبلغ (٧/٥٠٠) دينار للعاملين في قسم الطحن ومبلغ (٥/-) دينار للعاملين في قسم التعبئة على ان تصرف هذه العلاوة ابتداء من شهر يناير ١٩٩١م

بعد مرور مايقارب الثلاثة الاشهر الا ان العاملين لم يستلموا اي شي يذكر.

الاطباء في ابين يواصلون إضرابهم

صوت العمال/ حسين محمد ناصر:

يواصل الاطباء في مستشفى الرازي محافظة ابين اضرابهم عن العمل الذي بدا في الثاني من ابريل.

وكان الاطباء قد رفعوا مذكرة الى مدير عام الخدمات الصحية م/ابين تضمنت مطالبهم التي حددت بحل مسالة الحقوق المتعلقة بالعمل الاضافي والنوبات وضرورة توفير الكادر الطبي للمستشفى لتغطية النوبات وكذا الايفاء بالالتزامات لمكتب الصحة السابقة وتحسين الاوضاع العملية والغذائية في المستشفى.

هذا وقد اسفر الاجتماع الذي عقد مع الاطباء يوم الثلاثاء الماضي وبحضور سكرتير المكتب التنفيذي م/ابين ومدير الخدمات الصحية بالمحافظة بقرار استمرارية الاضراب حتى يتم تحقيق المطالب الواردة في المذكرة.

معركة العمال ضد الفساد النقابي والاداري

علي سالم عيدروس

الدورة الانتخابية الكاملة للنقابات بعد ايام قلائل ابتداء من اللجان النقابية وانتهاء بالاتحاد العام لنقابات عمال اليمن.. هذه الانتخابات التي تاتي لاول مرة في ظل اليمن الموحد لانتخاب قياداتها النقابية التي ستحتمي تحت لوائها جماهير العمال في كل محافظات الجمهورية اليمنية.

لاشك ان العمال ستختار قياداتها النقابية المخلصة وستقصي النقابيين المتقاعسين عن الدفاع عن حقوقهم.. بل من وقف احيانا ضد النشاطات النقابية النضالية ووقف ايضا مع الادارات والمسؤولين لتحقيق مصالح ذاتية ضيقة.. فمن اجل استرداد العمال لمنظمتهم النقابية فاني ادعو جماهير العمال والعناصر الواعية منهم بشكل خاص ان يبدأوا في رص الصفوف من اجل عمل نقابي واع وجاد.. من اجل انتخابات نقابية نزيهة تؤدي الى صعود العناصر الشريفة المكافحة الى العمل النقابي القيادي في الحركة النقابية واقترح ان يتم ذلك على عدة محاور اهمها:

- البدء بدراسة احوال العمال في جميع المرافق والمؤسسات الحكومية والمختلطة ومما يعانون في حياتهم العملية والمعيشية من حيث الاجور والبدلات والسكن والصحة والمواصلات والامن الصناعي وغيرها.. على ان تنتهي تلك الدراسة بتحديد برنامج زمني محدد في كل قطاع على حده والاهداف الممكن تحقيقها.

- البدء بتقييم حقيقي وواقعي بغير انفعال لكل من تصدى للدفاع عن حقوق العمال اقصاءها من مناصبها من اجل ان تحل العناصر الشريفة الواعية التي اثبتت التجارب استعدادها للدفاع عن مصالح العمال مهما تعرضوا للاضطهاد او فرضت عليهم التضحيات وذلك لدفع تلك العناصر للترشيح والعمل وبذل كل الطاقات لانجاحها ووصولها الى مراكز قيادية متقدمة.

- في نفس الوقت في المؤتمرات الوسطى والعليا يجب فضح وتعرية العناصر الصفراء ذات المصلحة المنفعية بدون اي تجن مع الاستناد في ذلك الى الوقائع او المستندات كلما امكن ذلك بهدف ابعادها عن الترشيح او اسقاطها اذا رشحت نفسها

- ان الدورة الانتخابية الكاملة للنقابات لا تكفي بان نصرخ من السلبيات لبعض القيادات الادارية مهما كان مراكزها.. انما يجب تشريحها وفضح ممارستها ضد العاملين واستغلال مواقعها في الاضطهاد واتخاذ الاجراءات التعسفية والتلاعب بالمال العام.. ان وجد ايضا.. انما يجب مطالبة الجهات المسؤولة في السلطة بابعاد تلك العناصر الفاسدة التي لم تستطع زيادة انتاجية العمل وحل المعضلات التي تجابه مؤسساتهم.

ان الدورة الانتخابية القادمة فرصة ذهبية لا تعوض ولن تعود الا بعد اربع سنوات على الاقل لابعاد العناصر النقابية الفاسدة وابعاد القيادات الادارية السيئة.

رئيس نقابة الطيران - صنعاء:

الانتخابات النقابية تعميق للديمقراطية بين أوساط العمال

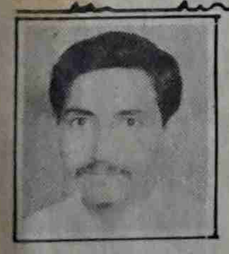

اجرت الصحيفة اللقاء التالي مع الاخ لطف المهلل عضو المجلس المركزي للاتحاد العام للنقابات - امين الثقافة في نقابة عمال النقل والمواصلات، رئيس نقابة الطيران - صنعاء.

●هل لكم ان تحدثونا عن استعداداتكم لاجراء الانتخابات النقابية في اطار نقابتكم؟!

الحقيقة ان نقابة الطيران هي عضوة بالنقابة العامة للنقل والمواصلات وبالتالي نستطيع القول بان النقابة العامة بالتنسيق مع المكتب التنفيذي للاتحاد العام وكذلك التنسيق مع نقابتنا بوضع الاسس الاجرائية مثال على ذلك اعداد مشروع النظام الداخلي للنقابة العامة ومن ثم النقابات الاخرى بحيث يراعى في ذلك خصوصية كل مرفق على ضوء طبيعة عمله ووفقاً للتصنيف المهني

فضلاً عن تجهيز واعداد الارشادات والدليل الانتخابي الذي يعتبر المرجع الاساسي للعملية الانتخابية على اسس سليمة لتعميق المبدا الديمقراطي وسط الحركة العمالية اليمنية على مستوى الجمهورية اليمنية الفتية ومن المؤمل من المكتب التنفيذي للنقابة العامة للنقل والمواصلات والذي اتشرف بمسؤوليتي فيه كعضو ان يبادر لعقد اجتماع في اقرب فرصة ممكنة لاعضاء المكتب لتدارس الخطوات الجادة وعرضها على المكتب التنفيذي للاتحاد العام للاقرار

ونحرص على ان تشمل الدورة الانتخابية عموم محافظات الجمهورية اليمنية حتى لايكون هناك اي عضو وحتى تتاح الفرصة لجميع العمال الذين يتفاعلون في بلورة الوعي النقابي وبالتالي الدفاع عن حقوق ومكتسبات العمال

● ما هي استعدادات نقابتكم للاحتفال بعيد العمال الاول من مايو؟!

بالنسبة لنقابة الطيران وكما جرت العادة في مثل هذه المناسبة العظيمة في حياة ووجدان كل عامل يترف عرقا طاهرا ليقدم خدمة من اجل زيادة الانتاج وتحسينه بما يعود على البلد بالرفاهية والنمو في جميع مجالات البناء.. وكون عمال وموظفي شركة الخطوط الجوية اليمنية يتعاظم عطاؤهم ويلعبون دوراً هاماً في تحسين الخدمات للجمهور اليمني وغيره والذي عكس وجه اليمن الحضاري في جميع القارات فان

النقابة تحضر للاحتفال والاعداد للحفل التكريمي للمبرزين والذي يحضره جميع العاملين.. فضلاً بان النقابة تقوم باعداد البرامج الفنية الغنائية والترفيهية بجانب توزيع شهادات تقديرية ومكافآت مالية رمزية للعمال والموظفين النشطين في اعمالهم وعضوية النقابة وهذا اعترافاً من النقابة بالدور الذي يقومون به هؤلاء العمال واغلبهم من المستويات الدنيا

هذا الى جانب ان النقابة احيت مهرجانات فنية في الاعوام الماضية التي اقامها الاتحاد العام وقد كان لها صدى واسعاً لدى العمال كما اننا على استعداد بالمشاركة ليس في اطار نقابتنا فحسب وانما في فعاليات نقابية عمالية تقام لاننا ننوه هنا ان لا يقوم المسؤولون بالغاء جميع الحسنات والجهود التي يبذلها العامل بسبب غلطة اقترفها العامل طوال السنة والتي يفسرها المسؤولون بان هذه الغلطة ماحقة لكل الجهود المبذولة فيتم حرمانه من الجائزة والمكافاة والتشجيع

ما رايكم في مشروع قانون النقابات الذي سينظره مجلس النواب قريباً؟

من الملح بل من الضروري وجود قانون العمل النقابي وقد سمعنا بان هناك مشروعا معروضا على مجلس النواب ونستغرب بان هذا القانون الذي يرتبط بصورة مباشرة بحرية ممارسة العمل النقابي في ظل التعددية السياسية والذي كان من المؤمل ان تطلع قيادات الحركة النقابية بما يحويه هذا المشروع لتساهم برايها بحكم تجربتها من الواقع الملموس خلال الفترة الماضية التي احتوت على الايجابيات والسلبيات وهدفنا من ذلك هو معالجة الجانب السلبي تداركا لاي اخطاء قد تحدث.. ومن هذا المنطلق نطالب اشراك النقابات وذلك باعادة مشروع القانون الى الحركة النقابية لتبدي ملاحظاتها ازاء هذا المشروع.. ومن ثم اشراك الاتحاد العام لنقابات عمال الجمهورية بحضور مناقشته في مجلس النواب

كيف تقيمون دور المكتب التنفيذي للاتحاد في متابعة هموم العمال وشكاواهم؟

كما تفهم ونفهم جميعاً بانه كان ثمة تجربتان قبل قيام الجمهورية اليمنية علماً بان بعض اعضاء المكتب التنفيذي لم يهضموا التجربة الحالية.. هذا الى جانب ان اعضاء من المكتب التنفيذي قابعون في صنعاء ونصفهم في عدن وظل متابعة قضايا العمال بالرسائل ناهيك عن عدم اجتماع اعضاء اللجان التي تشكل لحل او تدارس اي قضية الا عند التقائهم في المناسبات ان توفرت الظروف ولمدة ساعات.. هذا ادى بدوره الى تراكم قضايا وخطط الاتحاد والذي انعكس على العاملين انفسهم ولم يقم الاتحاد ممثلاً بالمكتب التنفيذي بدوره الكامل فالغلاء كوانا بناره.. والظلم في مرافق العمل والانتاج مستمر وحقوق العمال مهضومة والنقابيون لم توفر لهم الظروف لاداء مهامهم ولا حماية لهم.

تهنئة لـ «رئيس الوزراء» بمناسبة وفاة شاب من عمال ميناء عدن!

بتالغ (الفرحة والسرور) تلقى عمال ميناء عدن يوم ١٣/٤/١٩٩١م نبا وفاة زميلهم الشاب احمد خالد عفلان البالغ من العمر ٢٦ عاماً الذي وافته المنية وهو يتلقى العناية والاهمال معاً.. لهذا نهنيء مسئولينا على ذلك المصير الذي ينتظر مواطنينا!

نوفي هذا الشاب بعد ان اخذ الاطباء في تقريرهم بمستشفى الجمهورية التعليمي ان حالته خطيرة جداً وتتطلب سفره الى الخارج.. لانقاذ حياته على حساب الدولة..

وبما انه عامل بسيط لايملك سوى قوت يومه ومن اسرة فقيرة ولا وساطة ولا قبيلة لديه.. لذلك لم يحظ باي اهتمام سوى تحويل تقرير سفره من مكتب الى اخر ومن فرع الوزارة بعدن الى وزارة الصحة بصنعاء.. وشاب يعاني من سكرات الموت ومافتئت الوزارة بصنعاء مبلغ ٥٩٧٠ ريال مقابل تغطية النفقات والعلاج في الخارج.. اسأل الله يارئيس الوزراء هل هذا المبلغ سيغطي نفقات العلاج لو تم فقط نقله من عدن الى العاصمة صنعاء؟ فكيف اذا سافر الى الخارج..

.. ان مايقطع القلب ويزيد الانسان حسرة والماً.. ان هناك من يصرف ببذخ وهناك من يحتاج الى المال للعلاج!

فاعل خير

من يرحم المتقاعدين؟!

نقيب متقاعد
حسن عمتربي

● المتقاعدون اليوم في (الجنوب) يعيشون مرارة خيبة املهم في تحسين مستوى معيشتهم في ظل تحقيق وحدة اليمن ارضاً وشعباً وقيام دولتهم الموحدة الفتية الجمهورية اليمنية.. وكم هي الحسرة حين حرم المتقاعدون من تحقيق سعادتهم المنشودة حين تحقق للاخرين من الناس حلمهم من خلال زيادة مرتباتهم لمواجهة الغلاء الفاحش الذي اخذ يتصاعد دون مراعاة ظروف احد من الناس ومن ضمنهم (المتقاعدين)

● اذا تحمل المتقاعدون صعوبة الحياة من خلال تدني معاشاتهم ومنهم اكثر تضرر (المعاش الطبي) حين فقدانهم جزء من مرتباتهم بسبب النسبة المئوية مابين ٣٠-٥٠٪ والتي تسقط بفعل تحديد اللجان الطبية بحكم القانون الذي لم ينظر مشرعوه الى المستقبل والذي نعيشه اليوم.. فالحال يختلف عن الماضي حيث والمعيشة متاحة رغم الصعوبة وبرغم اجحاف القانون لحقوقهم

● بالطبع فان المتقاعدين هم فئة من هذا المجتمع اسهموا وقدموا تضحيات في الامس غلوا وتكبدوا الام الماضي بمختلف مراحله حتى وصولهم اليوم الى وضعهم هذا الذي اقعدهم وابقاهم عاجزين عن المواصلة وباسباب واقعية (تقاعدية / طبية) وازاء ذلك فاننا لا ننكر عرفان الدولة للمتقاعدين.. الا اننا في هذه الظروف الصعبة نرى انه لابد من ان ترعانا الحكومة رعاية خاصة تكفل تحقيق سعادتنا واسرنا كغيرنا من الناس.. ولا يوجد سوق خاص بالمتقاعدين!

● واذا كان الواقع بالنسبة للعمال والموظفين فيما يتعلق بالمعيشة اليوم هو اكثر صعوبة وقسوة رغم ارتفاع الرواتب والعلاوات والحوافز والعمل الاضافي بمعنى انهم غير مقتدرين على مواجهة الغلاء حاليا سيما وتلك الرواتب للفرد الواحد ما يعادل ٤ اضعاف او ما يزيد عن معاش المتقاعد

اذا ماهو حال المتقاعدين؟ وكيف لهم مواجهة الغلاء؟.. فمن خلال المعادلة يبرز هذا السؤال

● المتقاعدون كغيرهم لديهم اسر مسؤوليتهم اكبر: اطفال مدارس وغير ذلك.. فمن اين لهم الايفاء بذلك؟.. هل يرضى المسؤولون في الدولة والحكومة ان يمتنع المتقاعدون واطفالهم من اكل اللحوم والخضار ولو مرة في الشهر؟ ام يمتنع اطفالهم عن الدراسة؟.. ام يموتون واطفالهم بسبب عدم استطاعتهم على العلاج؟.. كثير من هموم المتقاعدين قبل تلمسها المسؤولون؟

● اموال الدولة تنبعثر هنا وهناك يستفيد منها غير المستحقين اكثر من المستحقين.. ونحن المتقاعدين محرومين من السعادة.. وحين اقول ذلك انما بقية لفت انظار المسؤولين تجاه احوالنا الصعبة جملة دون تفصيل نشكو اليهم علنا نجد من يرحمنا واطفالنا لنادر باستحقاقنا معاشات (راتب كامل) كما لو اننا في الخدمة مستمرين وذلك هو اساس الموضوع النابع من همومنا اليومية ولان لم ترحمنا الحكومة.. فمن سيرحمنا ياحكومة؟

همسة إلى قيادتنا السياسية وحكومتنا الموقرة :

القطاع العام .. إلى أين ؟

د. احمد الشلالي

القطاع العام . هذه التسمية التي يصاب البعض عند سماعها بنوع من الحساسية المفرطة كتحسسهم عند سماعهم لكلمة الاشتراكية . لان القطاع العام والاشتراكية بنظر هؤلاء شيء واحد . وبمستوى حماسهم لمحاربة كلمة الاشتراكية يسعون لمحاربة القطاع العام .

ولاشك ان امثال هؤلاء اما يخلطون الاوراق عن عمد او يجهلون ان القطاع العام لايتطابق بعد مع الاشتراكية .

وللفئة الاولى نقول ان نواياكم نفهمها ونفهم عدم اكتراث بعضكم باحداث نهوض إقتصادي حقيقي لليمن وعدم إهتمامكم ان يبقى الاقتصاد اليمني إقتصادا إستهلاكيا ولاينظر البعض منكم الى ابعد ماسينتقل من جيب المواطن الى جيوبكم فانتم لاترون القطاع العام الا من زاوية تجارتكم وارباحها ولاترغبون بوجوده ليقدم السلع والخدمات للمواطنين باسعار اقل من اسعاركم وتاملون ان عدم وجود القطاع العام سيسمح لكم بالاحتكار الكامل للسوق على حساب المواطن .

لكننا نهمس في آذانكم ان القطاع العام ليس بديلاً لكم . فقد ضمن دستور الجمهورية اليمنية وجود كل اشكال الملكية : العام والمختلط والخاص والتعاوني . وستضمن القوانين بالتاكيد حقكم المشروع في النشاط بحرية بقدر متساو مع القطاع العام .

وللفئة الثانية نهمس انه إذا كان وجود القطاع العام في اي دولة يعني ان الدولة اشتراكية لكانت معظم دول العالم هي دولاً إشتراكية بما في ذلك الدول التي تعتبر حاليا دولاً راسمالية لان القطاع العام في الكثير منها يشكل ثقلاً محسوساً .

وإذا كان منطلقكم هذا سيعم على اليمن قبل توحيدها فإن دولتي اليمن السابقتين للوحدة كانتا دولتين اشتراكيتين . لان القطاع العام قد كان موجوداً في كليهما وقد خدم تطور الاقتصاد الوطني وخدم المواطنين اليمنيين خدمة عظيمة لايجب التنكر لها . والمواطن هو اكثر إحساساً في هذه الايام بمقدار تلك الخدمات التي كان يقدمها القطاع العام في العديد من المجالات ومنها التجارة والتموين .

ورغم وجود القطاع العام في دولة شمال اليمن (سابقاً) فلم تكن الدولة تعتبر نفسها دولة إشتراكية . وكذا فإن دولة جنوب اليمن (سابقاً) لم تكن تعتبر نفسها دولة إشتراكية رغم وجود القطاع العام بثقل محسوس الى جانب القطاع المختلط والتعاوني والخاص ولم تكن تمنع القطاع الخاص من اقامة الاستثمارات الخاصة . واذا اردتم ان تتاكدوا من ذلك فعودوا الى دستور تلك الدولة، وعودوا ايضاً الى برنامج الحزب الاشتراكي اليمني الذي كان يقود الدولة . وهما الوثيقتان اللتان كان يعمل بهما الى يوم تحقيق الوحدة اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م .

واذا اردتم البحث اكثر فعودوا الى قانون تشجيع الاستثمار لتتاكدوا من كل تلك الوثائق ان وجود القطاع العام يمنع معه وجود القطاعات الاخرى، ومنها القطاع الخاص .

ونهمس في اذن قيادتنا السياسية وحكومتنا الموقرة ان تجرى تقييماً موضوعياً للدور التاريخي للقطاع العام في الانتاج وفي التجارة والتموين وتقديم الخدمات المختلفة . للقيام بإعادة تنظيمه وتذليل المعوقات التي تقف امامه في الوقت الراهن ووضعه على اسس سليمة تمكنه من العمل والتطور على اساس الحساب الاقتصادي المستقل . وتحديد دوره كاداة بيد الدولة لضمان التركيز على زيادة الانتاج وجعله عاملاً معادلاً في السوق تجاه التقلبات الشديدة لاسعار السلع والخدمات لحماية المواطنين من المضاربة بالاسعار ولتقديم الخدمات للمواطنين واجهزة الدولة المختلفة .

ونهمس في اذن قيادتنا السياسية وحكومتنا الموقرة ان لاتكون الازمة الاقتصادية الراهنة والوضع غير المرضي في بعض المؤسسات والمصانع والمزارع الحكومية مؤشراً يضغط من خلاله البعض لاقناعكم بفشل القطاع العام وعدم جدواه . وصحيح ان بعض المؤسسات والمصانع والمزارع الحكومية تعاني حالة من الضعف في الوقت الحاضر اكثر من اي وقت مضى . ولكننا ندعوكم الى معالجة الاسباب وعدم الحكم عليها من خلال الوضع الراهن فقط. وستجدون ان العيب ليس في وجودها ولكن العيب الرئيسي يكمن في الادوات التي حكمت علاقة الدولة بالقطاع العام في الماضي . والاعباء المالية والوظيفية التي فرضت عليها . تضاف الاعباء المالية قبل الوحدة وبعدها بسبب إرتفاع أجور العاملين وشحة مدخلات الانتاج لدى الكثير منها وإرتفاع اسعارها الداخلية والخارجية الى جانب ذلك ضعف الخبرة لدى قياداتها في مواجهة الآلية الناشئة بعد الوحدة . يضاف الى ذلك كله ضعف العناية في الوقت الحاضر لمساعدتها تجاوز النقلة من علاقات الوضع السابق الى الوضع الجديد من العلاقات بالدولة وبالسوق وبالنشاط المعتمد على الحساب الاقتصادي العام وخاصة في المحافظات الجنوبية جوهره . إتركها تزبد ليتبين الغث من السمين .

وإذا استمر هذا الاسلوب فإنه سيؤدي الى الذوبان الذاتي للكثير من مؤسسات ومصانع ومزارع الدولة وسيكون هناك من هو منتظر على اطلالها ليبرر فشل وعدم جدوى القطاع العام ويدعو لتصفيته .

فهل ستكون لهمستنا إستجابة سريعة لدى قياداتنا السياسية وحكومتنا الموقرة قبل ان تواجه اعباءاً اكبر في المستقبل القريب من جراء هذه الوضعية في القطاع العام؟ نرجو ذلك !!

بيان سياسي صادر عن تنظيم التصحيح الشعبي الناصري وفرع التنظيم الناصري في المحافظات الجنوبية والشرقية

انطلاقاً من العزم الراسخ على استكمال خطوات وحدة اداة الناصرية في الساحة العربية في اليمن القائمة على اسس ديمقراطي جماهيرية علنية

وحرصاً من المناضلين الناصريين على الاضطلاع بدورهم التاريخي في مسيرة الثورة اليمنية انتصاراً لاهدافها الوطنية والقومية والانسانية

وإيماناً بوحدة تجربتهم الكفاحية الواحدة في مختلف المراحل والاشكال النضالية ووفاءاً لكل شهدائهم وتضحيات الرعيل الاول من المناضلين والاجيال المتلاحقة

وتعزيزاً لكل الخطوات التي جرت في هذا الاتجاه ابتداء من اتفاق عدن التوحيدي لمسميات العمل الناصري في الساحة الوطنية في ٢٢ فبراير ١٩٩٠ وانتهاء بخطوة اعلان تنظيم التصحيح الشعبي الناصري في ٣١ يناير ١٩٩١م .

فقد تم بعون الله وتوفيقه وفي جو اخوي صادق ومشاعر كفاحية فياضة، الاتفاق اليوم الاثنين الموافق الثاني والعشرين من ابريل ١٩٩١م على دمج كافة الهيئات والمستويات القيادية والقاعدية لفرع التنظيم الناصري في المحافظات الجنوبية والشرقية في تنظيم التصحيح الشعبي الناصري باعتباره اداة التوجه لاقامة التنظيم الديمقراطي الجماهيري الناصري الواحد والعلني في الساحة الوطنية .

اننا اذ نتوجه بهذه الخطوة النوعية الهامة الى تحقيق قفزة واسعة في طريق تعزيز الافاق الجديدة للاداة الناصرية القوية والفاعلة عبر توسيع خريطة الانتشار التنظيمي برخمه النضالي فانه تتجدد امامنا صور جديدة من قاعدة المشاركة الديمقراطية الفاعلة في صناعة القرار على مستوى كامل الهيئات القيادية والقاعدية لزيادة الفاعلية الكفاحية للتنظيم كماً ونوعاً

ويؤكد تنظيم التصحيح الشعبي الناصري عزمه على مواصلة ومتابعة توجهاته المخلصة للتوصل الى اتفاقات توحد بقية فعاليات العمل الناصري في الساحة الوطنية على اسس متينة من العلاقات الديمقراطية السليمة والمبادىء الكفاحية الصادقة وبما ينسجم ويتناغم مع معطيات ومقتضيات التطور الديمقراطي للمجتمع اليمني القائم على التعددية الحزبية ومبدأ التداول السلمي للسلطة وبما يصون ويكفل الحريات العامة وحقوق الانسان في المجتمع اليمني الجديد

ان هذه الخطوة الاندماجية التوحيدية البالغة الاهمية في حياة تنظيمنا سوف تمكنه بدون شك من مواصلة مسيرته الكفاحية على هدى المشروع القومي الحضاري الناصري واتجاه التصحيح لواقع التطور الوطني للمجتمع اليمني وبنية الدولة اليمنية الحديثة والقوية الذي عمل من اجله وضحى لتحقيقه مناضلونا الناصريون وفي مقدمتهم كواكب من الشهداء الاماجد والقادة الافذاذ

ان تنظيمنا وهو يخط مسيرته الكفاحية بعزم وارادة المناضلين سوف يضطلع بدور نشط في بلورة وانضاج الحياة السياسية الديمقراطية في بلادنا والتوجه نحو اقامة مختلف التحالفات السياسية التي تتطلبها وتفرضها مراحل تطور حياة مجتمعنا وعلى قاعدة العلاقات الديمقراطية السليمة والمتكافئة والتوجهات الكفاحية المشتركة على طريق تحقيق اماني شعبنا العربي في اليمن في الحرية والعدالة الاجتماعية والوحدة . نسأل الله ان يسدد خطانا على طريق الخير والنجاح .

الموقعون على وثيقة الاتفاق الخاص بالدمج والتوحيد . مجاهد القهالي الامين العام لتنظيم التصحيح الشعبي الناصري وعبدالفتاح البصير الامين العام المساعد . وعمر سالم باوزير وعبدالعزيز أحمد مقبل وصقر سالم وجلال علي احمد وعثمان عوض ناصر وناصر علي ناصر من التنظيم الناصري في المحافظات الجنوبية والشرقية

علماء الدين .. مع الامة .. ام ضدها

مسعد صيف الله الظاهري

لفت انتباهي في الاونة الاخيرة النقاشات الحادة حول الدستور والتي يدخل فيها بعض من ائمة المساجد وعلماء الدين . ثم زاد تساؤلي عندما عرفت ان مجموعة من هؤلاء العلماء . قد اصدرت فتوى تنص على مقاطعة الاستفتاء على الدستور . وهنا يظهر وابل من الاسئلة . ماهي القضايا التي تدخل في وضعها ضمن صلاحيات ائمة المساجد وعلماء الدين ؟ وهل في فتواهم على الدستور إضفاء صبغة دينية على نشاط سياسي دنيوي ؟ وهل فتاوي أئمة المساجد وعلماء في الدين تكون ملزمة للمسلمين ؟ وهل يحق لأئمة المساجد وعلماء الدين الانخراط في صفوف الاحزاب السياسية

والحقيقة ان هذه الاسئلة وغيرها كانت قد ظهرت لدى اصدقائي الذين اجتمعوا في منزل احد الاصدقاء بعد ان عرض التلفزيون في الليلة السابقة مقابلة القاضي عبدالرحمن الارياني واعترف لك . عزيزي القارىء . إنني تجنبت الاجابة على اي سؤال منها وذلك لسببين

اولاً لخطورة الموضوع . فقد لايبدو طرحي مناسبا للجميع وقد يتهمني احد بالانحياز او التشهير بائمة المساجد وبعلماء الدين . او حتى قد يبلغ الامر إتهامي بالعمل ضد الاسلام لصالح حزب معين !

ثانياً لان لهذه الاسئلة . إجابات كثيرة مؤيدة ومعارضة ولاتتفق . وانا بمستوى تلميذ في الابتدائية لايستطيع حين يتناقش معلموه الا ان يصمت ويستفيد . لذلك عزيزي القارىء فانا هنا ادون لك خلاصة نقاش لايعبر بالضرورة عن رايي . وقد بدأ الصديق عثمان حديثه الى الحاضرين مادحا دور علماء الدين البارز في التصدي للدستور وشجاعتهم في قول كلمة الحق حتى ضد السلطة . وركز على موضوعة انهم كانوا طوال التاريخ الاسلامي الفئة التي تحفظ شرع الله وتتصدى لكل حاكم ينحرف عنها . وانهم مرجعنا الاخير فيما يخص امور الحكم !

لم يقاطعه احد من الحاضرين وفور إنتهائه رد عليه عمر معقبا لدي بعض التحفظات على طرح عثمان الخاص بعلاقة علماء الدين بالسلطة في الاسلام . اذ لم يمتلكوا قط موقفاً موحداً منذ نهاية عصر الخلفاء الراشدين . فنحن نعرف انه منذ تلك الفترة والى اليوم لم يوجد نظام حكم إسلامي (مع إستثناء قليل جداً) يطبق مايفرض عليه دينه من حقوق وواجبات لكل الناس . فالقرآن الكريم . مثلا . يقول ان نظام الحكم الاسلامي شوروي . اما الحكام فاحالوه الى حكم وراثي لاسرة او عشيرة او قبيلة او حزب . ويقول الدين ان عرض المسلم وماله ودمه وشرفه وحريته هي امور محرم إنتهاكها . لكن الحكام داسوها تحت اقدامهم واقدام موظفيهم . وبدلاً من صرف اموال المسلمين على تنمية بلدانهم وتقوية اقتصادها وإطعام الافواه الجائعة . نجد الحكام يحولونها الى ملك خاص لهم (هذا لازال حتى اليوم في العديد من الدول الاسلامية) وكل هذه الاشياء المخالفة للشريعة جرت وتجري بمعرفة علماء الدين وبموافقة ومباركة بعضهم الذي يعمل مع السلطة كما جرت العادة في التاريخ الاسلامي ويمكن ان نميز ثلاثة مواقف متناقضة لعلماء الدين خلال الفترة التاريخية الماضية

اولاً موقف مؤيد للسلطة القائمة يتخذه علماء الدين الرسميون الموظفون لدى الدولة والذين تتفق مصالحهم معها

وهناك بالطبع استثناء نادر لكنه لايصمد امام قمع السلطة . وهؤلاء العلماء بدلاً من ان يبحثوا عن مخرج لخرق الحكام للشريعة وسوء احوال الناس التي لاترضي الله ورسوله (صلعم) . نجدهم يتغاضون عن البؤس المنتشر بين الناس ويدعونهم الى الصبر وطاعة الله والاستسلام للظروف القاسية المفروضة وشظف الحياة . وكان هذا امر مفروض من الله تعالى لاختبار الفقراء ! اي ان مهمة العلماء هنا هي عقلنة سياسة الحكام الخارجين عن الشريعة بدلاً من محاربتها . بل وصل الامر الى حد القول انه لايجوز محاربة الحاكم الظالم اذا كان قويا . او محاولة الاطاحة به بالقوة لأن ذلك فتنة وضرراً على وحدة المسلمين . وان من قام بذلك هو كافر !

ثانياً موقف معارض للاول . يرى ان الحاكم المسلم يتولى المنصب بالاختيار او الانتخاب وليس بالقوة . وانه اذا خالف الشريعة الاسلامية اوعجز عن القيام بمهامه تم عزله سلميا او بالقوة ان تطلب الامر ذلك

والعلماء الذين اتخذوا هذا الموقف كانوا عادة مطاردين من السلطة وإنتاجهم الفكري محظور تداوله لانه لايعبر عن سياسة السلطة بالرغم من انه هو المعبر عن جوهر الاسلام الحنيف

ثالثاً موقف وسط إنتهازي . هو مع الحاكم اذا كان قويا . وضده اذا كانت المعارضة اقوى . ونجد هذا النمط من العلماء . بعد الاطاحة بالحكم السابق الظالم . يظهر نفسه وكأنه كان له الدور الكبير في مقاومة السلطة السابقة . هؤلاء العلماء هم الذين يتعلمون اصول الشريعة ومبادئها . ويفتون بها من اجل لقمة العيش وليس من اجل حماية الدين والعباد من فساد العابثين من الحكام والقضاة

كان جميع الحاضرين في الحوار ملتزمين بقواعد النقاش . الا صديقي نبيل الذي بصورة إعتراضية توجه الى المتحدث

عمر سائلا . علماء الدين هم القدوة لنا . كما اسلف القول الصديق عثمان . وعليهم مهمة حماية شريعة الله . فلماذا يختلفون

تنحنح عمر وواصل حديثه مجيبا على السؤال قائلا . ان علماء الدين بشر مثلنا تماماً . لهم همومهم ومصالحهم واسلوب تفكير يعبر عنها . واختلاف مصالحهم يجعلهم مختلفين في تفكيرهم وفهمهم للاسلام . وكل عالم لايعمل الا بما يناسب مصلحته التي قد تتفق او تختلف مع مصلحة الامة . واخر مثال هو موقف علماء الدين المتناقض من قضية وجود القوات الكافرة على مقربة من الكعبة المقدسة . حيث انقسم علماء الدين الى فريقين . مؤيد ومعارض او لنأخذ موقف علماء الدين من دستور بلادنا . حيث يؤيده البعض ويعارضه البعض الآخر . وعموماً كثير من العلماء واكبوا فساد حكام الدول الاسلامية . وبدلاً من محاربتهم . قاموا بإعطائهم الصبغة الدينية لسياستهم الظالمة

فجاء طرح الصديق عثمان إعتراضه على كلام عمر قل إكماله قائلا . الا ترى انك تسيء الى الدين عندما تسيء الى علمائه الذين يعبرون عنه ؟

فرد عليه عمر . هل تعرف ياصديقي عثمان ان احد اوجه الازمة التي عشناها في البلدان العربية اننا لم نميز بين الدين وعلماء الدين . فمن اعترض على راي خاطىء لبعض العلماء قالوا انه كافر واباحوا دمه وهذا يضر بالاسلام ذاته . لانه يجعله رهن فهم قاصر وضيق لبشر قد يصدقون وقد يخطاون في فتواهم عن مسائل حياتية كثيرة

لم يتمالك نبيل هدوءه فسأل الحاضرين مندهشاً . ايعني هذا ان المسلم الحق غيرملزم باتباع كل فتوى لعلماء دينه . فمن يتبع إذن ؟

وبدلاً من ان يجيب عمر عن هذا السؤال مباشرة . طرح علينا بصورة ذكية اسئلة اخرى قائلاً

ليس بالوقت البعيد اصدر علماء الدين الوهابيون فتاوي تنص على انه في عداد المحرمات على المسلم تدخل الاشياء الاتية

١- تدريس الجغرافيا في المدارس لانها تقنع الطلاب ان الارض كروية وهم يعتقدون انها مسطحة

٢- تعلم اللغات الاجنبية لان ذلك يجعل المسلم يعرف دينا آخر

٣- دخول السيارة الى السعودية والتلغراف لانهما من اعمال الشيطان

٤- التدخين والرسم والسينما والموسيقى وارتداء الرجال للملابس الحريرية او الذهب

إذن اسالكم . هل انا ملزم باتباع مثل هذه الفتاوي الدينية . وهل هي تعبر فعلاً عن الاسلام ؟

ان علماء الدين في السعودية مثلا . يعرفون ان الله تعالى قال ان حكم المسلمين يقوم على الشورى . لكن مايجري هو ان اسرة آل سعود هي التي تتوارث الحكم . وهذا يناقض كلام الله . وبدلا ان يطالبوا بالشورى تجدهم يصدرون فتوى تنص على ان المطالبة بالديمقراطية فيه ضرر على الاسلام وان المطالبين بها هم الشيوعيون والعلمانيون

فهل تصدقهم في اليمن

لم يسمح عثمان بإكمال عمر لحديثه . فقاطه قائلا . لاداعي لنا بالوهابية . فهل تسمح إعطائي مثال واحد من بلادنا ؟

لم يتردد عمر في الاجابة السريعة على سؤال عثمان على النحو التالي اعتقد اننا جميعاً اليوم نتفق ان الحكم الامامي لم يكن حكماً إسلامياً . بل حكم كهنوتي مسح افعاله المشينة بالصبغة الدينية . لكنه عملياً لم يطبق شرع الله . فما هو موقف علماء الدين حينها من هذا الحكم . لاشك ان هناك علماء دين وقفوا ضده . لكنهم يشكلون نسبة ضئيلة جداً . بينما الغالبية العظمى كان فكرها مبنياً على اساس ان الامام هو وكيل الله على الارض . وان من حقه التصرف . في كل شيء وأي حال فرخالف شرع الله وهو كافر . كما ان هذه الاغلبية من العلماء قد ايدت ماقال الامام عن المطالبين بوضع دستور للحكم بانهم شيوعيون يريدون إختصار القرآن . وكان الويل ينتظر من يخالف هذه الفتوى الكاذبة التي اصدروها باسم الدين . فهل نحن اليوم . ملزمون باتباع فتوى بعض علماء الدين الداعية الى الامتناع عن الاستفتاء على الدستور ؟

وبعد قيام ثورة سبتمبر اصبح اغلب علماء الدين السابقين (ان لم يكن كلهم) يشتغلون مع الحكومة الجمهورية . ولك ان تقارن بين سلوكهم العملي طوال (٢٨) سنة وبين مايحملونه ويعرفون من أحكام عن الشريعة الاسلامية العادلة

فلو اخذنا مثلاً القضاء . حيث يعمل به هؤلاء ستجد انه من اكثر اوكار الفساد والرشوة . بحيث ان الفرد في سبيل حل قضية نزاعية معينة يصرف ماتحته وماقوقه من مال كرشاوي ورسوم ووساطات . ومن يدفع اكثر يكون هو صاحب الحق . الى الحد الذي تستمر بعض القضايا اكثر من عشر سنوات . فهل كان يحكم هؤلاء العلماء الافاضل بما انزل الله ؟

واضاف عمر . إنني استغرب حينما اجد ان الكثيرين من معارضي الدستور من العلماء هم ممن يتصفون بهذه الازدواجية الاخلاقية . وهم اليوم يتهمون الدستور بانه علماني ويفتون بمقاطعته . ويرون ان تعديل مادة فيه او اكثر سيجلب العدالة . مع ان الدستور السابق للجمهورية العربية اليمنية يقول ان الشريعة الاسلامية هي مصدر القوانين جميعاً . ورغم ذلك

التتمة ص ٧

تحديات الديمقراطية واستجابة التحالفات

محمد الحفيف

عمق الوعي الوطني واصالة الارادة القومية المفعمة بالقيم الروحية لرسالة الدين الاسلامي الحنيف . للشعب العربي اليمني وضعا بنجاح شعار الحرية والوحدة والعدل ضمن الاهداف الستة للثورة اليمنية (٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م - ١٤ اكتوبر ٦٣م) ورسما من الواقع وبالتجربة . وتطلعا الى امل معالم ديمقراطية كل قوى المجتمع وكل فرد فيه ..

وبعد مسيرة وطنية مريرة ومجيدة تحققت الوحدة الوطنية . عند اعادتها في ٢٢/٥/١٩٩٠م . وفقا لمشروع دستور الوحدة واتفاقيتها الملحقة به

دستور له اوضاعه وظروفه ومناخاته عند صياغة مواده والتوقيع الرسمي عليه . طالب الكثير من الوطنيين بالمشاركة بوضعه وكذا الملاحظة الاولية عليه عند اقتراب شمس الوحدة بعد عام ٨٧م ومن منطلق اولوية الوحدة وشرعيتها الديمقراطية فقط . الامر الذي لم تتوفر له ظروف ملبية لهذا المطلب انذاك . والذي سوف يبقى قائما في مرحلة بعد المرحلة الانتقالية . وهذا لايقلل بحال من الاحوال من ضرورات وحتمية دعم الوحدة وحياتها الديمقراطية بالاستفتاء المطروح عليه وبنعم من كل الوحدويين اليمنيين بكلما تعنيه من معاناة والام الماضي وآمال المستقبل بعون الله . فاذا كنا نقول نعم للوحدة ظالمة او مظلومة فاننا نقول لدستورها العادل نعمين، وفي هذه المرحلة التي نقترب فيها من الاحتفاء بعيد اعيادنا الوطنية عيد الوحدة في ذكرى اعادة تحقيقها في ٢٢ مايو ١٩٩١م وماتضعه امام مؤسسات الدولة وقوى المجتمع من مهام وتحديات في اصعدة الحياة العديدة ومنها الحياة الديمقراطية ..

نقول في هذه المرحلة وازاء هذا الهدف النبيل لانستطيع عزله عن معطيات ومتغيرات دولية وقومية . تؤثر فيها وتتاثر بها . ومعركة الارادة والسيادة والمصالح القومية التي لاتتجزأ في الخليج العربي . عنوان منطوقها العام وبكل النتائج والاحتمالات المتوقعة لها ..

اجل ان الارتباط وثيق بين كفاح الماضي وعمل الحاضر وامال المستقبل لدى شعبنا كما هو لدى امته العربية المجيدة خاصة ولدى شعوب المعمورة عموما . وفي السياق العام لترابط الاشياء . ياتي ايضا الترابط والتداخل بين اهداف مجتمعنا المحققة في الوحدة والمطروحة في الممارسة الديمقراطية على قواعد التحرر في استغلال الانسان لاخيه الانسان وتكافؤ الفرص في المجتمع . وتخلص الانسان العربي في اليمن من كل قلق يبدد امن المستقبل في حياته . وهذه الحياة الديمقراطية التي تقوم في ظل الوحدة اليمنية وعلى اسس ومضامين مواد دستورها . تحتاج الى وضوح ومصداقية لقوانينها في التعددية السياسية وحرية التعبير والصحافة والنقد وكذلك حرية المعلومات . ثم مسائل الفصل بين السلطات واستقلال القضاء وحصانته بتجدد وتجديد وكذلك مايتصل بحقوق الانسان وحريته باعتبار ان الفرد الحر اساس المجتمع الحر وبنائه المقتدر ولتغدو حلوله لمشاكل واقعة عبر ميادين العمل والانتاج وزيادة الخدمات . بسياسة واقعية تبنى وتعمر اقتصاداً وطنياً قوياً وفي ظل اوضاع سياسية مستقرة تحلم بغدها ذات الاستهلاك الذي يقول مصدر انتاجه . صنع في اليمن . نعم ان ارساء هذه القيم والقوانين والممارسة الديمقراطية لها تحدياتها . فالحوار حولها والاقتناع بها والممارسة الجادة لمضامينها بوضوح ونزاهة . هو هاجساً في حديث الرسول الكريم محمد بن عبدالله صلى الله عليه وسلم عندما نعني بطرحنا هذا هو الانتقال من الجهاد الاصغر من الاقتناع بالديمقراطية الى الجهاد الاكبر في ممارستها فعلا في الدولة والمجتمع وهنا تكمن جملة من التحديات على طريق الديمقراطية هذا الذي له تراثه الحضاري في تاريخ شعبنا . تراث يمتد لاكثر من اربعة الف سنة في عمق التاريخ ويختزن طاقات خلاقة ايس قادرة على الاستقرار ومضاعفة دخل الفرد في المجتمع فحسب بل الى التمهيد لحياة اجيال قادمة .

ولعل الاستجابة لمطلب التحالفات السياسية والاجتماعية الملح في مجتمعنا تبرز اهميتها من واقع هذه التحديات للديمقراطية سواء اغوارها من الحاكم وهذا خطاب سياسي مشترك ومسموع . سواء بحشد قوى المجتمع عبر الراي والراي الاخر ووفقا للنظام والقانون وبروح الفهم والتعاون الوحدوي في سبيلها ومن كل الساعين إليها ..

واذا كانت الديمقراطية بابسط معانيها هي الحرية السياسية . والعدالة الاجتماعيةهي الحرية الاجتماعية فان الحرية بدون الغاء قيود المشاركة والاصلاح الشامل . وقيود الرقابة والمحاسبة والنقد . هذه الحرية تتضاءل باتساع المساحة المعوقة لها في هذه القيود

كما ان حرية التصويت من غير حرية لقمة العيش وضمانها تفقد كل قيمة. ان الحاجة ماسة لدى الدولة والمجتمع حكاماومعارضة الى تقوية الوحدة الوطنية وتوسيع ورقي الممارسة الديمقراطية في الواقع وفي حياة الناس . والقول بطلب ربط الاقوال بالافعال . يجد مصداقيته في الالغاء المتوالي للقيود المعاشة في حياة قوى المجتمع . وطرح مبدا الفرص المتكافئة عبر المشاركة العريضة والاصلاح العام في الدولة ومؤسساتها بحشد ووضوح وتدرج ملموس وهنا تكمن المخارج من تحديات الحاضر امام المسالة الديمقراطية وفي هذا ايضا تبرز العناوين المستجيبة لقضية التحالفات الوطنية الطوعية والعريضة ليس من القوى الوطنية الماسكة بزمام القرار السياسي واحتكاره . بل ومن اوسع القوى الوطنية والقومية الوحدوية الساعية دون كلل صوب الديمقراطية وتحالفاتها السياسية والاجتماعية الاوسع قبل الوحدة وبعدها

فتجربة واعلام التحالفات الوطنية والقومية في مسيرة الثورة اليمنية الواحدة في الجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمني بين ٦٣ - ٦٥ وجبهة تحرير الجنوب اليمني بين ٦٦ - ٦٧ ثم المقاومة الشعبية اثناء الدفاع عن الثورة والجمهورية في حصار السبعين وكل تحالف وطني وحدوي وديمقراطي طوعي ومستقل متجاوز للشطرية كان هذا الاتجاه الوطني والقومي الوحدوي الناصري يقف تحت اعلامه . وحتى الان نقف بعزم وثبات على طريقه وفقا لاسسه في الديمقراطية والمشاركة والتكافؤ العادل

وامام قضية التحالف الوطني المطروحة بكثافة في هذه المرحلة، فان الاستجابة الفعلية والاولى لها تاتي من الحزبين الحاكمين . عبر التجاوب الحقيقي في مواجهة تحديات ومعوقات الديمقراطية من جهة . والمواقف الملموسة منهما مع القوى الوطنية والقومية على ارضية المشاركة وتكافؤ الفرص المشتركة من جهة اخرى

وتوسيع وتعزيز قوانين وقيم وممارسات الحياة الديمقراطية ان في مؤسسات الدولة وفي منظمات المجتمع وتكويناته

ولعل مواقف العمل والتعامل من سائر القوى والتجمعات والفعاليات الوطنية في مجتمعنا . من مسالة قانون التنظيمات والاحزاب السياسية المرتقب طرحه على مجلس النواب قريبا . لعل المواقف المقتربة من نصوصه ومضامينه الوحدوية الديمقراطية . المطلوب توفرها فيه . لاسيما بعد ان ظهر مشروعه الرسمي بصورة اقل مايقال عنها انه مشروع قانون اقل من ضعيف في جانبه الديمقراطي

ان المجتمع والمواطن اليمني ينتظر في مشروع القانون هذا . وعبر القناعة والفعل الديمقراطي للقوى الوطنية الوحدوية والديمقراطية داخل وخارج مجلس النواب . ينتظر منها ومنه ان يكون معبراً عن المرحلة بمقدماتها وافاقها . في الغاء القيود امام الحياة الديمقراطية للتعددية . ومقنن للتنافس المتكافىء والشريف لقوى المجتمع . وان يجعل الحاكم والمحكوم سواء بسواء امام النظام والقانون وليس العكس وان يجعل الرقابة على قانون الاحزاب والقضاء في حياته . تكون لكل منهما الاستقلالية والحيدة والنزاهة بموضوعية . وفي هذا تكمن اولى الاستجابات لمسالة التحالفات الوطنية الطوعية والعريضة وفقا لاسسها . ومهما تعددت اطر تحالفاتها في السلطة والمتطرفين في المعارضة والوسط الموضوعي بينهما . وفي القران الكريم يقول الله جلت حكمته . وجعلناكم امة وسطا .

نقول مهما كان ذلك لابد للجميع من إجتياز الامتحان بصدق وجدارة ازاء التحديات امام مشاكل ومطالب الحياة الديمقراطية . في التشريعات القانونية وفي المقدمة منها حاليا مشروع قانون التنظيمات والاحزاب

التتمة ص ٧

اكراميات

تجاوزت العديد من الوزارات ذات الجاه والسلطة القرار الخاص الذي اتخذه مجلس الوزراء بوقف صرف المكافآت الامر الذي دفع بالعديد من المرافق الاخرى الى صرفها ايضا بينما حرم بعض الموظفين في وزارات ومرافق اخرى من هذه الاكراميات والتي لايوجد لها نظام او قانون يجيز صرفها ..

ويضغط بعض الموظفين في المرافق التي حرمت من هذه الاكرامية على رؤسائهم بضرورة صرفها «باثر رجعي» حتى يتساووا بزملائهم ممن استلموا الا اذا كانت هناك عدة حكومات في الجمهورية اليمنية ..

مفارقات عجيبة في الحوافز

استلم وكيل ووكيل مساعد ومدير عام الاجور في فرع وزارة الخدمة المدنية والاصلاح الاداري في عدن حوافز تشجيعية لانهاء عملية التسكين الوظيفي للعاملين في المحافظات الجنوبية بلغ مقدارها مابين ١٢ و ١٦ الف درهم لكل منهم . بينما الموظفين الفعليين الذين عملوا على انجاز التسكين صرفت لهم مبالغ لاتتجاوز ثلاثة آلاف شلن لكل منهم .

الغريب في الامر ان هناك موظفين عديدين في اجهزة حكومية ورسمية لم يتم تسكينهم حتى اللحظة بالرغم من قرارات مجلس الوزراء .. فما هو الهدف من صرف الحافز ؟

سيارات الدولة .. للتعلم

سيارة سوزوكي تحمل رقم (٥٠٠٩ لوحة صفراء) شوهدت بعد عصر يوم الاثنين الماضي وهي تجوب شاطىء ساحل ابين ذهابا وايابا لاكثر من ساعتين وعلى متنها شخصان ويبدو ان سائق السيارة كان يقوم بتدريب الآخر على السياقة بسيارة الدولة

باب النجار «مخلوع»

تسببت البلاليع التي تفجرت داخل مبنى «الاسكان» في «حافون» بالمعلا عن توقف تحصيل المبالغ المالية الخاصة بالايجارات واقساط التمليك . كما رفض العاملون القيام بمهامهم بما في ذلك استقبال حالات المواطنين ..

المعروف ان وزارة الاسكان اصبحت هي المسئولة عن اعمال البلدية، التي شهدت مؤخرا تسيبا في العاصمة الاقتصادية والتجارية نتج عنه تفشي انفجار البالوعات وانتشار القمامة في الازقة والشوارع ..

مستشفى «الفئران» التعليمي !!

يعاني مستشفى الجمهورية التعليمي حاليا من انتشار «الفئران» والتي اصبحت تتجول بحرية بين اسرة المرضى بعد ان وجدت الظروف الملائمة لمعيشتها من بقايا المخلفات التي تتراكم في دهاليز واقسام المستشفى !!

المعروف ان عملية صيانة كلفت الدولة ملايين من الدولارات تمت للمستشفى منذ سنوات قليلة ماضية وتكفلت بها جهات متخصصة خارجية

فمن يحافظ على هذا الصرح الانساني التعليمي في آن واحد

مكرونة المائدة ... فيها الفائدة
Moreda
المائدة

هموم قضايا شكاوى

اعداد: فاطمة محمد بن محمد

التوظيف موقف !!

انا شاب عمري ٢٣ سنه انهيت الخدمة العسكرية دفعة /٢٢/ ولم اتحصل على اي وظيفة اعمل فيها لاتمكن من اعالة اخواني الاحد عشر حيث انني اكبرهم سناً ، فكلما توجهت الى وزارة العمل اطلب وظيفة كانت الاجابة . التوظيف موقف ، الا اذا حصلت على شاغر في اي مرفق ، واذهب الى المرافق ، وكلما وجدت شاغراً قيل لي التوظيف موقف ، وبعد فترة اجدها قد منحت لشخص اخر . كيف حصل ذلك ؟ لا ادري !! علماً انني خريج معهد فني (كهرباء) يعني لدي حرفة . فماذا عمن لايملك حرفة . هذه صرختنا كشباب فهل نأمل من مجلس الوزراء الاستماع لها ، ووضع حل شاف للازمة ؟

رافت محمد فوزي السيد
عدن

شباب (مقبلة) يشكون إدارة ناديهم !!

نحن شباب نادي (مقبلة) الرياضي (فرع الصمود) نشكو من الهيئة الادارية للنادي وذلك للاسباب التالية

(١) يقوم رئيس واعضاء النادي باستلام مبالغ من شباب المنطقة تقدر بحوالي ٢٥٠ دينار شهرياً وذلك لشراء بعض المواد الناقصة عن النادي

(٢) وفي هذا الشهر قام رئيس واعضاء النادي باستلام المبلغ المحدد لهذا الشهر . وبعد اسبوع من انتهاء الاستلام وصلت كمية من (الكرات) هدية من نادي الصمود الرياضي وقد كتب على كل واحده منهن (هدية من نادي الصمود الرياضي م/شبوه) بالختم المركزي للنادي

(٣) عند مشاهداتنا للكرات اتصل بعض شباب المنطقة برئيس النادي وطلبوا منه ان يقوم بشراء (نوره وطلاء) للنادي بالمبلغ الذي بحوزة النادي . ورد عليهم رئيس النادي «ايش من فلوس» قالوا له : مبلغ (٢٥٠) دينار التي استلمتموها اشتراكات هذا الشهر . فرد عليهم اخذنا بها (كرات) ومستلزمات اخرى فهل هذا يعقل ؟!

شباب منطقة مقبلة/شبوة

صوت العمال :

نتمنى من رئيس واعضاء النادي المذكور إفادتنا حول ماجاء في الشكوى . راجين منهم السرعة في ذلك .

(الراهدة) في انتظار سنة الدودحية !!

كثيرة هي المناطق المحرومة من المياه والامطار قد وجدت الاهتمام من قبل الحكومة الحالية او السابقة في ظل التشطير السابق لكن مناطق اكثر لم تجد اي اهتمام حتى الان مثال ذلك مناطق (اليوسفين والقبيطة) ابتداء من الشويفة وقرض والحنجرة وحتى طورالباحة ، اي بمعنى طريق (الراهدة ـ القبيطة) قراها جميعاً تشتري الماء من اماكن بعيدة بواسطة السيارات .. والفقراء تذهب نساؤهم الى اماكن تواجد الماء لمسافة يوم كامل ، ومشروع المياه الذي وعدت به الحكومة المواطنين ، طلب منهم تسليم الف ريال من كل اسرة ، فكيف بالذين لايقدرون دفع قيمة كيس قمح لاولادهم ؟!

لقد شحت الارض وحبست السماء غيثها ومع هذا الدولة (اذن من طين واخرى من عجين)

إحدى العجائز في احدى هذه القرى ، قالت لي وهي ذاهبة للبحث عن الماء ، ان هذه الايام تذكرها بعام (ماقبل الدودحية) حيث كان شظف العيش وانعدام الماء قد دفعنا الى شراء علبة (الاناناس) بريال فرنسي هريش يخلط مع الحنظل وياكل حتى اتمت «سنة الدودحية» ـ وهي سنة خير وفير عم اليمن كلها ـ واضافت كان ذلك قبل عشرات السنين حين كنت (شابة) !!

وحديث هذه العجوز جعلني اتساءل : وهل ستاتي سنة الدودحية ؟! ومتى ؟! وايهما الذي سوف يسبق (دودحية السماء) ام (دودحية الحكومة) ؟!

السيف اليماني
الراهدة

«عن الاهالي»

عاجل جدا

عضو في مجلس النواب يدعو الناس الى حمل السلاح !!

في الاسبوع الاول من شهر رمضان قام احد قيادات حزب الاصلاح والذي هو ايضا عضو في مجلس النواب بجولة يبدو انها (مبرمجة) في عدد من مساجد مديرية مودية .. وفي مسجد (امقباية) وعند القاء خطبته حث المواطنين على حمل السلاح تحت ذريعة الدفاع عن الوطن وقال «على سبيل المثال اذا مادخلت عدد من المجندات الامريكيات محافظة حضرموت فسوف يعملن ماأردن ولن يمنعهن من ذلك احد كون المواطنين لايحملون السلاح،بعد ذلك حاول التهجم على الدستور مما ادي الى نشوب خلاف بينه وحراسته وبين جموع المصلين وعندما ساله احد المصلين قائلا: لماذا لاتدلي بملاحظاتك في مجلس النواب فاجاب لم يسمحوا لي.. فاجابه المصلون .. ونحن لن نسمح لك ان هذه الحادثة وامثالها تتكرر كل يوم امام مرأى ومسمع من وزارة الاوقاف وكأنما بنيت المساجد لتكون منابر للشتم والقذف والمهاترات السياسية لا لذكر الله والتسبيح باسمه وحمده وشكره

ويا للعجب حين افترض صاحبنا هذا، دخول المجندات الامريكيات الى حضرموت فهل اراد بذلك ان يقول للمواطنين ان حدودنا اصبحت مخترقة واراضينا مفتوحة، وعدونا قادر على ضربنا في عمق ديارنا ولن يردعه رادع، لاجيش ولا امن، ولاشيء من ذلك؟! ام اراد ان يثير حالة من الرعب بين الناس ليشعر كل مواطن انه حام لنفسه وعرضه وحقه وماعليه الا امتشاق السلاح؟!

اي فتنة يدعونا امثال هذا اليها وماذا يريدون ان لم يكن هدفهم تمزيق هذا الشعب وتقويض وحدته، واشعال نار الحرب الاهلية بين ابنائه؟!

احمد سالم محرش
مودية/ابين

لا لفوهات البنادق !!

تعودنا ان نشرك بعض قرائنا الاعزاء الذين يتحفوننا بمقالاتهم الجيدة ، بان ننشرها في زاويتنا الاسبوعية (كلمة المحررة) إيماناً منا باهمية ماكتبوه اولاً وحتى نتمكن من اعطاء الفرصة لنشر كل مايصلنا ثانياً . لذا فاننا سوف نعطي هذه المرة الفرصة للاخ هشام الاصبحي متمنين ان نكون قد وفقنا في اختيارنا هذا

نستطيع نظرياً ان نتصور انه لاحق لنا في إيذاء الاخرين للحصول على جزئيات من السعادة . ولكن المسالة ليست بهذا الوضع اننا نحيا خليطا من الخير والشر ، البناء والدمار ، الحب والكره ، وعلى كل فان عبقرية العالم الالماني اينشتاين ادت الى كارثة هيروشيما . لذلك يجب علينا ان لانساق خلف المظاهر المبطنه والكلمات الرنانه والخطب والشعارات المبهرة . بل يجب علينا ان لانكون عبيداً لغير الله سبحانه وتعالى ، ومادامت العبودية لله وحده فلا مساواة او حقوق للاخرين استلاب لحق الانسان في التعبير عن رايه وفي ارادته بالامتثال والعبودية لله وحده .

وبعد هذا انطلق لاقول بانه لايكفي ان نلد في مكان لنكون مواطنين له بل يجب علينا ان نجد انفسنا فيه إيمانا كنا ، نشارك ونعمل ونبني وندرس بالعلم ، والعقل ، والنقاش والتحاور في اي شيء يخدم تطور هذا المجتمع ورقيه ، وليس بالتعصب الحزبي الاعمى ،سواء كان الحزب المنتمي اليه على حق او على باطل ، بل بترشيد ووعي سياسي ينطلق من المصلحة العليا للوطن واتاحة الفرصة للراي والراي الاخر ان يعبر عن ذاته وان يكون له حضوره الشرعي في الساحة السياسية ، وان نتيح الفرصه لتلاقح الافكار ، وانضاج الخلاصة العطره للاراء . فانظر تعريف ابن عقيل للسياسة الشرعية بانها «ماكان من الافعال بحيث يكون الناس معه اقرب الى الصلاح وابعد عن الفساد وإن لم يشرعه الرسول ولم ينزل به وحي» ناقشوا هذا الرأي واخرجوا مابه من صلاح للامة والتاريخ

والاهم انه اذا اريد تعبيد ارضية الحرية الفكرية والسياسية والادبية وصبها في قالب خاص قابل لاستيعابها وهضمها ، وجُعل لها اطار خاص نسميه مثلا «الديمقراطية» يجب ان نبعد نهائياً فكرة المعارضة الحزبية المسلحة ويجب علينا ان نقتنع بفكرة الراي والراي الاخر وان ندع التعصب والتطرف جانباً وهنا اتذكر قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه حين قال «إن الاجتهاد خير بضاعة» هذا ان كنتم تريدون وطناً حراً متطوراً ، اما إن كنتم تريدون كراسي ومناصب والقاب فالاحرى ان .....!

واود ان اشير الى ان اول دستور كتب في الاسلام ، بل في التاريخ الانساني حسب إجماع الباحثين والعلماء هو تجربة «الصحيفة» التي انشأها الرسول عليه افضل الصلاة والسلام بعد الهجرة من مكة الى المدينة ، وهي كانت عهداً على امة الاسلام بكل مذاهبها وفصائلها الفكرية والسياسية ولايجوز لاحد نقضها ، وقد كانت هذه الصحيفة عهداً بين المسلمين وغير المسلمين فرضتها ضرورات الاحداث وحاجة الزمان ، وبعد هذا ، لماذا كل هذه التحريضات والخطب التي تدار في كل مكان حتى بيوت الله لم تسلم ، لماذا مادامت المصلحة العليا والعامة للكل هي اليمن

إن اساءة استخدام الحرية والديمقراطية وجعلها الطريق لتصفية احقاد وترسبات الماضي امر يتعارض مع مصلحة اليمن العليا وعلى جميع ذوي الاقنعة ان يخلعوها ، لان مصلحة اليمن تعني النهوض بالاقتصاد تعني البناء والعلم تعني اللحاق بركب الامم والخروج عن التقوقع والانغلاق ، لذلك على جميع ذوي الاقنعة ان يخلعوها سواء كانوا ليبراليين او علمانيين او اشتراكيين او اصلاحيين ، ولان مصلحة اليمن لاتعني الفوضى والاهمال وضرب المصالح العامة للاغراض الذاتية والحزبية وتوجيه فوهة البندقية ، يكفي اليمن ماعانت وماتعاني من جهل ومرض وفقر وفساد اداري وغيره فالى متى سنظل عبيداً لغير الله «ولاتكن عبد غيرك وقد جعلك الله حراً» .

هشام الاصبحي

مواطن يشكو شيخه .. ومدير ناحية قعطبة !!

قدم الى الصحيفة المواطن (سفيان احمد قائد النهام) يشكو الشيخ محسن النهام الذي يقوم بضده باعتداءات متكررة ، بمساعدة وتحت حماية مدير ناحية قعطبة ، وذلك منذ اكثر من عامين حيث سجن المواطن واعتدي على امه ، ويتدخل هذا الشيخ في كل صغيرة وكبيرة ولم يسلم منه حتى القضاء حيث يعارض قرار المحكمة (حكم شرعي) ، ومن هذه الممارسات ، قلع زرع المواطن الذي توجه بدوره الى مدير الناحية يشكو هذا الاعتداء وكان جزاؤه ادخاله السجن ، اما المعتدي فلم يتم اتخاذ اي اجراء بحقه .

بحوزة المواطن عدد من الوثائق والرسائل والتوجيهات من جهات عدة ، نكتفي بذكر اثنين منها

الاولى امر كتابي من القيادة العامة للقوات المسلحة رئاسة هيئة الاركان العامة ، مدير القضاء العسكري ، بتاريخ ١٩/٩/٩٠م فحواه ما يلي الاخ قائد محور قعطبة ، يكون منع الاعتداء من قبل محسن النهام واخوته بموجب التقرير الصادر من لديكم ، ودفع الاعتداء مع ارسال الطرفين للجانب الجنائي الى النيابة المختصة

والثانية من الاخ محافظ لواء اب ، رداً على حكم المحكمة الذي اوصله المواطن (سفيان) الى المحافظ بعد ان تعرض لاواخر شهر شعبان للاحتجاز في سجن الناحية لمدة خمسة ايام واطلق سراحه بتدخل من حاكم قعطبة ، ورسالة الاخ المحافظ تقول

«تلقينا من الاخ رئيس الدائرة للاحوال الشخصية بمحكمة الاستئناف إب حول موضوع سفيان احمد قائد مما يفيد ان الحكم والقرار لصالح والدة المذكور ، المرفق صورته بهذه الرسالة ، وان الحبس يلزم لمن يكون الحق عليه .

لذلك عليكم عدم قبول التقرير وترك القضية للمحكمة بالناحية حسب الاختصاص .

المحافظ عقيد صالح عباد الخولاني
٣١/٣/١٩٩١م

المحرر

وحتى الان لم يتم تنفيذ اي من الاوامر والتوجيهات وما زال المواطن عرضة لاعتداءات الشيخ المذكور ومدير الناحية . لذا فانه يتوجه مرة اخرى الى الاخ محافظ لواء (إب) بالتدخل لحمايته

تهنئة

بمناسبة زفاف الاخت اشجان عبده صالح علي عبدالرقيب الصبري تهنيء رمزية علي احمد حسن واختها خديجة وحرم علي احمد حسن ورمزي علي احمد وعدنان سيف واشراف عبده صالح ووالدها وامها وشرف عادل واسرار عثمان ونهاد وندى عمر عبدالله جميعهم يهنئون العروسين اشجان عبده وعبدالرقيب الصبري إعراب نيابة وعقيل البخاري

شكر وتقدير

يتقدم الاخ عبدالوكيل السروري باسمي ابات التقدير والامتنان لادارة مستشفى الجمهورية والقسمي العمليات والانف والاذن والحنجرة وللطبيبين يوسف شهاب ود السيوني ولكل الزملاء على الرعاية والاهتمام الذي اولي به اثناء اقامته للعلاج في المستشفى واجرائه عملية جراحية ناجحة .

أخبار مصر ... تتمة ص ١

وقالت الوكالة ان الجمهورية اليمنية ابلغت موافقتها تلك للامانة العامة لجامعة الدول العربية . وذكرت الوكالة في تصريح لسفير مصر في اليمن عبدالرحمن شمعه ان المندوب الدائم لليمن لدى الجامعة العربية ابلغ موافقة بلاده الى الامانة العامة للجامعة يوم الاثنين الماضي

همسة

هذا «مولدي» وهذا «ولايتي»!

في رسالتي السابقة والتي تكرمت وتنازلت ابنتي فاطمة محمد بن محمد بنشرها في المساحة المخصصة لكلمة المحررة، صفحة «هموم قضاياشكاوي» من جريدتنا الغراء (صوت العمال) في عددها ١٠٠٤ تاريخ ٤/٤/٩١م والتي لم تذكر اسمي فيها لست ادري هل خوفا عليّ من المشاكل ان وجدت ـ ام ان الاسم من اسماء الشباب «كبار السن» عموما .

ماقلته في تلك الرسالة هو مايعانيه «المولّد» في ارض الوطن ولكن معاناته لم تقتصر على ارض الوطن بل تعدتها الى خارجه وبالضبط في المملكة العربية السعودية .

قبل ازمة الخليج كان معروفا من ان اليمني الذي يحمل جواز الجمهورية العربية اليمنية «سابقا» كان يدخل ـ من اي مطار في المملكة او من اي منفذ من المنافذ البرية «الطوال او الخضراء» بدون تاشيرة دخول. وعند دخوله الى الاراضي السعودية كان اليمني الشمالي ـ كما يسمى سابقا ـ يتوجه الى اقرب مكتب للجوازات السعودية وتعطى له الاقامة اربع سنوات وبدون كفيل وكان هذا الامر ساريا على كل من يحمل جواز سفر الجمهورية العربية اليمنية سابقا الا «المولّد» فكان عندما ياتي الى مطار جده اول ماينظر اليه موظف الجوازات السعودي في جواز «المولد» هو محل الميلاد فان كان محل الميلاد غير اليمن سال «المولد» عن البطاقة الشخصية، فان لم يجد معه البطاقة الشخصية اعاده على متن الطائرة نفسها او غيرها من حيث اتى، واذا كان من سعداء الحظ ودخل البلاد السعودية معتمرا اوحاجا، وتقدم بعد ذلك الى مكتب الجوازات للحصول على الاقامة صادفته نفس المشكلة السؤال عن البطاقة الشخصية، وكنت انا احد هؤلاء احمل جواز الجمهورية العربية اليمنية سابقا ومحل الميلاد في جوازي «الصومال» باللمصيبة وعند مسؤول الجوازات السعودي في مدينة الدمام سالني عن البطاقة، وقلت له البطاقة هي للمواطن داخل بلده اما في الخارج فيُسأل عن جوازسفره وهذا جواز سفري قال الموظف السعودي نعم كلامك صحيح بس انت من مواليد الصومال ونحن ـ اي الجوازات السعودية عندنا اوامر من الادارة العامة من الرياض بعدم اعطاء اقامة «للمولد» الذي ليس لديه ـ مع جوازه ـ البطاقة الشخصية وهانت لاتملك البطاقة وبعد اخذ ورد عطف الموظف لحالي وطلب مني ان آتي له باي مستند من سفارتي يوضح فيه بانني يمني «باللعجب» وعليه اتجهت الى السفارة ومن حسن حظي ان وجدت الاخ عبدالله الرفاعي الشخص الوحيد الذي يعرفني من سابق وشرحت له الموقف «وابتسم» وقام بتحرير تعريف من السفارة الى من يهمه الامر ـ من انني يمني وبموجبه حصلت على الاقامة لمدة اربع سنوات وانتهت الاربع سنوات واتيت للتجديد وكان سؤال الموظف لي البطاقة الشخصية ليست معي، اذا لاتجديد، وعاودني حسن الحظ بان كان احد ابناء عمومتي على معرفة «بالفريق فهد محمد الشريف» مدير عام الجوازات السعودية ذهبت اليه مع ابن عمي وشرحت له قضيتي وافهمته بان البطاقة الشخصية هي مثل التابعية للسعودي فهل اذا خرج السعودي الى الخارج يسال عن تابعيته ام يسال عن جواز سفره فقال جواز السفر طبعا وانا اعرف ذلك ـ والكلام للفريق ـ ومستغرب لماذا حكومتكم تصرف لكم جوازات السفر ثم تطالبنا نحن هنا بسؤالكم عن البطاقة الشخصية واردف يقول هذه الاجراءات ليست من عندنا بل بطلب من وزارة الداخلية من صنعاء قال لي أستثنيك من هذا وأمر باعتماد تجديد اقامتي وبعدها ذهبت الى السفارة وشرحت لهم ماحصل ويحصل فكان ردهم لي هذه شؤون داخلية للملكة لانستطيع التدخل فيها واتجهت الى «الموالده» الذين حصلوا على البطاقة الشخصية من صنعاء وسالتهم كيف حصلوا عليها فقالوا من «ثلاثين الى اربعين الف ريال» للعامل والشيخ والاقارب في القرية ليشهدوا من انك ابن فلان ومن القرية الفلانية وبعدها للقاضي وسماسرة الداخلية واخيرا مسؤول البطاقة الشخصية واتحدى من ينكر ذلك وابحثوا عن ممتلكات كل من تولى إدارة الجوازات او البطاقة الشخصية واقطعوا راسي ان لم يكن من اصحاب «الارانب» اصحاب «الملايين» عفوا اصحاب «الملايين» .

ملحوظة هامة

الاخ وزير الداخلية دخل تحت هذا البند اناس ـ اجانب كثيرون دفعوا المعلوم وحصلوا على جوازات وبطاقة شخصية وعادوا الى الخليج يمارسون اعمالهم والله يكون في عون وزارة الداخلية عند اصدار الجوازات الجديدة فلابد من الغربلة واولها غربلة ادارات الجوازات ومكاتب الاحوال في المحافظات الشمالية لان الايدي قد ولفت والجيوب قد فتحت والسرعة . السرعة قبل ان تصل العدوى الى المحافظات الاخرى والله من وراء القصد .

مبارك احمد بامحرز

المحررة :

نود الاشارة الى ان عدم ذكر اسم الوالد مبارك احمد بامحرز في الموضوع الذي نشرناه سابقا لم يكن متعمدا وانما سقط اثناء الطباعة وناسف لاننا لم ننشر تنويها واعتذارا لذلك . وهنا نجدد اعتذارنا للوالد (مبارك) وكل عام وانتم بخير .

بأقلام القراء

«الاسلام دين الحرية والعدالة»

عادة مايسأل الانسان نفسه عند الاختلاء عن ماذا يريد وماذا يجب ان يكون ولماذا لايكون وغالباً مايبحث الانسان عن مقومات الحياة الاساسية كالحرية والعدالة الاجتماعية والمساواة والامن والامان والاستقرار وكل هذه القيم والاخلاقيات هي من صميم ديننا الاسلامي الحنيف الذي يدعونا الى الرحمة والعدالة والمساواة والاخاء .

ولكن، انظر اخي القارىء الى كلمة ولكن فهذه اداة استدراك يختارها الانسان في كثير من الاوقات اثناء تقييمه لشيء ما او حكمه عليه او طلبه لحاجة ما وانا أخترتها هنا لتعبير عن اولئك الذين يفهمون إن الاسلام يعني الدخول الى المساجد لغرض اداء الصلاة او اعتلاء المنابر لالقاء الخطب بالناس فقط لاغير وبذلك يكونون معتقدين بان هذا هو الاسلام بكله فهذا يعني اننا جعلنا ديننا الاسلامي محصوراً قاب قوسين او ادنى بادار الصلاة كفريضة وموعظة الناس لاغير فنحن نقول لاولئك الناس بان ديننا الاسلامي غير محدود او مقصور على اشياء معينة بل شمل كل جوانب الحياة كلها في الكون وبذلك يكون عقيدة ونظاماً لكل مافي الكون من كائنات وجماد فنحن في هذه الحياة وفي هذا الزمان مطالبون بان نعمل بجوهر ديننا الاسلامي الحنيف وسنة الرسول ص. وان نعمل به كما انزل قولاً وممارسة في كل مكان من اماكن تواجدنا وفي اثناء اي عمل نقوم به وفي اي زمان كان ولسنا بحاجة الى من يعمل بجزء منه بما يتناسب ومصالحه ويترك الجزء الاخر فاولئك وصفهم الله سبحانه وتعالى بقوله

افتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض فما جزاء من يفعل ذلك منكم الا خزي في الحياة الدنيا ويوم القيامة يردون الى اشد العذاب . صدق الله العظيم .

اما اذا كانت اعمالنا تخالف تعاليم ديننا الاسلامي الحنيف ووجد هناك قانون ينظم حياة المجتمع ويوفر مقومات الحياة الاساسية ومتطلباتها الرئيسية المتمثلة بتوفير العمل . وتطبيق مجانية التعليم وتوفير الكادر المؤهل والكتاب المدرسي وكذلك تطبيق مجانية التطبيب وتوفير الكادر المؤهل والعلاج والوسيلة الحديثة والمناسبة فهذا يعني انه قانون من صميم ديننا الاسلامي وليس كما يصف بعض الناس .

بان اي قانون يدعو الى الحرية والعدالة الاجتماعية والمساواة بالحقوق والواجبات بانه علماني ويتعارض مع الشريعة الاسلامية لان العدالة والمساواة والحرية قيم اتى بها الاسلام وتعامل بها نبينا محمد ص. فالدين المعاملة ياخلق الله

طبعاً هذه وجهة نظر وهناك من له وجهة نظر اخرى والحقيقة لايملكها احد وابسط مثال هو مانسمعه ونقرأه اليوم في الصحف حول اختلاف بعض المفكرين والعلماء والسياسيين عن مشروع دستور الجمهورية اليمنية الفتية . فمنهم من يحث الشعب على قول نعم للدستور ومنهم من يحث الشعب على ان يقول لا للدستور ومقاطعته

وهذا شيء طبيعي ان تحصل مثل هذه الاختلافات في الراي والفكر لان الله سبحانه وتعالى خلقنا مختلفين من حيث الشكل واللون والذكاء والطول والقصر وغيره .

الا انه قسم معايير الافضلية والانسانية بين خلقه من ابناء البشر بقوله تعالى ان اكرمكم عند الله اتقاكم صدق الله العظيم .

فيستحسن لو إن علماءنا ومفكرينا وسياسيينا اختاروا الافضل وعملوا به . وتركوا المهاترات والتراشقات عبر الصحف وغيرها فشعبنا اليمني شبع هدره وخطابات حتى النخاع وبحاجة الى ان يشبع معدته روتي وخبز افليس الافضل حل قضايا الناس وتلمس همومهم ومعالجتها وكذلك توفير محتاجاتهم .

لان شعبنا اليمني حكيم ويعلم تماماً بان البقاء للافضل دائماً وليس للاكثر او الاقوى فالاكثر يذوب ويذهب شتاتاً والاقوى لابد من ان يضعف مع مرور الزمن .

والافضل يدوم مادامت ارادة الشعوب التي لاتقهر والكل يعلم بذلك

نبيل القرشي

هل من قصاص ؟

هل من وقفة جادة امام ما تعرضت وتتعرض له اليمن من خطر من الداخل؟! هل من وقفة مسؤولة ورادعة لايقاف الجور والظلم اللذين يعاني منهما الشعب اليمني؟! هل من وقفة يمليها الضمير والمصلحة الوطنية لردع الوحوش التي تنهش في جسد الشعب، وتمتص دمه، وتسحق آدميته؟!

هل يظلون اليمنيون طويلاً في السجن الذي شيد لهم منذ مئات السنين؟!

انني اقولها بصراحة .. نريد وقفة خالصة امام كل ما لحق بشعبنا وما يلحق به، من قبل بعض المشائخ، الذين اذاقوه العلقم، اولئك الذين اعتبروا ـ و مازالوا ـ اليمن اقطاعية لهم ورثوها كما تورث العقارات والاثاث، وان الشعب اليمني ليس له كرامة وابقار تابعة لهم، بل لقد وصل الامر ببعض المشائخ ان اعتبر كل واحد منهم نفسه (كالبابا في الفاتيكان) وواجب اهل اليمن ان يقدموا له القرابين ويتلوه له التراتيل والقداس .

بل لقد كانوا هم اصحاب الدور الحاسم في تنفيذ سياسة الاعداء بتزعمهم للحركات السياسية تحت ستار الدين فتم اغراقهم في بيع الوطن لاعدائه، وفي ارهاب كل وطني شريف، وتلفيق التهم بالكفر والالحاد لكل من نزل به غضبهم

اننا لا نعزل ابدا كل ما ارتكبه ويرتكبه مثل هؤلاء المشائخ عما هو موجود في السلطة فالارتباط وثيق، والشيخ هو ادنى الحلقات ولا ندري اين نهاية السلسلة، اولئك الذين تبوأوا المراكز في اعلى الاجهزة السلطوية، فنصبوا المجرمين والخونة مسؤولين وفتحوا البلاد امام اللصوص والمرتشين واباحوا الاموال للنهب والسرقات، وشجعوا الفساد والاجرام

اليست هذه ابشع جريمة ارتكبت بحق هذا الشعب؟ لن نقول فلنقفل الملفات ذلك ان الهدف من اغلاقها كان بداية عهد جديد، فقلنا الوحدة جبت ما قبلها لكن ما يحدث يقول ان الوحدة عفت عنهم فزادهم ذلك اصرارا في التآمر عليها

عبدالرحيم احمد علوان/ تعز

شؤون قانونية

رسائل مفتوحة إلى

الى رئيس محكمة محافظة عدن

الاخ/ رئيس محكمة محافظة عدن المحترم
بعد التحية

جاءت مواطنة من محافظة عدن ـ مديرية صبرة تشكو من الاجراء الذي قام به رئيس محكمة محافظة عدن والذي به أضاع حقها وفحوى شكواها مايلي ـ

انها آي مقدمة الشكوى كانت قد تزوجت من شخص عربي لايحمل الجنسية اليمنية ونتيجة لخلافات بينهما فقد تقدمت بدعوى مدنية رقم ٢١ لعام ١٩٨٧م واثناء سير الدعوى صدر قرار تحفظي لصالحها بدفع المبلغ المطالبة به من المدعى عليه واحضار ضامن مسلم واحضر الضامن المبلغ وقدره «١٥٠٠» دينار «بدون المخاسير» ثم تقدمت بدعوى مدنية آخرى رقم ١٤٤٤ لعام ١٩٨٧م وتقدمت بطلب اصدار قرار تحفظي من المحكمة على المدعى عليه فصدر قرار تحفظي وبالفعل حضر المدعى عليه بموجب القرار الصادر وحينها تدخل الاخ/ رئيس محكمة محافظة عدن وامر باطلاق سراحه بالرغم من وجود تعليمات من القاضي صالح العماري رئيس الهيئة في الدائرة المدنية محكمة محافظة عدن والعضوين في الهيئة صالح انعم وسامية مهدي تلزم المدعى عليه «محمد حسن الخطيب» بدفع مبلغ وقدره ٢٦,٥٠٠ دينار لصالح المدعيه .. ولكن بتدخل الاخ/ رئيس محكمة محافظة عدن تمكن المدعى عليه من مغادرة البلاد الى الخارج ، ولان المدعى عليه قد احضر ضامن مسلم في الدعوى المدنية الاولى المطالب فيها بدفع (١٥٠٠) دينار فقد تم تسليم المبلغ الى المدعية اما ماتبقى من المبلغ والذي احتوته الدعوى المدنية الثانية ونظراً لعدم وجود ضامن مسلم ومغادرة المدعى عليه البلاد فلم تتمكن صاحبة القضية من آخذ حقها من المبلغ والذي يقدر بـ (٢٥٠٠٠) دينار .. ولهذا فان صاحبة الشكوى تحمل الاخ رئيس محكمة محافظة عدن المسؤولية في ضياع حقها وتطالبه بدفع المبلغ كونه على حد قولها قد التزم ونصب نفسه ضامناً بديلاً عن المدعى عليه وحمل نفسه مسؤولية اطلاق سراحه ، وفقاً للقاعدة المدنية «كل من الحق او سبب ضرراً للغير الزم بالتعويض» وكونه السبب في الضرر الذي لحق بها فانها تطالبه بتعويضها ودفع المبلغ

صوت العمال ـ تم الاتصال بالاخ/ رئيس محكمة محافظة عدن والذي افاد حول الشكوى المقدمة اعلاه بمايلي ـ

ان مقدمة الشكوى لم تتابع اجراءات التنفيذ بالشكل القانوني مع العلم ان هناك ضمانة رسمية من سكرتارية الحزب الاشتراكي اليمني على المذكور والمحكوم عليه في هذه الدعوى وبالتالي فان مسالة المتابعة كانت مفترضة على المحكوم لها .

الى رئيس محكمة ناحية المقاطرة

الاخ/ رئيس محكمة ناحية المقاطره المحترم
تحية وبعد

جاء شاكياً المواطن سالم علي سعيد محمد / ناحية المقاطره ، لواء تعز مفاد شكواه ـ

ان له قضية لديكم منذ حوالي ثلاث سنوات وهي حول اخذ ممتلكاته من قبل غريمه المدعو سعيد علي محمد ، فبعد لفة طويلة بين المحاكم وتقديم الدعوى الى المحكمة الشرعية في التربه وبعد تكبد خسائر وغرامات طائلة تقديم كافة الوثائق والشهود التي تثبت باحقيته فيما يطالب به ، هرب غريمه قبل صدور الحكم فتوقفت القضية في تاريخ ٥/١٢/٩٠م وضاع حقي ولم تقم السلطات المختصة والتنفيذية باي شيء لم يحاولوا العثور على غريمي وتقديمه للعدالة واصبح الامر وكانه لم يكن ولم توجد قضية وبقي الكل يتفرج ، وانا لاحول لي ولاقوة ولا اعلم ماذا افعل

صاحب الشكوى ـ اتقدم بشكوتي اليكم وامل فيكم كبير لعل وعسى تكون هناك اذن صاغيه وضمير حي يعيد الي حقوقي

صوت العمال ـ لماذا تم توقيف القضية ؟ فبامكان المحكمة النطق بالحكم غيابياً اذا رفض المدعى عليه الحضور بعد اشعاره ، فالغريم في هذه فعمد الى الهرب . فما راي الاخ رئيس محكمة المقاطره في ذلك ؟ وماهو المخرج ؟

قانون رقم (١٩) لسنة ١٩٩١م بشأن الخدمة المدنية (٤)

ز - تعرض التقارير السنوية لتقييم اداء الموظف على لجنة شؤون الموظفين لتقدير درجة الكفاية التي تراها وفقا لهذه المادة ولها ان تعتمدها او تعدلها بقرار مسبب ويجوز للجنة استدعاء الرؤساء لمناقشتهم في التقارير المقدمة من قبلهم.

ح - تكتسب قرارات اللجنة درجة القطعية بعد التصديق عليها من قبل رئيس الوحدة وانقضاء فترة الاعتراض المحددة باسبوعين من تاريخ ابلاغ الموظف بالتقدير الحائز عليه.

تقييم شاغلي الوظائف العليا:

مادة (١٠٢) يكون تقييم اداء شاغلي مجموعة وظائف الادارة العليا من قبل رؤسائهم المباشرين وفقا لتدرج المستويات في هذه المجموعة وتحال الى الوزير المختص لاتخاذ ما يراه بشأنها.

اخطار الموظف بالتقييم:

مادة (١٠٣) يخطر الموظف كتابة بالتقدير الحاصل عليه خلال اسبوعين من تاريخ اعتماد رئيس الوحدة لتقرير لجنة شؤون الموظفين.

حق الموظف بالتظلم:

مادة (١٠٤) للموظف الحاصل على تقدير ادنى مما يستحقه حق الاعتراض على قرار اللجنة كتابيا خلال اسبوعين من تاريخ تسلمه الاخطار.

البت في التظلمات:

مادة (١٠٥) يشكل رئيس الوحدة لجنة مكونة من ثلاثة اشخاص اثنين منهم من كبار موظفي الوحدة الادارية والشخص الثالث ممثل عن اللجنة النقابية من غير اعضاء لجنة شؤون الموظفين للبت في الاعتراضات المقدمة من الموظفين، ويكون قرارها نهائيا في الموضوع.

الاستفادة من عملية التقييم:

مادة (١٠٦) أ - تقوم الوحدة الادارية باتخاذ الاجراءات المناسبة لمعالجة جوانب القصور في اداء الموظف عن طريق التدريب وتوسيع مجال الخبرة بالاستفادة من الامكانات المتوفرة فيها او في المراكز التدريبية ضمن برنامجها لتطوير الموظفين فيها.

ب - كاسلوب اداري وتربوي على الرؤساء تبصير موظفيهم تحريريا او شفويا في الجوانب التي تحتاج الى تحسين في النواحي العملية والسلوكية ومساعدتهم على تجاوزها.

نتائج التقييم:

مادة (١٠٧) تحدد اللائحة التنفيذية النتائج المترتبة على التقارير السنوية لتقييم الاراء

الباب الثامن

الرعاية والتعويضات

السلامة المهنية:

مادة (١٠٨) تطبق منشآت ووحدات الجهاز الاداري للدولة قواعد واحكام السلامة والصحة المهنية الواردة في قانون العمل واللوائح المنفذة له.

الرعاية الصحية والتعويضات:

مادة (١٠٩) تطبق على الموظف القواعد والاحكام المتعلقة به في قانون التامينات والمعاشات التقاعدية في المجالات التالية

١ - الرعاية الصحية.
٢ - تعويض الاصابة اثناء العمل او بسببه.
٣ - مكافاة نهاية الخدمة
٤ - المعاش التقاعدي.
٥ - اية مزايا اخرى يقررها قانون التامينات والمعاشات التقاعدية واللوائح المكملة له.

تنمية النشاط الثقافي:

مادة (١١٠) تعمل كل وحدة ادارية على رعاية موظفيها وتنمية النشاط الثقافي والاجتماعي لديهم وان تتقدم بالمقترحات التي تساعد على رعايتهم واستقرارهم وتنمية روح التعاون والابداع لديهم

الباب التاسع

التحقيق والتاديب الاداري:

العقوبات التاديبية:

مادة (١١١) اذا ارتكب الموظف مخالفة لواجباته المنصوص عليها في المادة (١٣) من هذا القانون او القوانين والانظمة والتعليمات المعمول بها في الخدمة المدنية او في تطبيقها فتوقع عليه احدى العقوبات التاديبية التالية حسب جسامة المخالفة بعد اجراء التحقيق

١ - التنبيه
٢ - الانذار.
٣ - الخصم من الراتب الشهري بما لا يتجاوز (٢٠٪)
٤ - تاجيل موعد استحقاق العلاوة السنوية لمدة لا تتجاوز ستة اشهر
٥ - الحرمان من العلاوة السنوية.
٦ - تاجيل موعد استحقاق الترفيع
٧ - استرداد كل الخسائر او بعضها الناجمة عن المخالفة بما لا يتجاوز (٢٠٪) من الراتب الشهري.
٨ - تخفيض الراتب.
٩ - تخفيض الفئة والراتب معا.
١٠ - الفصل من الخدمة مع حفظ الحق في المعاش والمستحقات الاخرى.

مبادىء واجراءات التحقيق والتاديب:

مادة (١١٢) أ - لا يجوز توقيع اكثر من عقوبة واحدة من العقوبات المنصوص عليها في المادة (١١١) من هذا القانون عن المخالفة الواحدة التي يرتكبها الموظف.

ب - تتبع في كافة مراحل التحقيق والتاديب والاصول والاجراءات الادارية والقانونية المتعلقة بتاديب الموظف بمقتضى اللوائح التنفيذية لهذا القانون

يتبع

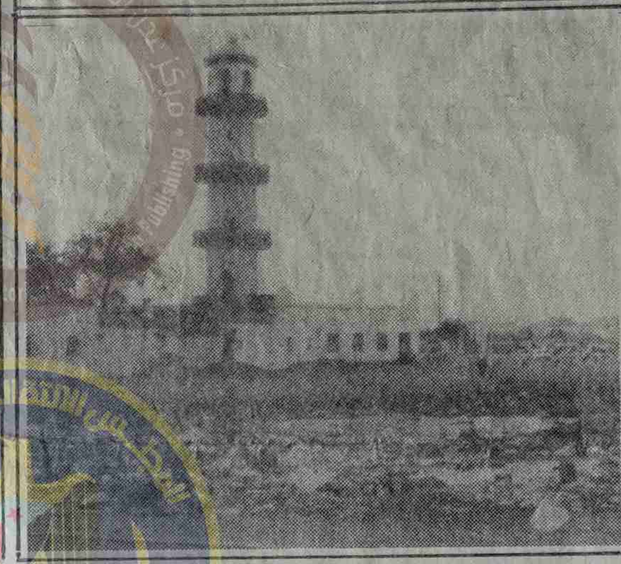

ريبورتاج

"عدن الجميلة" تتحول إلى (زبالة) فمن المسؤول؟!

هكذا اصبحت مدينة عدن الجميلة، مدينة للزبالة بمختلف صنوفها وساحة دون منافس للقمامات وانفجار المجاري.

انه منظر مالوف لكل سكانها والزائرين.. فلم تعد (الزبالة) مزعجة للمواطنين الساكنين فيها ولم يخشوا اضرارها عليهم وعلى اطفالهم.

فحيثما يمر المرء منا في اي حي من احياء مدن محافظة عدن - عاصمتنا الاقتصادية والتجارية ومنطقتنا الحرة المرتقبة - يلاحظ اكواماً هائلة - يقشعر لها البدن ولا تصدق عيناها - من القمامات والمخلفات الآدمية والحيوانية وغيرها من مخلفات حاجة الناس والمجتمع.. فيا ترى من المسؤول عن هذا الحال الذي وصلت اليه (عدن الجميلة) والتي كانت متميزة بنظافة شوارعها وحواريها وازقتها واحيائها.

سؤال كبير تطرحه (صوت العمال) التي التقطت عدستها هذه اللقطات الحية - امام المسؤولين عن النظافة وصحة البيئة، وليس ضيراً امام الحكومة ورئيسها.. لعل عندهم الاجابة ومحاسبة المتسببين في هذا الاهمال واعادة الامور الى نصابها، اننا ننتظر..!!

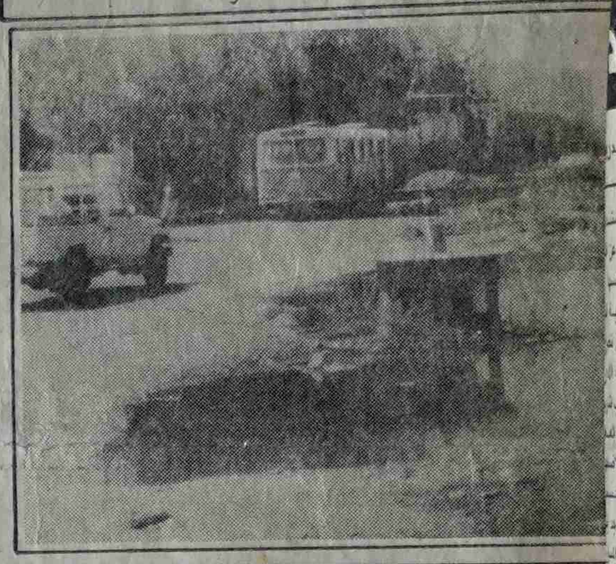

تتمات من الصفحة الأولى

رسالة الاحزاب...

ان كنتم قد حاولتم مراعاة اية فئة سياسية او اجتماعية باصدار بيان مجلس الرئاسة، فذلك امر لا يدخل ضمن الشرعية وبالتالي لا يلزم الشعب بكل مؤسساته ومنظماته. وهو عمل سياسي يخل بالشرعية ويضعف الوحدة الوطنية ويفتح مجالا لتنازلات الشعب والسيادة الوطنية محليا وعربيا ودوليا وسيفهم بمثابة اعلان دستوري جديد يخالف كل الاتفاقات والدستور ويورط السلطة السياسية ويضعفها ويعرض الاستقرار للخطر

ان الاحزاب والتنظيمات السياسية واقعة على هذه الرسالة إذ تحدد موقفها من قضية الدستور والاستفتاء بناء على النحو الذي سبق فانها قد انطلقت في ذلك من حرصها على الشرعية والمصلحة الوطنية وهي بعد من الملاحظات التي قد تكون لها كل جماعي او منفرد على بعض مواد الدستور فانها بوحي من التزامها به تحتفظ بها لمجلس النواب المنتخب وفقا لقواعد الدستور. وهي تؤمن ايمانا راسخا بان تعاون القوى السياسية في بلادنا ومجلس الرئاسة بعد ان يتجه صوب إرساء تقاليد راسخة في العمل السياسي وترسيخ مبادىء الشرعية والديمقراطية

يثق الموقعون على هذه الرسالة بان مجلس الرئاسة سوف ينظر باهتمام لما جاء فيها وسيعمل على ترسيخ الشرعية الدستورية من خلال انجاح الاستفتاء على الدستور وتحقيق الاستقرار لما فيه مصلحة الشعب والوطن والوحدة الديمقراطية.

فضلوا خالص الاحترام

الاحزاب والتنظيمات السياسية

نسخة/الرئيس مجلس النواب
نسخة/الرئيس مجلس الوزراء

١ - د. قاسم سلام حزب البعث العربي الاشتراكي
٢ - عبدالرحمن محمد نعمان حزب الاحرار الدستوري
٣ - محمد عبده نعمان تجمع الوحدوي اليمني
٤ - احمد محمد الشرماني التنظيم الشعبي التقدمي اليمني
٥ - عبده احمد محمد عوض حزب القومي الاجتماعي
٦ - د. عبدالقدوس المضواحي التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري
٧ - عبدالقوي رشاد جبهة قوى الوحدة اليمنية
٨ - مجاهد القهالي تنظيم التصحيح الشعبي الناصري
٩ - احمد عبدالرحمن قرحش التنظيم السبتمبري الديمقراطي
١٠ - محمد شاكر منظمة البعث

اليوم لقاء...

امام الاعداد والتحضير للدورة الانتخابية الكاملة للاطر النقابية التي سيجري تدشينها في ٢٥ ابريل الجاري كما سيناقش برامج النقابات للاحتفال بالاول من مايو عيد العمال العالمي والذي سيتم الاحتفال به من قبل الاطر النقابية.. في مختلف المحافظات من خلال تنظيم المسيرات الكرنفالية والمهرجانات العمالية والاحتفالات الخطابية وكذا الاحتفال بالذكرى الاولى لتحقيق الوحدة اليمنية ايضاً

امام بيان مجلس الرئاسة كونه قد مس المكاسب التي تحققت لجماهير الشعب، في مختلف المجالات ومنها قضايا التامين والقطاع العام والتعاونيات والاسكان والاصلاح الزراعي والاسرة وغيرها من المكاسب المرتبطة بمصالح العمال وجماهير الشعب

واوضح في تصريحه الى ان اللقاء سيقف ايضا امام نتائج المذكرات التي تقدم بها المجلس المركزي ولقاءات المكتب التنفيذي السابقة مع الحكومة بصدد القضايا التي تهم النقابات والعمال وجماهير الشعب ومكاسب الطبقة العاملة والتي من ضمنها قضية الاسعار ومستقبل القطاع العام واستقلالية العمل النقابي والحقوق المشروعة للعاملين وتشريعات وقوانين العمل والضرائب وغيرها من القضايا الملحة التي تضمنتها مذكرة المجلس المركزي للاتحاد العام للنقابات

واعلن في تصريحه انه سيتخذ في هذا اللقاء القرار المناسب للنقابات ازاء هذه القضايا وضرورة تلبيتها من قبل الحكومة من خلال الحوار الديمقراطي

ودعا في تصريحه الى تفاعل كل الاطر النقابية مع كافة الخطوات التي يخطوها المكتب التنفيذي للاتحاد بهدف تعزيز مكانته ودور العمل النقابي كما اكد على اهمية انجاح الدورة الانتخابية الكاملة للاطر النقابية وانتخاب العمال لافضل ممثليهم في اللجان النقابية وبروح ديمقراطية ودون وصاية لما فيه خدمة مصالحهم والدفاع عن حقوقهم العادلة والمشروعة. واعلن في ختام تصريحه ان اللقاء سيتمخض عن اتخاذ العديد من القرارات الهامة

في بيان...

وتامين السكن المناسب والغذاء لكافة المواطنين وحمايتهم من موجة غلاء الاسعار الفاحش التي اضرت بحياة العمال والموظفين ذوي الدخل المحدود.. وتناول البيان كافة المواقف المشرفة للطبقة العاملة اليمنية وحركتها النقابية عبر مختلف مراحل مسيرة الثورة اليمنية واكد على التفاف العمال حول الدستور وطالب البيان بضرورة المراجعة لماتضمنه بيان مجلس الرئاسة باتجاه الحفاظ على كافة المكاسب التي اكد عليها اتفاق الوحدة والاخذ بالايجابيات التي تحققت في الشطرين قبل الوحدة. التي انتفع ولازال ينتفع بها قطاع واسع من جماهير الشعب

عمال فرع...

حول هذه القضية، انه قد جرت المتابعة لها مع كافة الجهات المعنية في المحافظة بما فيها ادارة الفرع والمجلس العمالي والسلطة المحلية اضف الى قيادة اتحاد النقابات ونقابة الخدمات العامة والادارة المركزية لفرع وزارة الكهرباء بعدن. ولكن دون جدوى. واشار ايضاح اللجنة النقابية، ان العمال كانوا سيضربون عن العمل الاسبوع الماضي، ولكن ارجىء هذا القرار من قبل اللجنة النقابية لمدة اسبوع املاً في تلبية مطالبهم والتي تشير الذرائع ان وزارة المالية لم تعتمد صرف هذه العلاوة في موازنة الهيئة لعام ٩١م

القضاة يؤجلون...

الخدمة المدنية والاصلاح الاداري قد وعد رئيس محكمة استئناف محافظة عدن بمعالجة هذه الوضعية والتي استند فيها وكيلا وزارتي الخدمة المدنية والاصلاح الاداري والمالية على وثيقة غير مشروعة سميت بمشروع قرار مجلس الوزراء (بدون رقم) بشان نقل موظفي السلطة القضائية والادعاء العام الى جدول الوظائف والمرتبات المرفق بقانون الخدمة المدنية الساري في المحافظات الشمالية. وكان القضاة قد شكوا من التعسف الذي لحق بهم من جراء تطبيق التسكين الوظيفي الخاص بهم مقارنة بقضاة المحافظات الشمالية من حيث الدرجات الوظيفية ومراتب القضاة

في ضوء ما اثارته...

حوالي مبلغ ٨٠٠ الف ريال المتوجب دفعها وفقا للاحكام الصادرة بحق الجنود كدبات، وخلافة لغاء الافراج عنهم وكذا الافراج عن غيرهم من الذين سجنوا بفعل قضايا تسببوا فيها اثناء تاديتهم للواجب.

وفي تصريح للاخ المقدم عبدالله مرعي مدير مكتب مدير امن لواء تعز لـ صوت العمال اوضح فيه ان مديرية الامن في اللواء كانت قد رفعت ملفا كاملا يحمل القضايا الخاصة بالجنديين الجرموزي وزميل اخر له وافراد من الامن اخرين صدرت احكام بحقهم الى الاطر العليا والتي عرضت على الاخ الرئيس وقال ان مدير الامن يتابع قضايا اخرى شبيهة بصورة مستمرة مع قيادة وزارة الداخلية بغية حل قضاياهم ودفع ماعليهم من مبالغ كونهم تعرضوا لحوادث اثناء تاديتهم لواجبهم

الاعلان عن تأسيس...

وقد تشكلت لجنة تحضيرية لاعادة صياغة الوثائق والاعداد للمؤتمر العام التاسيسي للمنظمة من الاخوة

احمد محمد الكازمي
سالم عمر حسين
د. حيدرة عوض ناصر
د. ناصر علي ناصر
محمد علي ابولحوم
رضية شمشير
عبدالقادر سعيد هادي
محمد قاسم نعمان
عبدالرحمن خبارة
شفيقة مرشد
عيدروس عطروس
جعفر سعيد باهيصمي
محمد علي البحر
عوض السقاف
محمد علي الشامي

وستقوم الصحيفة بنشر البيان التاسيسي في عددها القادم

نقابة الخدمات

بما فيهم سكرتير عام نقابه الخدمات العامة تحت حجة انهم وراء تحريض العمال للقيام بالاضراب، ووصف البيان هذا الاجراء غير القانوني بانه يعد سابقة خطيرة تضر بالديمقراطية وتهدد امن المواطنين واستقرارهم.

وتطرق البيان الى نتائج اللقاء الموسع الذي تم في معسكر طارق بحضور الاخ محافظ محافظة عدن والنقابة والمجلس المحلي للمحافظة والذي اكد على متابعة تحقيق مطالب عمال بلدية العاصمة التجارية عدن

٢٤
صنعاء
WANG
الشركة اليمنية للحاسبات الالكترونية المحدودة
Yemen Computer Company Limited
أحدث الأجهزه الالكترونيه في المجال العلمي و التربوي
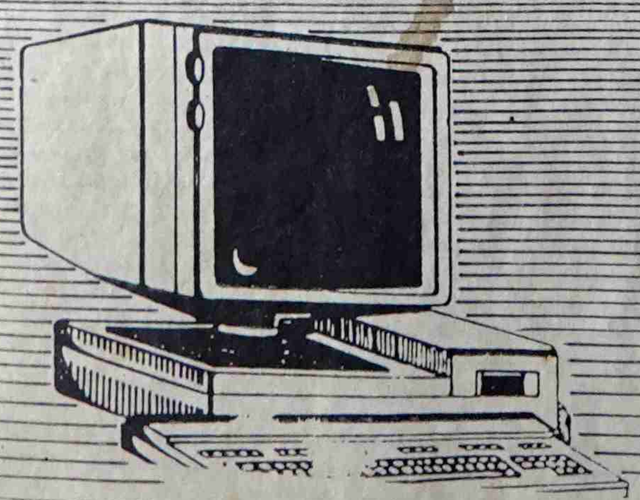
تلفون : صنعاء ٠٨٨١١ - عدن ٣٢٩٠٢ - تعز ٢١٣٨٣٨ - الحديدة ٢٤٦٩٥٤

وقفة مع

بيع اليمدا للسعودية !..

ضمن النشاط المعادي للوحدة ومكاسب الثورة اليمنية

محمد قاسم نعمان

رغم ان دستور الجمهورية اليمنية في الفصل الثاني وفي مادته السادسة يؤكد ان احدى الاسس والمبادىء الاقتصادية التي يقوم عليها اقتصادنا الوطني هي (بناء قطاع عام متطور قادر على امتلاك وسائل انتاجية رئيسية) ويقول في مادته الثامنة ان السياسة الاقتصادية للدولة تقوم على اساس التخطيط العلمي وبما يكفل انشاء المؤسسات العامة العاملة في حقل استغلال واستثمار الموارد العامة والطبيعية وتنمية وتطوير قدرات وفرص كل من القطاع العام والخاص والمختلط في شتى مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي اطار الخطة العامة للدولة بما يخدم المصلحة العامة والاقتصاد الوطني رغم مايؤكده الدستور على اهمية (بناء القطاع العام وانشاء المؤسسات العامة العاملة في حقل استغلال واستثمار الموارد العامة)

رغم كل ذلك الا ان هناك من نشط في داخل اجهزة الدولة وبحماس منقطع النظير ضد القطاع العام ودوره رغم انه يثير الشبهة التي تصل حد البغي لكنه يسير بخطى حثيثة وبتحد لكل المشاعر الوطنية والحقوقية للناس وللثورة اليمنية واهدافها

وبدلا من الحفاظ على المكتسبات التي تحققت لبلادنا وشعبنا في مجال الاقتصاد الوطني من خلال تلك المؤسسات التي انشاتها الدولة وبالذات تلك التي حققت نجاحا في نشاطها واصبحت تلعب دورا كبيرا في نشاطنا الاقتصادي والعام وبدلا من حماية هذه المنشات التي اصبحت تقدم لخزينة الدولة سنويا ملايين الدولارات وملايين الريالات.. بدلا من ذلك نجد هناك من يسعى - مع الاسف - من داخل اجهزة الدولة ومن داخل قياداتها من يعمل باتجاه تصفية هذه المكتسبات وانهائها وتسليمها بطبق من ذهب ويكون هم هؤلاء المحافظة على مكتسباتهم الذاتية اما العامة فلتذهب الى الجحيم!

قبل تحقيق الوحدة اليمنية بل وحتى قبل ان يقدم الحزب الاشتراكي اليمني وثيقة الاصلاح الشامل الذي تناول بالتقييم والنقد اوضاع الاقتصاد والقطاع العام واكد على اهمية اعادة النظر في اوضاع تلك المؤسسات والمنشات التابعة للدولة التي تستطيع ان تطور من اوضاعها وتحقق ارباحا قبل ان يحدد الحزب ذلك في برنامجه هذا - الذي قتل في مهده قبل ان يرى النور - كانت صوت العمال قد تناولت هذه القضايا وطالبت باعادة النظر في تلك المؤسسات والمنشات ومعالجة اوضاعها فاما ان تتطور واما ان تنتهي لكن المؤسف والمثير للغرابة - لذوي النوايا الخبيثة - ان مايعتمل اليوم هو تصفية المؤسسات والمنشات الناجحة التي استطاعت ان تثبت اقدامها خلال سنوات فعلها واستطاعت ان تحقق ارباحا وتدر للدولة العملة الصعبة وكان يمكن ان تحقق نجاحات اكبر فيما اذا حصلت على رعاية اكبر واهمية اوسع من قبل الدولة.. لااريد ان اخوض في تفاصيل هذه المؤسسات والمنشات الناجحة فيكفي ان اشير الى شركة الملاحة الوطنية - شركة تموين البواخر - الشحن والتفريغ في الميناء - شركة التجارة الداخلية - شركة احواض السفن - مؤسسة الاصطياد - مصنع السجائر والكبريت - ثم شركة طيران اليمدا ولنقف هنا امام شركة طيران اليمدا هذه الشركة التي استطاعت ان تحقق نجاحات كبيرة وارباحا اكبر فيكفيها انها اصبحت تضم طاقم تشغيل لكل حلقات عمل الشركة (يعني مائة في المائة) ناهيكم عن الارباح المالية بالعملة الاجنبية والعملة المحلية

لااريد الخوض في تفاصيل هذا لكن اصرار البعض من ذوي السلطة والنفوذ على تصفية هذه الشركة اليمنية مائة في المائة واستبدالها بشركة يمنية - سعودية يثير الاستفزاز لكل من يحمل حتى ذرة من الوطنية ومع ذلك فهي ولدت العكس عند بعض هؤلاء

اثناء تواجدي في صنعاء اطلعني احد زملاء المهنة على وثيقة حصل عليها بطريق الصدفة.. ومذيلة ب (الامانة العامة لمجلس الوزراء!!)

وعندما اطلعت عليها تالمت كثيرا لان الامر وصل بالحاقدين على الدولة ومكتسبات ثورتنا اليمنية حدا يصبح فيه السكوت جريمة بل وجريمة عظمى

فكاتب هذه الوثيقة التي عنونها ب «ملاحظات الامانة العامة على الخيارات الثلاثة المقدمة من وزارة النقل بشان شركتي الطيران اليمنية واليمدا» توصلنا من خلال معلومات زائفة الى استنتاج واحد احد وهو انه لايمكن الا ان تنتهي وتصفى شركة الطيران اليمنية مائة بالمائة (اليمدا) وتبقى الشركة التي تساهم فيها السعودية ب ٤٩٪

وقبل ان ادعك عزيزي القارىء تقرا نص هذه الوثيقة اوضح لك بان هذه الوثيقة قد جاءت بناء على فحوى مذكرة كانت وزارة النقل قد قدمتها لمجلس الوزراء حول اوضاع شركتي الطيران (اليمنية - السعودية) و(اليمدا) وحددت الوزارة ثلاثة خيارات يمكن الاخذ بها

وايضا وقبل ان تقرا عزيزي القارىء (ملاحظات الامانة العامة لمجلس الوزراء) حول هذه الخيارات اضعك في الصورة بالمعلومات المؤكدة التي استطعت ان اجمعها لتعرف كيف تسير الامور المبيته لتصفية كل شيء ايجابي

اول مااطلعت على هذه المذكرة وقراءتها ثم اعدت قراءتها للمرة الثانية والثالثة شككت ان يكون كاتبها فعلا هو احد العاملين في الامانة العامة لمجلس الوزراء.. فهي تتحدث بلسان حال من يريد مشاركتنا في صنع قراراتنا الوطنية!

- لدى اليمدا رصيد مالي بالملايين بالعملة المحلية والاجنبية وهو مالايتوفر لشركة الطيران اليمنية - السعودية (اليمنية)

- تشغل (اليمدا) اليمنية مائة بالمائة بكادر تشغيلي يمني بكل حلقاته

- لدى اليمدا اتفاقية لازالت صالحة للتنفيذ مع بنك فرنسي (اندسويس) ومصنع الايرباص في مدينة تلوز في فرنسا بمقتضى هذه الاتفاقية يتم تمويل اليمدا باربع طائرات ايرباص ٣١٠/٣٠٠ (٢٦٥راكب) تستخدم للركاب كما يمكن استخدامها للشحن اضافة الى بناء قاعدة صيانة

- رغم كل المضايقات التي واجهتها (اليمدا) منها قرار وزير المالية بمنشور اصدره الى مختلف الوزارات والمؤسسات ومرافق الدولة يمنع فيها التعامل الا مع شركة الطيران اليمنية - السعودية (اليمنية) وهو اجراء نترك للقارىء تفسيره..!! فقد حققت اليمدا ارباحا كبيرة خلال عام ١٩٩٠م رغم اثار حرب الخليج

ولانني اعرف جيدا واثق بصحة المعلومات التي اوردتها هنا عن وضع (اليمدا) فلقد شعرت بخطورة المؤامرة التي تحاك على مؤسسات وقطاع الدولة وانا اقرا في (ملاحظات الامانة العامة لمجلس الوزراء) في ملاحظاتها على الخيار الثالث.. (قلة الامكانيات لشركة اليمدا وصعوبة حصولها على العملة الصعبة لتحديث اسطولها.. واحتمال - هكذا تقول الامانة العامة - احتمال محاربة «اليمدا» اذا تصدرت على (اليمنية)

فياترى من اين ستكون (المحاربة) ومن سيتولاها؟

وماذا يعني ذلك؟ اما عن العملة الصعبة لليمدا فيكفي ان اشير ان معلوماتي المؤكدة تقول ان (اليمنية) طلبت قرضا من (اليمدا) مليون دولار نقدا.. ثم يقول في بند (٦) من هذه الملاحظات انه في حالة الابقاء على الشركتين سيكون لابد من بقاء مقر اليمدا وتسهيلاتها في عدن نظرا لعدم امكانية اعطاء مقر وتسهيلات اليمنية لليمدا.. ونضع ايضا خطوطا كثيرة تحت «عدم امكانية اعطاء مقر وتسهيلات لليمدا..!!

اما التجميل الذي حدثته ملاحظات الامانة للخيار الثاني وهو دمج شركتي الطيران لصالح استمرار السعودية ٤٩٪ فادعها للقارىء وعليه ان يتعمق في كل فقرة من فقراتها واكتفي بالاستفسار.. اين هي تلك السمعة الطيبة التي تتمتع بها (اليمنية) ولدي ماينبت عكس ذلك. اما عن التسهيلات التي تحصل عليها فاقول اذا كانت التسهيلات من اجل اليمن وعلاقاتها فهي بالطبع ستنعكس على اي شركة يمنية بما فيها اليمدا.. اما اذا كانت وراء التسهيلات مارب اخرى تمس سيادة اليمن وامنها فلسنا بحاجة لها باهؤلاء.. ونشير ملاحظة الامانة في نفس الخيار بند رقم (٤) ان وجود مشاركة للجانب السعودي سيساعد الشركة في الحصول على العملة الصعبة" وهنا اتساءل كيف وصل كاتب هذه الملاحظات الى هذا الاقتناع ام ان هناك من اوحى له بذلك.. لكنني اقول ومن خلال مستندات وادلة لدي ان ذلك مجرد افتراض لتجميل هذا الخيار لكنه في حقيقة الامر لا اساس له من الصحة

ويكفينا ان نطلب من كاتب هذه الملاحظات ان يقدم لنا كشفا لننشره للناس يبين ماحققته الشركة السعودية - اليمنية (اليمنية) خلال سنوات نشاطها وماهو راس مالها الحالي وماهو رصيدها الحالي ووضعها المالي الحالي واين ارباحها؟!

ويبقى لنا سؤال قبل الختام هل لازال للاصنج نفوذ؟! ام هو نفوذ من كان الاصنج معهم ورقة فاحرقوها ولم يحترقوا بعد..؟!

ولازال لدينا الكثير الذي لم نقله بعد

ملاحظات الأمانة العامة لمجلس الوزراء

اولا: الملاحظات على الخيار الاول:
تصفية شركة الخطوط الجوية اليمنية.

١- ان مشاكل التصفية معقدة وخاصة اذا كانت باتفاقية بين دولتين فالتصفية ستؤدي بنا للوصول الى محكمة باريس ومحامين دوليين وخلافه.

٢- إجراءات التصفية طويلة وستاخذ من الوقت الكثير مما سيؤثر على الشركة.

٣- عدم توفر المبالغ المطلوب دفعها للجانب السعودي في حالة التصفية نظراً للظروف الاقتصادية الحالية.

٤- عملية التصفية ستعطي الانطباع بعدم تشجيع الحكومة لاستثمارات راس المال العربي وخاصة ان سياسة دولة الوحدة تشجيع الاستثمار.

ثانيا: الملاحظات على الخيار الثاني:
دمج شركتي طيران اليمنية واليمدا

١- عملية الدمج ستؤدي الى إستفادة الشركة المدمجة بالسمعة الطيبة التي تتمتع بها اليمنية الى جانب ان لليمنية خطوطاً وتسهيلات خاصة لم تمنح لشركة اخرى

٢- إختيار هذا الخيار، سيؤكد تنفيذ قرار الدولة بتوحيد المؤسسات والاجهزة الحكومية خاصة ذات سيادة بعد قيام الوحدة السياسية ووحدة الارض

٣- هذا الخيار سيدعم سياسة الحكومة لتشجيع القطاع الخاص المحلي والعربي للاستثمار في اليمن.

٤- وجود مشاركة الجانب السعودي بعد الدمج سيساعد الشركة المدمجة فيس الحصول على العملة الصعبة لتحديث اسطولها الجوي.

٥- يمكن فتح باب المساهمة لزيادة راسمال الشركة بعد الدمج للقطاع الخاص المحلي شريطة المساهمة بالعملة الصعبة

ثالثا: الملاحظات على الخيار الثالث
الابقاء على الشركتين دون دمجهما

١- قلة الامكانيات لشركة اليمدا وكذا صعوبة حصولها على العملة الصعبة لتحديث اسطولها

٢- نطاق اليمدا محدود لبعض دول الجزيرة العربية واوروبا الشرقية

٣- إحتمال محاربة اليمدا اذا تصدرت على اليمنية

٤- الاخذ بهذا الخيار سيعطي الاحساس باستمرار سياسة التشطير

٥- الاخذ بهذا الخيار سيعطي الشعور بعدم تشجيع الاستثمار العربي

٦- سيكون لابد من بقاء مقر اليمدا وتسهيلاتها في عدن نظراً لعدم إمكانية إعطاء مقر وتسهيلات اليمنية لليمدا

رابعا - التوصية
نقترح الاخذ بالخيار الثاني (دمج الشركتين) نظراً لما له من محاسن كثيرة ولقلة مساوئه.

نامل التكرم بالاطلاع وإتخاذ القرار المناسب
وتقبلوا وافر الاحترام والتقدير

الامانة العامة لمجلس الوزراء

حبوب المجذوب

علوي عبدالله طاهر

المجذوب متسول ماهر يجيد بعض الالعاب والحركات البهلوانية التي تقام على ايقاع الطبلة التي يحركها بيده بمهارة فائقة لاسترعاء انتباه الناس ليجودوا عليه بما تيسر لهم من مال او طعام.

والمجذوب يطوف - عادة - في القرى بعد موسم الحصاد لينال من المزارعين بعض الحبوب من محاصيلهم الزراعية، حين تكون دور المزارعين عامرة بالحبوب من مختلف الاصناف.

ولان المجذوب يطوف قرى كثيرة ويتردد على دور متعددة فانه نتيجة لذلك يتجمع لديه اصناف شتى من الحبوب، يضعها كلها في كيس واحد، وكلما امتلا الكيس بالحبوب، باعه ليخفف عن نفسه اعباء الحمل، ويستفيد في الوقت نفسه من المال لشراء حاجات أخرى

واذا ما اشترى احدهم حبوب المجذوب يجدها غير متجانسة لانها من اصناف مختلفة، فقد اختلطت حبوب الغرب بالدخن والذرة والبر، والدجرة والجلجل وغيرها من الحبوب، فيحتار المسكين كيف ينتفع بهذه التشكيلة العجيبة من الحبوب، فهي لا تصلح لا للعصيد ولا للحوح ولا للخبز، وازاء ذلك يجد نفسه مضطراً لتقديم تلك الحبوب للماشية.

وقد يرى المجذوب منهجاً عاماً في الحياة واسلوباً متميزاً في تدبير الامور، انعكس اثره على كثير من الممارسات والافعال في بلادنا. وعلى وجه الخصوص في تشكيلات بعض التنظيمات السياسية، وكمثال على ذلك المؤتمر الشعبي العام، وبالذات فرع عدن، لانه لا علم لي بتشكيلة الفروع الاخرى.

ولست مبالغاً ان قلت ان تشكيلة المؤتمر الشعبي العام في عدن، لا تختلف كثيراً عن تشكيلة حبوب المجذوب، فالمجذوب قد جمع حبوبه غير المتجانسة في كيس واحد، فعل ذلك لعدم امتلاكه وسيلة غيرها لجمع اكبر عدد من الحبوب في زمن قياسي، لانه ان تقاعس ربما يخفي المزارعون حبوبهم، او ينافسه عليها مجاذيب آخرون.

اما المؤتمر الشعبي فقد اتبع النهج ذاته في عدن، ففي زمن قياسي جمع اعداداً غير قليلة من الاعضاء غير المتجانسين لا فكرياً ولا طبقياً ولا مصلحياً جمعهم في بوتقة واحدة او في كيس واحد اقتداء بطيب الذكر المجذوب

فاذا كان المجذوب قد تخلص بذكاء من حبوبه غير المتجانسة لانها اثقلت كاهله من غير فائدة فهل ياترى سيفعل المؤتمر الشعبي كما فعل المجذوب بحبوبه؟ ام كما فعل المشتري بتلك الحبوب؟ ام له مآرب اخرى؟ لست ادري.

قلعة صيرة للبيع!

في بداية تنفيذ سياسة الانفتاح في مصر، وافقت الحكومة المصرية على تاجير بعض المواقع الاثرية بمنطقة الهرم لشركات سياحية، من تلك المواقع كما اتذكر كانت الاهرام!

وقوبلت تلك الموافقة باستياء شعبي كبير، وصل حد توجيه العرائض، بل وحتى اقامة الندوات والمؤتمرات والاجتماعات العامة المعارضة لهذا الاجراء، تحت مبرر ان هذه المواقع هي ملك الشعب المصري والتراث الانساني الذي لايحق فيه لاية جهة التصرف فيه وتحويل ملكيته او تاجيره.. وامام هذا الرفض تراجعت الحكومة المصرية، وبقيت الاهرام مآثر انسانية في ملك الشعب المصري

وفي بلادنا تتكرر اليوم نفس المأساة ولكن مع فارق كبير هو ان السكوت عام، والجميع بين نائم وقابل وبائع وباحث عن حقه!!

قلعة صيرة.. احدى مآثرنا التاريخية التي هي رمز حضارة شعبنا اليمني أجرت او بيعت لشركة تتولى تحويلها الى احد مرافقها السياحية التجارية!! تصوروا.. كل شيء يؤجر ويباع هذه الايام حتى تراثنا وتاريخنا!! والناس نيام وهائمون بالمستقبل (السعيد)!!!

فاين المعنيون بأمر ايقاظ الناس لمواجهة هذه الحملة التجارية الجشعة وبالذات مؤرخونا وكتابنا ومثقفونا وادباؤنا؟!

فهل يمكنهم ان يتركوا ليوقفوا هذه الجريمة بحق تراثنا التاريخي حتى لا يستغل لبيع مزيد من ارضنا اليمنية للشركات ومن خلفها!!

لقطات طائرة..

● ضمن قائمة الخبرات المستوردة من الخارج لشركة الطيران اليمنية - السعودية (اليمنية) سكرتيرات وطباعات!!

ورد ذلك ضمن تقرير الشركة لشهر مارس الماضي ١٩٩١م بغي ان نشير ان مسئولية التوظيف والتاهيل والتدريب في الشركة هو من نصيب الجانب السعودي!!

● حقوق نهاية الخدمة منحتها شركة الطيران اليمنية - السعودية (اليمنية) لخبير اجنبي وبالعملة الصعبة!!

والمفروض انه شخص متعاقد معه ولايستحق بالتالي (حقوق نهاية الخدمة)

● الهيئة العامة للطيران اليمني قامت مؤخرا بتاجير حضيرة الشحن التابعة لمطار عدن الدولي لاحد التجار!! والبقية تاتي

عمود

حسن عبدالوارث

كشف المستور في البيرة والدستور

واذا اتفق حديث البيرة.. ووعدوك باغلاق مصنع صيرة.. وان في ذلك تحرير القدس وتطهير الجزيرة فاعلم فيها المطلع اللبيب.. ان يوم الفرج لقريب.. على يد خميرة التهريب.. لان جيبوتي واحدة بالرخاء.. على بعد امتار من مفرق المخا.. فابشر من بعد قحط بالسخاء.. وبالبها البقلي الشقلي.. جاءك (جين) الترياق.. فسبحان الباقي واهب الارزاق!

وفي رواية اخرى يقول الراوي.. وقد كانت العهدة عليه حتى جاء المزدوج الكيماوي.. واستغفر الله لي ولكم وللجاوي.. ان جماعة ممن رفعوا الصوت والرائحة والعقيدة مطالبين باغلاق مصنع المنصورة.. كانوا يدفعون الضرر والخطوة.. عن زوارق جيبوتي القادمة.. اليهم عبر المياه عائمة.. في اناء الليالي المظلمة.. لترسو بصناديق الحمولة.. فيضعوا القنابل مع العمولة.. وتنتهي العملية بامان وسهولة!

وتواترت الانباء في الصحف المحلية.. عن الفضائح الاخلاقية في المعاهد العلمية.. وعن ارائهم الديمقراطية السلمية.. عبر توزيع السلاح.. وعن الخطب الملاح.. وعن فتاوى الصلاح.. اما مفتي الحجاز ابن باز.. فقد ذكر في كتابه الممتاز.. المسمى (ابوبور الجاز بين شريهان وشهان).. ان الغايات العويصة.. تبرر الوسائل الرخيصة.. شريطة ان تبدو حريصة.. وان (لا) بنت الشريعة.. اما (نعم) فهي خليعة.. فالاولى مذيعة.. والاخرى صريعة.. لذا فالدستور بدعة مريعة!

مرآة

محمد سعيد الزعبلي

لا يا حبايب ما يجب ذا منكم
امنتكم واعطيتكم كل الثقة
لكنكم خنتوا في العهد الذي
بالرخص بعتوني وسبتوني كذا
كنت اعتبركم ناس من اهل الوفاء
ماذا فعلتوا يا اهل سوق العمردة
يا كم تحملت المتاعب والنكد
ظنيتكم مثلي وانا من زيكم
كل ما تقولوا قلت حاضر مرحبا
ماقط همميت المتاعب كلها
واليوم ذا بانت حقايقكم لنا
اصلي انا المسكين ذي كنت الغبي
اما الذي هوه مثلكم طبعه كذا
يا عيبكم ماحد يغالط صاحبه
والسعف ما حد يطرحه في مقطعه
ما كنت من اول مصدق والنبي
الخدع دايم هكذا صوبه عجي
ماهوه سوى بعتوا جربكم زراعة
باقول يا تاريخ سجل كلمتي
هذا خطا واحنا اتفقنا على الصواب
وقد حلفنا عهدنا فوق الكتاب
من بيتنا والعيش والملح والشراب
من دون لا سبة ولا عندي سباب
وكنت امل منكم مبدا الثواب
أصبح ثوابي عندكم اقسى عقاب
ضحيت في عمري من ايام الشباب
نمشي سوى بالواد والا بالشعاب
لا حيث ما تشتون شديت الركاب
من اجل عهد الحب تحديث الصعاب
ولا تكفيني لكم كلمة عتاب
وكل من قتلي كذا ذاق العذاب
ايش بايهمه قد فتح له الف باب
سيستوا لنا زايد وناقص بالحساب
وحده معرض للطواهش والذئاب
ان المباني تاك باتصبح خراب
زايد على طعن الجنابي والحراب
ماحد يفرط جربته وقت الصراب
لليوم ذي به يسمع الشاكي جواب

هوامش
العمردة: مغالطة
مقطعة: الطريق الخالية من السكان والمياه
عجي صعب
يفرط يترك
الصراب حصاد

مدرس مصري يعتدي على وكيل مدرسة

قام مدرس مصري يدعى (م. م. حبير) بالاعتداء على وكيل مدرسة والاشتباك معه وبمساندة مدرسين معارين وعناصر متطرفة اخرى والتفوه بكلمات بذيئة ضد اليمنيين ورئيسهم.

أحيلت القضية الى إدارة ناحية دمنة خدير لواء تعز والتي وقع فيها الحادث حيث رفض الوكيل التنازل عن القضية مقابل ١٢ الف ريال تم فرضها على المدرس المصري الامر الذي ادى بمكتب التربية الى نقله المدرس الى المكتب للعمل فيه وهو عمل يعتبر بمثابة ترقية له.

وكان وكيل المدرسة علي الصبري والذي عرف باخلاصه في اداء مهامه وحسب الطلاب له قد طالب باتخاذ الاجراءات القانونية بحق المدرس ورد الاعتبار إليه حتى لاتتكرر مثل هذه الممارسات. ولازالت القضية قائمة حيث يريد البعض في مكتب التربية تحويلها الى قضية سياسية كذريعة لنقل المدرس للعمل في المكتب

فما راي الاخ وزير التربية والتعليم في مثل هذه السلوكات التي تمارس من افراد معارين يفترض فيهم احترام حسن ضيافتهم والمهام التي اعيروا من اجلها!

صقور الامس أراني اليوم..

ابراهيم حسين محمد

حين كنا حتى وقت قريب نعبر كتابة عن جملة من المسائل. اهمها هموم الناس. سواء تلك المرتبطة بالحزب الاشتراكي او الديمقراطية او الوحدة الوطنية والوحدة اليمنية... حين كان الامر كذلك انبرى صف من (الرفاق) لا لمحاججتنا محاججة المنطق والحجة بالحجة. لكنهم (زايدوا) علينا واعتبرونا اعداء للحزب بل ان بعض هؤلاء اتهمونا بالارتباط بالنظام الرجعي في شمال الوطن.. الخ.. بل ان صحيفة صوت العمال صنفت من قبلهم بانها صحيفة الشرجبي وجار الله عمر.. الخ..

● لكننا واصلنا التقدم غير مكترثين بهؤلاء.. وكنا نعتقد ان غياب الرؤية الصائبة لدى هؤلاء هي التي جعلتهم يتخذون موقفا كهذا من النقد، وتحريرا نقد الحزب سواء على مستوى ادبياته او برامجه واجراءاته... لكن اعتقادنا لم يكن دقيقا. فلقد برهنت الايام والاشهر القليلة التي تلت قيام الدولة اليمنية الواحدة. ان موقف البعض لم يكن ناجما عن قصور في فهم ابجديات العمل السياسي فحسب، لكنه موقف يتاسس على الانتهازية والنفعية..

● فهاهو الحزب الاشتراكي اليمني يتعرض اليوم لحملات تشويه لتاريخه ومنجزاته.. ومنابر (الجماعات الاخوانيه) لا عمل لها ولا هم لها سوى الافتراء على الحزب بالحق والباطل.. وهاهي خطب الجمعة تكفر اعضاء الحزب قيادة وقواعد وتلوح صراحة بوجوب قتل هؤلاء الملحدين

●● فاين ذهب هؤلاء الرفاق الذين كانوا (يتظاهرون) بانهم اشد اخلاصا للحزب بل انهم صفوة الحزب واساسه المتين..!! هل جفت اخبار اقلامهم واختفت اصواتهم؟

● تناسى هؤلاء (الصقور) بان الحزب وفر لهم التعليم الداخلي والخارجي.. اسكنهم في افضل المنازل.. مكنهم من افضل الوظائف.. وفر لهم التطبيب والعلاج الداخلي والخارجي حتى لحالات الوعكة ولزوم الفحصة

تناسى هؤلاء ايضا أن المواقع الرفيعة التي شغلوها بعد قيام الجمهورية اليمنية تمت بفعل تاشيرة الانتماء الحزبي

● ومما يحز في النفس ان هؤلاء لم يكتفوا بالصمت، بل ان بعضهم اصبح يخجل من انتمائه للحزب وبعض هؤلاء يبادر في اللقاءات المحدودة للتشهير بالحزب، في محاولة مخزية للتقرب من الغير وكم كنا نود ان يمزق هؤلاء اقنعتهم ويعترفون صراحة بانهم اليوم يقفون في الجانب الآخر. ربما موقف كهذا سيقلل من مهانتهم وسيحفظ لهم قليلا من ماء الوجه..

● اين ذهب (رفاقنا) الذين كانت اصواتهم تجلجل في اجتماعات اللجنة المركزية والاجتماعات الحزبية الموسعة بان الوحدة مشروع لاحتواء التجربة والحزب...!! اين ذهب هؤلاء اصحاب شعار (لا.. للوحدة مع الشيطان)..؟ لقد ثبت انهم لم يكونوا حزبيين الا بقدر ما يقدمه لهم الحزب من مغانم ومكاسب. لقد تاكد جليا ان انتماءهم للحزب لم يكن في الحقيقة سوى انتماء لذاك الرمز القيادي في الحزب المنتمي للقبيلة

● لقد برهن هؤلاء بان في داخل كل منهم اقطاعيا او برجوازيا او انتهازيا

● هاهو الاستاذ عمر الجاوي بالرغم من اختلافنا معه حول بعض القضايا. هاهو يتخذ موقفا شجاعا وشريفا. افضل من مواقف بعض قمم الحزب وصقوره. ويعتقد هؤلاء وغيرهم ان صمته وانتهازيتهم. ستجعلهم في مامن من هجوم او تصفية متوقعة من قبل الجماعات المتطرفة المتشربة بالدين والشريعة. فهذه الجماعات لن تفرق بين حرف صامت وآخر ناطق. فقتل شيوعي في قاموس هؤلاء الارهابيين

● نحن لانطلب من هؤلاء انه يدافعوا عن الحزب بنفس الاسلوب القديم الذي اتبعوه لكننا نريدهم ان يقولوا كلمة حق ازاء محاولات التشهير والافتراء على الحزب. ونخشى حين يتحول الحزب من سدة السلطة الى رصيف المعارضة ان تكثر ارانبه وتقل صقوره!!

مواطنون

المواطنون في المحافظات الجنوبية والشرقية يدفعون حاليا وسيدفعون في الايام القادمة ثمن قبولهم بحكم الحزب الاشتراكي اليمني لهم طوال العشرين سنة الماضية. والدليل على ذلك الضربات الموجعة التي توجه لهؤلاء المواطنين يوميا ابتداء من غلاء رغيف الخبز مرورا بتصفية المنجزات الايجابية كمجانية التعليم والعلاج. والقطاع العام. والاستقرار السكني والمعيشي وبساطة الحياة. وصولا الى انهاء كل ماهو ايجابي كل ذلك يحدث امام مراى ومسمع قيادة هذا الحزب والتي ظلت تتغنى بهذه المنجزات طوال الفترات الماضية

ويبدو ان بعض هذه القيادات لم تعمل الا على حل مشاكلها الذاتية مبينة لنا انها لاتريد الا ان تكون هي المستفيدة في كل المراحل!! بينما تركت القطاع الواسع من المواطنين فريسة هذه الضربات والتي لن تتوقف الا بازالة كل المنجزات الايجابية في هذه المحافظات

والسكوت من هذه القيادات على كل ماجرى حتى الان دليل علامة الرضى والموافقة والا ماذا يمكن ان يكون!!

صوت العمال
تأسست في ٤ يناير ١٩٦١م
رئيس التحرير: راجح صالح ناجي
مدير التحرير: محمد قاسم نعمان
سكرتير التحرير: عمر باوزير
عنوان الصحيفة: معلا دكه / أمام المجلس العمالي - محافظة عدن
ص.ب ٥٣٨٧ المعلا
ج.ي ٤١٧٩٨ ٤٣٧٧١ فاكسميل رقم ٤٢٥٢٩
الاشتراك والتوزيع مؤسسة صوت العمال
الاعلان يتم الاتفاق بشانه عبر اداره التحرير
تلفون / ٤٣٧٧١ ٤٢٣٦٣
عنوان المكتب الصحفي في صنعاء: مكتب صوت العمال / صنعاء / هاتف ٧١٥٩٢ / شارع القصر الجمهوري

بصدد الاستفتاء على الدستور

الخلط بين مفهومي الاستفتاء الشعبي والاعتراض الشعبي (٢)

د. عمر محفوظ خميس

الاستفتاء الشعبي على الدستور
ا اشرنا في مقال سابق في هذه
صحيفة المرموقة هو حق دستوري
الحقوق السياسية المقررة
مواطنين تكفله الدولة وتضمن
قه. ويقصد به اخذ راي الشعب
الدستور للموافقة عليه او رفضه
دة يبدي الشعب رايه عليه بكلمة
م او لا .. وهذا يعني ان الراي
شعب ينصب في الدستور كاملا لا في
ض مواده او بعض فصوله او
وابه ولايجوز تعليق جزء منه
رض جزء اخر منه كما لايجوز ان
ول الشعب موافق على كذا ورافض
من مواده. وحين يتقرر هذا الحق
سياسي للمواطن في المشاركة في
صويت على الدستور يفترض ان
يل الدولة الفرصة للتعبير عن
ي بحرية وقناعة كما لايجوز لاي
ة ان تقيد حرية المواطن في
خدام حقه الدستوري او ان تضع
اقيل في مواجهته في تسجيل اسمه في
الناخبين او في توجيهه الى
يق الاقتراع لابداء رايه لان اي
او اعتراض او تعرض او عرقلة
ة الشخص هو بمثابة مخالفة
ورية وقانونية ذلك ان التعرض
ل المواطنين للتحرك في ابداء رايهم
ستفتاء على الدستور خرق

حرية التعبير عن ذلك الراي
م) او (لا) فهو حق خالص
يبديه بالشكل الذي يراه
وحسب قناعاته الشخصية
ت هذه القناعات بتاثير
ات السياسية او من منطلق
خص نفسه

لاعتراض الشعبي فمعناه في
انون الدستوري هو حق
الاعتراض على اي قانون
برلمان خلال مدة معينة وعادة
دساتير في بعض الانظمة هذا
جد مثل هذا التنظيم قد تقرر
الجمهورية اليمنية على ان
ظمة التي اخذت بالاعتراض
تشترط لاستخدامه ولمزاولته
ن يكون الاعتراض الشعبي
موقعا عليه من عدد معين
ين (ملتي الف مواطن مثلا)
يضا تقديم الاعتراض خلال
دة «ثلاثة اشهر او شهرين او

شهر مثلا» حسب النص في دساتير تلك الانظمة التي تاخذ بهذا الشكل من الاعتراضات. ولهذا فانه منطقيا اذا انتهت المدة المحددة لاستخدام هذا الحق في الاعتراض ولم يستخدمه المواطنون عُدّ ذلك بمثابة موافقة ضمنية من الشعب على القانون. وعلى العكس من ذلك تماما فانه اذا استخدم هذا الحق في الشكل الذي رسمه الدستور فلا يترتب على ذلك سقوط القانون او عدم نفاذه وانما يلزم ان يتم عرضه على الشعب لاخذ رايه في شانه. ولهذا فان الاعتراض الشعبي يعد بمثابة طلب موجه من عدد معين من الناخبين المقيدين اسماءهم في جداول الناخبين

بوجوب عرض القانون موضوع الاعتراض الشعبي في استفتاء شعبي عليه. وهذا النظام وهذا الشكل من التنظيم الجوهري لمثل هذا الحق ملزم للبرلمان حيث يتم عرضه من قبله على الشعب لاخذ رايه فيه فاذا رفضه سقط القانون والغي واذا وافق عليه اعتبر نافذا.

لهذا فانه يتضح الفرق الواسع بين الاستفتاء الشعبي والاعتراض الشعبي الذي اساء الكثير استخدامه. فهو يختلف من حيث الشروط الواجب مراعاتها ومن حيث الاثار المترتبة على ذلك التقسيم فهو

اولا: في الاستفتاء الشعبي يشترط ان يؤخذ راي الشعب «راي الناخبين» بالموافقة او الرفض على الدستور المطروح عليهم كاملا.

في حين يكون في الاعتراض الشعبي ان يتم على القوانين وليس على الدستور ويكفي في الاعتراض اخذ راي عدد معين من الناخبين «ملتي الف مثلا» وهذا شرط اساسي لاعمال هذا الحق الدستوري فهذا هو الوضع القانوني في الاعتراضات الشعبية عبر الناخبين.

ثانيا: من حيث الاثار المترتبة عنه فانه في الاستفتاء الشعبي اذا وافق الناخبون المقيدين في جداول الناخبين على الدستور نفذ الدستور واذا رفضوه سقط والغي ويترتب اعادة صياغة دستور اخر وعرضه مجددا على ان اي قوانين صدرت بمقتضاه تكون نافذة وملزمة للكافة (في وضعنا الخاص كونه مطبق ومقر من قبل مجلس الشورى ومجلس الشعب الاعلى سابقا

اما في الاعتراض الشعبي فمن اثاره انه لايسقط القانون المعترض عليه فيظل قائما ولكنه موقوف حتى يعرض على الاستفتاء الشعبي لاخذ رايه فيه بالموافقة على طلب مجموعة الناخبين او رفضه.

ولهذا قيل انه يعد مرحلة تمهيدية لاستخدام الحق الدستوري في الاستفتاء الشعبي.

ومن هذه المقارنة يتضح جليا الفارق بين الاستفتاء الشعبي على الدستور والاعتراض الشعبي على القوانين. ولانجد وفق هذه الشروط والاثار مبررا لخلط عدد كبير من التنظيمات السياسية والفئات الاجتماعية بين الاستفتاء على الدستور والاعتراضات الشعبية التي تقدم للقيادة السياسية والتي تمس جوهر الدستور ومحتواه الوطني في حين ان ذلك لايجوز مثل هذه الاعتراضات على مواد الدستور الان وفي هذه المرحلة بالذات فمجالها الحقيقي هو عبر مجلس النواب في المرحلة القادمة بعد عملية الانتخابات ليقوم باي تعديل يراه مناسبا على الدستور وفق القواعد المحددة في المادة (١٢٩) من الدستور ورغم هذا النص الواضح ومع ذلك فقد ازدادت حملة الاعتراضات الشعبية من قبل فئات اجتماعية معينة في المجتمع ومن قبل بعض التنظيمات السياسية على عدد مواد مشروع الدستور وذيلت بتوقيعاتهم موجهة للقيادة المركزية لدولة الوحدة.

كما رفعت مذكرات اخرى تحمل مطالب معينة ومحددة لعدد من الاحزاب السياسية بشان عدد معين من مواد مشروع الدستور وتطالب بتعديلها قبل الاستفتاء عليه مع مطالب سياسية اخرى. وهناك من يحاول ويصر على التعديل كاملا او جزئيا قبل عرضه على الشعب مالم فانهم سيعلنون رفضهم المشاركة في الاستفتاء. واخرون من يطالب بتاجيل موعد الاستفتاء وكل هذه الاعتراضات ليس لها طابع قانوني فلم تتم عبر مجموعة من الناخبين وكانت جميعها على مايبدو لها طابع سياسي خاص وواضح لتلك التنظيمات والاحزاب السياسية ولم يكن لجماهير الشعب بمختلف اتجاهاته وافكاره ولا للناخبين المقيدين اسماؤهم في جداول الناخبين اي معارضة او مشاركة في تلك الاعتراضات فهي تحمل اراء ومطالب خاصة لبعض هذه الاحزاب والتنظيمات السياسية وبعض الاشخاص الافاضل.

كما برزت في الاسابيع الماضية في البرنامج التلفزيوني القناة الاولى ندوات حول الدستور كانت الغاية التي يستهدفها مقدم الفقرة ومخرجها معرفة المشاهدين عن الاراء المختلفة والمواقف للاحزاب والتنظيمات السياسية من خلال ممثليها تجاه الدستور والاستفتاء الشعبي عليه.

ولهذه الفكرة مدلول خاص تحددت معالمه من خلال سماع وجهات النظر المتباينة وكان من نتيجة تلك الجهود ان نشا فهم واضح للمواطنين بان تلك الاحزاب والتنظيمات السياسية تنطلق من مفهوم محدد في موقفها واتجاهها السياسي وهو مفهوم يعبر عن رايها في السلطة ودورها في المشاركة

في السلطة ولم تقم بتسليط الاضواء على تحديد ولو بلمحات بسيطة عن برامجها واهدافها المستقبلية على ضوء الاسس والمبادىء السامية التي جاءت في دستور الجمهورية اليمنية. وواضح تماما ان الطابع الغالب في هذه الندوات ليس بالطابع الاقتصادي او القانوني ولهذا فلم يحظ هذا الجانب بالعناية اللازمة في اجوبة وتوضيحات المشاركين لان جهودهم قد استغرقته المفاهيم

السياسية لتلك الاحزاب والتنظيمات السياسية من خلال موقفها تجاه الدستور بين (مع) او (ضده). وان كانت اهمية الفقرة التلفزيونية قد استلفتت الانظار للمشاهدين من المواطنين

ان الواجب الوطني يقتضي في هذا الخصوص هو في تكثيف التوعية للمواطنين عن اهمية الدستور وفي تقديرنا الشخصي هو ان تكرس الندوات مستقبلا والمحاضرات وغيرها من الفعاليات على التعريف بالدستور

واهميته وجوهره وصفته ومحتواه الوطني وشرح لمواده جميعها وان تستعين الاحزاب السياسية بالخبرات والتخصصات المختلفة لاعضائها المنخرطين في صفوف احزابها سواء كانت تلك التخصصات في المجال

القانوني او الاقتصادي او في التخطيط او في المجال

الاجتماعي وذلك لتسليط الاضواء على مجمل القضايا والمهام الملحة التي رسمها وحددها هذا الدستور.

والامل معقود على ان تكون مساهمة الاحزاب والتنظيمات السياسية والمنظمات الجماهيرية والابداعية والمثقفين والصحفيين في اقناع المواطنين باهمية الدستور في الحياة الاجتماعية واهمية الاستفتاء الشعبي عليه.. حتى لايكون النظام بلا دستور يتضرر البعض الذين مارسوا نشاطهم السياسي في ظله وعبروا عن ارائهم تحت مظلته.

ان هذه المسائل في تقديرنا الشخصي لها قيمتها في تحسين وسائل القيام بالاعمال السياسية الجيدة للتعددية الحزبية وممارسة الديمقراطية. وفي تنظيم سلطة الدولة تنظيما يكفل السير بالعمل السياسي سيرا حسنا لاجل صالح جماهير الشعب. وان نتعظ بنصائح وتوجيهات العلامة القاضي عبدالرحمن الارياني الى الاحزاب «بان تجتمع من حزبين او اربعة اذا كانت تهدف الى مصلحة البلاد والامة اما اذا كانت تهدف الى مصلحة الاحزاب والاشخاص ذلك يعتبر ضد البلد والوحدة. كما نرى نحن ان الدخول في تحالف جبهوي او تحالف وطني بين الاحزاب المتعددة كفيل ايضا بتحقيق الهدف المنشود

نعم للدستور
فشعبنا اكتسب مناعة ضد الافتراءات وحملات التضليل

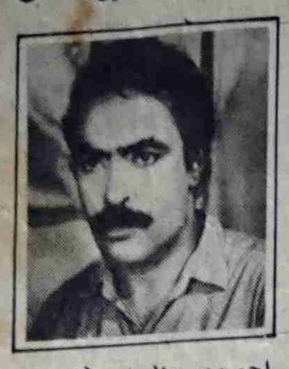

احمد عبدالهادي (العبد)
التنظيم الشعبي
التقدمي اليمني

لقد شهد عام ٩٠م احداثا وتطورات وتحولات عديدة وهامة على صعيد واقعنا اليمني مما جعله عاما متميزا عن بقية الاعوام المنصرمة ومن ابرز هذه الاحداث والتطورات التاريخية الهامة تحقيق الحلم اليمني العظيم المتمثل بتحقيق الوحدة اليمنية لنضالات وتضحيات شعبنا. ولكننا نرى بالمقابل ونحن نعيش خضم عام ٩١م ان هناك العديد من المهام العملية بافاقها المستقبلية تنتظرنا وتتطلب منا بذل المزيد من الجهد والتفاني بكل اخلاص وطني وتكران للذات لتحقيقها وذلك من خلال سن القوانين والتشريعات الهادفة والمنظمة لكافة علاقاتنا الاجتماعية والاقتصادية المبنية على أسس ديمقراطية سليمة. وتكمن اهمية تحقيق ذلك من خلال الاستفتاء على الدستور الذي يعد من العوامل الحاسمة في تاريخ نضالات شعبنا وترسيخ المناخ الديمقراطي للسير على درب التطور والتقدم من خلال خلق نهضة اجتماعية واقتصادية متطورة

ولكن وكما هو معروف سلفا ان كل حركة تجديد وتطوير لابد وان تتعارض وتصطدم مع كل قديم ومتخلف وهذا ماتلمسه جماهيرنا على مستوى واقع المحك اليومي من خلال ماتمارسه اليوم بعض القوى التي تحاول يائسة كبت واحباط كل جديد ومتطور يخدم اهداف وتوجهات شعبنا الوحدوية، ومن ضمن الممارسات التي تمارسها هذه القوى الحملات المسعورة التي لاترتكز على اي منطق عقلاني. بل وتتنافى مع ابسط الحقوق الديمقراطية، وانما الهدف الاساسي هو السعي لاحباط عملية الاستفتاء الجماهيري على الدستور الى حد قيامها بترجمته بصورة مغلوطة بين اوساط العامة لكي تقول لا للدستور متناسية بان جماهير شعبنا اليمني تدرك تمام الادراك بان ماجاء بالدستور شكلا ومضمونا لينظم اسلوب حياتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية. فمهما تخيلت هذه القوى انها بهذه الممارسة تستطيع تمرير ماتسعى الى تحقيقه فها هي في حقيقة الامر الا واهية وتحلم بما يستحيل عليها تحقيقه.. لان شعبنا قد اكسبته المعاناة وحلقات التآمر التي مورست بحقه خلال مسيرته الثورية الطويلة خبرات واسعة ومدركه في كيفية احباط مؤامرات كافة التيارات المعادية لوحدته وتقدمه مهما حاولت تبديل اقنعتها وغلفتها بالشعارات المجردة من مصداقيتها وذلك لادراكه التام بان هذه القوى التي تحاول اليوم ممارسة عملية التشويه ضد اهداف ومبادىء الدستور وتراهن على عملية افشال الاستفتاء هي نفس القوى التي مارست نفس الاسلوب منذ البداية وراهنت على افشال واستحالة تحقيق الوحدة اليمنية.. الا ان شعبنا بالقدر الذي استطاع بادراكه الواعي لمصالحه الوطنية وتحقيق وحدته لقادر اليوم على انجاح دستوره معبرا عن رايه بكل شجاعة ووعي لمصالحه الوطنية بنعم للدستور وللوحدة والديمقراطية.

الغريب في الامر ان هذه القوى المعادية لكل حضاري تعزف اوتارها بنغمة لماذا اقتصر الاستفتاء على الدستور بنغمة نعم ام لا متجاهلة الجانب الديمقراطي من ناحية ومن ناحية اخرى متناسية ان الدستور قد استمد مواده من ظروف ومتطلبات واقع المجتمع اليمني وخصائصه وشريعته الاسلامية السمحة التي تنشد التطور وتكفل حل كافة القضايا والمعضلات سواء على الصعيد الاجتماعي او الاقتصادي وغيرها من المعضلات الاخرى، لان طبيعة الاستفتاء على الدستور بلا او نعم لاتعني اصلا عدم المشاركة الفعلية للجماهير لمناقشته كما تصورها القوى المعادية، انما العكس ففي الحقيقة تعني اغناءه بالمواد الهادفة والبناءه ذات الاهداف والمضامين الايجابية التي تخدم توجهاتها ومستقبلها. ويتمثل ذلك من خلال ممارسة حقها الديمقراطي عبر السلطة البرلمانية الممثلة لها والمنتخبة من قبلها وهي التي تملك في الاول والاخير الحق في التعديل والاضافة حسب مانص عليه الدستور نفسه. ان القوى والتيارات المعادية للدستور لاتستطيع ان تستغل اي ثغرة من الثغرات لكونه لا توجد اساسا اي ثغرات. فمبادئه الاساسية قد حددت وبشكل واضح بان الشريعة الاسلامية مصدر التشريع وكذا بقية المواد التي شرعت تلبية لمتطلبات الظروف الاسلامية طالما تشريعها لايخرج عن نطاق جوهر الشريعة الاسلامية ويخدم المجتمع اليمني ويحمي حقوقه وينظم اسلوب حياته ليلحق بالركب الحضاري للمجتمع الانساني فكل هذه المسائل مجتمعه لاتخرج عن جوهر الشريعة الاسلامية ومبادئها كما تصورها القوى الظلامية المعادية لكل جديد وحضاري.

ان كافة هذه الافتراءات التي تفتعلها هذه القوى وتشيع من خلالها بان الدستور ومانص في مواده مخالف للشريعة الاسلامية انما تهدف من وراء ذلك الى خلق حالة من الفوضى لغرض زعزعة الصف الوطني ومعادية لوحدة اليمن وتقدمه مستخدمه كافة الوسائل ومستغلة المناخ الديمقراطي ولكننا نقول لها بان جماهيرنا اليمنية سوف تصرخ في وجهها التآمري وستقول نعم للدستور نعم للوحدة والديمقراطية.

لقطات من التربية والتعليم / مديرية الشعب

● مدرسو مدرسة حاتم الموحدة بالشيخ عثمان يواجهون مشكلة تاخير رواتبهم الشهرية

مسؤول في المدرسة بدلا من ان يعالج الامر نصح المدرسين منح مائة فلس من كل واحد منهم للمحاسب حتى يسرع في منحهم رواتبهم

بقي ان نشير ان مدرسي هذه المدرسة استلموا رواتب الشهر الماضي بعد انقضاء العيد وانتهاء الاجازة..!!

● بعض المدرسين عندما توجهوا لاستلام مستحقاتهم المتعلقة بعلاوات - التسكين الوظيفي - من محاسب مديرية الشعب للتربية والتعليم وجدوا نواقص تصل الى ٣ دينار من كل واحد منهم..!!

فهل هذا مسايرة للاتجاه العام - المؤسف -..!!!

السعودية تسمح..

تتمة ص ١

استعداداً من جانب الشقيقة السعودية لقبول عودة المغتربين اليمنيين النازحين بعد احداث الخليج مع ضمان كافة امتيازاتهم السابقة التي كانوا يتمتعون بها قبل اصدار المرسوم الملكي بإلغائها

● كما تفيد المعلومات انه في الاسبوع قبل الماضي قد جرت عملية ترحيل للعمالة المصرية على متن باخرتين وهي العمالة التي حلت بدلا عن العماله اليمنية في السعودية اثناء احداث الخليج حيث كان الكثير منهم قد دخل المملكه مستغلا الاحداث ودون اجراءات رسميه وتفيد معلومات مؤكدة ان عملية اجلائهم وعودتهم الى مصر جاء لعدم قدرتهم على تادية الاعمال التي كانت تقوم بها العمالة اليمنية

علماء الدين...

تتمة ص ٢

كان الفساد والظلم والباطل يسود المجتمع. ولم يجد المواطن البسيط الامان والطمانينة في كنان الشريعة الموجودة في النص الدستوري والغائبة عن الحياة بسبب هؤلاء القضاة - العلماء.

ومن باب الانصاف. عزيزي القارىء. اجد انه ينبغي الاشارة الى ان كلام الصديق عمر فيه من الحماس والاندفاع والالم مايجعله يقسو احيانا في طرحه على العلماء. فيذكر الجوانب السلبية دون الايجابية.

بعد ان اجاب عمر المطولة هذه خيم جو من الهدوء لدقائق معدودة. مزقه سؤال الصديق نبيل الذي وجهه الى عمر قائلا: اذن فعلماء الدين في معالجتهم للامور الدنيوية يخطئون ويصيبون فمتى نعد سواهم مصداقيتها؟

ردعليه عمر بالايجاب على الشطر الاول من السؤال. مضيفا بان احتمال مخالفة فتوى علماء الدين لمصلحة الامة تكون في الحالتين الاتيتين

اولا: تحولهم الى موظفين لدى الدولة التي يحكمها ظالم. فيصبح نظامها فاسدا، ويكون العلماء ملزمين بتنفيذ سياسة الحاكم المعترفه بالشريعة لفظا والمخالفه لها عملا. مثلما حصل مع اغلب انظمة الحكم الاسلامية طوال حوالي (١٤٠٠) سنة مضت

ثانيا: تحزب علماء الدين. اما عن طريق الالتحاق بحزب معين او موالاته وتبرير سياسته دون الانتساب اليه مباشرة. وماتراه اليوم في بلادنا هو ان الكثير من علماء الدين قد تحزبوا واصبحوا اداة نظرية بيد احزاب وليس بيد الامة. لهذا نجد بعضهم مؤيدا لحزب معين في مقاطعة الدستور وبعضهم يفتون بوجوب الاستفتاء. واخرين يتخذون موقفا وسطا.

الحقيقة انني فهمت قصد عمر. لكني اردت الاستيضاح منه اكثر. فسالته بدوري افهم من حديثك ان المسلم الحقيقي غير ملزم باتباع كل فتوى لعلماء الدين فيما يخص امورنا الدنيوية؟ واذا كان الامر كذلك. فما هو المقياس الذي يجعلنا نقبل الفتوى او نرفضها حتى لاتتحول الامور الى مزاج شخصي؟

اجاب عمر. اوردت لكم نماذج من فتاوى علماء الدين حول تواجد القوات الاجنبية الكافرة في السعودية وايضا راي الوهابيين في الرسم والتدخين والتغراف والسيارة.. الخ. وكذلك فتوى علماء الدين في بلادنا ايام الامام التي تقول ان الثوار الاحرار هم كفار لانهم يطالبون بوضع دستور ويعتدون على سلطة الامام. اليس في جميع هذه الفتاوى مايدعونا الى القول انها فتاوي تضر بالاسلام والمسلمين. وان الذين اصدروها من العلماء قد خالفوا شريعة الله ورسوله؟

إذن فانا ارى (يقول الصديق عمر) ان فتوى بعض علماء الدين بوجوب مقاطعة الاستفتاء على الدستور في بلادنا فيه إساءة للعلماء انفسهم وإضرار بمصلحة الامة بما تخلقه من فتنة وإنشقاق. ليس بين الناس وإنما بين العلماء انفسهم الذين انقسموا الى مؤيد ومعارض للدستور. اما المقياس الذي يجعلنا نحكم بان هذه الفتوى تعارض شرع الله ام لا. فهي مصلحة الامة. فالفتوى التي تجلب للامة المصلحة هي فتوى شرعية. والتي تجلب للامة المصائب او المظالم هي فتوى غير شرعية. حتى وان صدرت من اشهر علماء المسلمين قاطبة. لانه (حيث توجد مصلحة الجماعة - الامة - يوجد شرع الله) سبحانه وتعالى

تحديات الديمقراطية..

تتمة ص ٣

السياسية. وفي قضايا العدل والمشاركة السياسية الشاملة في مؤسسات الدولة التنفيذية والتشريعية والقضائية المحكومة ايضا منذ قيام الوحدة وحتى الان بقرار التعيين السياسي لمجلس الرئاسة والحكومة. مشاركة تساهم في تصويب مشروع موضوعي للسياسة العامة. وبالتالي تدافع عن كلما هو صائب فيها. وتعمل على ملامسة طموحات سياسة الوحدة الوطنية هذه في تقريب يوم القضاء العادل والمستقل. وحياة الاصلاح الشامل للاخطاء والنواقص في مؤسسات الدولة والابتعاد التام عن

سياسة الاحتكار الديمقراطي لسلطة الدولة والمجتمع. وجعل مبدأ تكافؤ الفرص وفقاً للكفاءة والاخلاص في العمل هو المقياس في تولي الوظائف العامة في الدولة. ومايقع منها في إطار الحكم المحلي يكون بالديمقراطية.

ولما كانت طروحات وإزمات في الواقع الوطني والوسط الجماهيري خلال شهر رمضان وقبله قد اتسعت في هذا الموضوع او ذاك كان هذا وهذا لايطرح او يتاتي بتقدير كاتب هذه السطور. الا بلغة حوار الراي والراي الاخر. الحوار الودي والتعاوني من الجميع ولصالح كل قوى المجتمع.

ويهدف الوصول الى ماهو اصوب.

وهنا تتلاشى بالتدريج صعوبات وتحديات امام الحياة الديمقراطية. الشيء الذي يجعل في كل خطوة على طريقها. معوقات ومصاعب قضية التحالفات الوطنية لاسيما من القوى الوطنية في المعارضة مع القوى الوطنية في السلطة. يجعل هذه الصعوبات تبتعد. ويقترب يوم التحالف الوطني الوحدوي والديمقراطي الاصدق والاوسع. وعلى مساحة قضاياه ومهماته البرنامجية. مصيرية ومبدئية كانت أومرحلية.

فالامانة ثقيلة والمسؤولية جداً كبيرة في الاتفاق على الحد الادنى والعمل الجماعي المنظم نحو الاهداف الوطنية والقومية الاستراتيجية. والعمل لحل اشكاليات الواقع ومطالب الجماهير والتاكيد على حرية الانسان وثقته وفقاً لمبدأ الاستقلالية والمساواة. وهذه هي الاستجابة الحقيقية لهذه التحديات.

ليس رداً.. وانما توضيحاً

الاخ رئيس تحرير صحيفة صوت العمال، المحترم.

تحية طيبة:

في عدد صحيفتكم الاخير رقم (١٠٠٥) الصادر في ٩١/٤/١١م نشر رد رئيس قطاع البرنامج الثاني بشان إذاعة عدن المحلية، وتمت الاشارة الى استلامكم الرد بشان الموضوع المنشور تحت عنوان «اتجاه متعمد لدور إذاعة وتلفزيون عدن» دون ان ينشر ذلك الرد معللين ذلك بطلب الرد من رئيس مجلس الادارة.

ومع ان الموضوع من عنوانه يتعلق برئيسي قطاعي إذاعة وتلفزيون عدن حيث كان ينبغي التعامل معه كذلك وفقاً للمادتين «٦١» و«٦٢» من قانون الصحافة كما هو الحال بتعاملكم ونشركم مشكورين رد رئيس قطاع البرنامج الثاني (اذاعة عدن).

ومع ذلك لاباس ان ارد على مانشر في العدد رقم (١٠٠٢) الصادر بتاريخ ٩١/٣/٢١.

في البداية ان مايلفت النظر بان الصحيفة لم تنشر اسم كاتب الموضوع ونشر فيه معلومات واتهامات لاتتصل بالعنوان ولم تحدد طبيعة ذلك الابهات والاكتفاء بالاشارة الى ضغوطات الجماعات ذات الافق الضيق والنظرة القاصرة على المعنيين في جهاز الدولة.

انه من باب التوضيح ومنذ قيام دولة الوحدة وانضواء القناتين والبرنامجين والاذاعات المحلية في مؤسسة واحدة فإن لكل منها خارطته البرامجية الفصلية الخاصة ولاتدمج معاً وإنما تنسق معاً في إجتماع اللجنة العليا للتخطيط البرامجي كل ثلاثة اشهر. ومن منطلق التنافس بين البرنامجين والقناتين يقر ماهو افضل وماهو اجود دون تفضيل او تهميش لاي من البرنامجين او القناتين في مايقدم من تصور لمواد وبرامج اذاعية وتلفزيونية وبحضور رؤساء القطاعات والمدراء العامين للبرامج في البرنامجين والقناتين يتم اقرار هذه الخطط البرامجية دون ضغوطات.

وفي إطار الفصل الفائت والفصل البرامجي الحالي تم إقرار العديد من البرامج والاعمال الاذاعية والتلفزيونية الجديدة والعديدة للقناة الثانية والبرنامج الثاني وصرفت إعتماداتها اللازمة ولاداعي لذكر هذه البرامج لانها معروفة للمستمع والمشاهد وتنشر في مفكرة صحيفتي الثورة و١٤ اكتوبر يومياً. وخلال ازمة الخليج يناير/ مارس ٩١ وشهر رمضان المبارك زادت ساعات الارسال الاذاعي

للبرنامج الثاني اكثر من ثلاث ساعات يومياً وزادت نصف ساعة عن شهر رمضان من العام الماضي وقدمت القناة الثانية ما مجموعه ٣٣ برنامجاً (اسبوعياً ونصف شهري) بزيادة ملحوظة عن نفس الفترة من العام الماضي.

اما مانشر من معلومات عن رصد إعتمادات مالية ولم تصل الى القناة الثانية والبرنامج الثاني. فقد كان الاحرى بالقائمين على اصدار الصحيفة الغراء لسان حال المجلس المركزي للاتحاد العام لنقابات العمال قبل نشر مثل هذه المعلومات ان تتصل

بالقناة الثانية والبرنامج الثاني او الجهة المعنية في المؤسسة العامة اليمنية للاذاعة والتلفزيون او وزارة المالية لتستوضح الحقيقة من مصادرها حتى لاتقع الصحيفة في مطب البلبلة على القراء والراي العام او قصد الاساءة والاستهداف

انه ولعلم القارىء الكريم ولعلم الصحيفة الموقرة فإن المؤسسة العامة اليمنية للاذاعة والتلفزيون يحكمها القانون المالي رقم (٨) لعام ٩٠ والذي ينظم قواعد الصرف والضوابط المالية وكذا القانون رقم (١٥) لعام ٩١م الخاص بموازنات وحدات القطاع العام. وفي هذا القانون لايوجد شيء اسمه موازنة البرنامج الاول او الثاني والقناة الثانية او الاولى وإنما موازنة المؤسسة العامة اليمنية للاذاعة والتلفزيون لجميع قطاعات وفروع المؤسسة ومنها البرنامج الثاني والقناة الثانية. وتدفع مساهمة الحكومة للمؤسسة على شكل اقساط ولاتدفع هذه المساهمة دفعة واحدة ومقدماً لكامل العام كما اوحت الصحيفة عندما اشارت الى رصد مبلغ ٤٧ مليون ريال للقناتين والبرنامجين وإنه لم يتم إعطاء إدارة القطاع في عدن سوى ٧ مليون ريال. اما اذا كان المقصود صرفيات ماقبل يناير فإن اعتمادات البرنامج الثاني والقناة الثانية تم دفعه من الخزانة العامة بعدن وللخزانة العامة حساباتها الختامية التي تبين ذلك.

فمن اين اتت الصحيفة بهذه المعلومات؟ والى اي مصدر استندت؟

ان مجلس الادارة والذي يضم جميع رؤساء القطاعات في إجتماعه لشهر يناير الماضي قد اقر توزيع الاعتمادات على القناتين والبرنامجين والقناة الثانية والبرنامج الثاني صرف لهما صرفيات ومرتبات الفصل الاول كاملة.

اما ماورد من إشارة الى ذهاب ٤٠ مليون ريال الى ادراج مجلس إدارة التلفزيون (لايوجد شيء اسمه مجلس إدارة التلفزيون وإنما مجلس إدارة المؤسسة العامة للاذاعة والتلفزيون) فلا صحة لمثل هذه المعلومات ولا علم لنا بمثل هذا الموضوع.

ومن حق مجلس الادارة ومن حق المؤسسة ان تطلب من الصحيفة إشهار مصدر هذه المعلومات. كما من حق المؤسسة اللجوء الى الجهات القانونية لاستبيان الحقيقة.

ان المؤسسة العامة اليمنية للاذاعة والتلفزيون وهي تقوم بدورها ورسالتها الاعلامية النبيلة تسعى فيما تقدمه من برامج لرفع الوعي الجماهيري والتنموي وإتاحة المجال واسعاً امام المشاركة الديمقراطية وفي التعبير عن الراي لمختلف قطاعات الشعب ولمختلف الاتجاهات والمنابر. يهمها في مثل هذا الموضوع الذي يخصها ان تتعرف على الحقيقة وان يعرف القارىء ذلك.

وبموجب المادة (٦٢) من الفصل الرابع من قانون الصحافة نرجو نشر هذا الرد بعنوانه (ليس رداً وإنما توضيحاً) وبنفس الصفحة الاخيرة التي نشر فيها الموضوع.

ولكم منا خالص التحية.

محمد عبدالقوي
رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة اليمنية للاذاعة والتلفزيون

المحرر:

صوت العمال تشكر الاخ رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة اليمنية للاذاعة والتلفزيون على إيضاحه فيما اوردته الصحيفة حول الاتجاه المتعمد لابهات دور إذاعة وتلفزيون عدن والتي كانت قد استقت معلوماته من مصدر خاص في مؤسسة الاذاعة والتلفزيون. كما ان من حق الصحيفة ان لاتبوح بمصدرها وهذا عرف تعمل به «صوت العمال» ويؤكد عليه قانون الصحافة. وفي نفس الوقت نعتذر عن نشر التوضيح في نفس الصفحة التي نشر بها الموضوع السابق لان التوضيح اكبر حجما من الموضوع الذي نشر ولاتتسع له الصفحة الاخيرة مع تقديرنا مجدداً

ونترك للقارىء التوضيح التالي وعليه ان يتابع ويتذكر

نائب رئيس مجلس الرئاسة...

تتمة ص ٢

العمال واليمن

على هامش اللقاء

الاخ نائب رئيس مجلس الرئاسة اعتذر بعد ان اختتم حديثه عن الاستماع الى اراء النقابات وهمومها موضحا انه اتى فقط لتهنئة النقابات بالعيد وان الاخ رئيس الوزراء والحكومة معنية بذلك وخلال حديثه قاطعه بعض النقابيين بالملاحظات حيث قال مثلا الاخ احمد بن احمد

الحاج من نقابة النفط

بعد حرب الخليج هناك ترتيب امني جديد ونحن جزء من هذا الترتيب ونحن في مثل هذه الحالة لم نرض في ظل التشطير في تنفيذ رغبات اعداء الثورة من الخارج لترسيم الحدود

وبعد تحقيق دولة الوحدة اليمنية التي جعلتنا اقوى من اي وقت مضى نبه قيادتنا السياسية في الجمهورية اليمنية من مغبة الاقدام على مثل هذا التصرف او المحاولة

في مسالة التنازل عن الارض والشعب اليمني ممكن له ان يساوم في اي شيء عدا مسالة الارض والسيادة

وكيل فرع...

تتمة ص ١

وكان الاخ رئيس محكمة استئناف محافظة عدن قد صرح لـ «صوت العمال» في وقت سابق من انه سيصدر امر قضائي باحتجاز الوكيل اذا لم يطلق ودائع المواطنين المودعة لدى الخزانة الفرعية والتي تقدر بـ ٢٠٠ الف دينار

وفي معلومات لـ «صوت العمال» ان وزير المالية اكد لرئيس محكمة استئناف محافظة عدن بانه اعطى توجيهات فوراً وسريعة باطلاق هذه الودائع وتسليمها لاصحابها

مدير مطار...

تتمة ص ١

وقد كان ضمن الركاب عدد من المشبوهين في تهريب العملة وضمنهم اقارب احد الاشخاص الذي تم القبض عليه مؤخرا اثناء محاولة تهريب نصف مليون ريال سعودي

بقي ان نشير ان قانون الجمارك للجمهورية اليمنية ينص في مادته ٥١ بانه يحظر على الطائرات مغادرة البلاد بدون تصريح من دائرة الجمارك

طفل يتعرض...

تتمة ص ١

من جهة اخرى كلف احد دعاة المعهد المذكور بمهمة إرشادية حول الدستور في مساجد القرى والعزل بهدف تحريض الناس ودعوتهم لمقاطعة الدستور

الجدير بالاشارة ان «صوت العمال» كانت قد نشرت في اعدادها الماضية عن فضائح اخلاقية مماثلة وقعت احداثها في معاهد بمحافظتي تعز والحديدة.

تموننا من غلاء اسعار!

لاء الاسعار اصبح هذه الايام
واطنين الوحيد والذي بات
ولاسيما ان عدن كانت تعيش
ن إستقرار الاسعار ظلت تذكر
الان - فلماذا اصبح الغلاء
بال كل مواطن في بلادنا.. إن
ب في ذلك هو دخل المواطن
.. فكيف سيوفق هذا الموظف
تكلفه ومتطلبات الغذاء والدواء
ايضاً اصبح في هذه القائمة..
ماهي الاسباب التي دفعت
التجار إلى هذا السلوك غير
اني وغير الشريف، ان الجواب
عدم وجود الرقابة على التموين
ه العاصمة والتي كان يجب ان
بميزة خاصة في الاسعار كميناء
كما يسمونها (بالسوق الحرة)
كما قال المثل «ديمه وخلفنا
نرجو ان لايكون كذلك.
شعب وبعد قيام دولة الوحدة
امل استقراراً في الاسعار وحماية
جشع بعض التجار.. ولكن
دث هو العكس. وقد اذهلني
يح الاخ/ وزير التجارة عندما قال
الاسعار لكافة المواد التموينية
قرة ولم يشهد اي ارتفاع سوى
الصيني. فلماذا لاينزل الاخ/
ير الى السوق ويرى بنفسه
يقة المرة والموسقة - فهل نتصور
العلبة اللبن سيرتفع سعرها الى
دينار واكثر وكانت في السابق بـ
١/٢ دينار.. والرطل اللحم ارتفع
ه من ٧٥٠/- فلساً الى دينارين..
سنتحدث في هذا الموضوع فاين
سوة في مجلس النواب ورئاسة
راء من هذه الكارثة
بعض الناس يقول كيف سنقول
م للدستور) وهذا الغلاء الفاحش
نا كل يوم «من بحميتنا منه» واين
انون ليحل هذه المسالة ويعاقب
ارجين عنه. فلابد من يد صارمة
ون صارم يحمي المواطنين من هذا
لاء المتزايد يوماً بعد يوم. فهل من
الجات سريعة لهذه المشكلة فلقد
السيل الزبى)

اسكندر رعبده قاسم